قاسيون

العدد 392
السبت 21 شباط 2009
12 صفحة ـ الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (8.185.536) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص . ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

أوباما يقرر إرسال ١٢ ألف جندي أمريكي إضافي إلى المستنقع الأفغاني ضمن خطته لمضاعفة عديد القوات الأمريكية هناك إلى قرابة ٧٠ ألفاً من أصل ما سيصبح ١١٥ ألفاً، هم مجموع القوات الدولية التي تشترك في احتلال أفغانستان التي يتنازع أهلها تخلف طالبان من جهة، وإجرام القوات الغازية تحت ذريعة بسط الأمن من جهة أخرى، ليبقوا ضحايا النزعة التوسعية الأمريكية المستمرة في «الحقبة الأمريكية الجديدة»!

الافتتاحية

بين القيمة المضافة والقيمة المستنزفة..

اعتمدت الحكومة حزمة إجراءات لإصلاح القطاع العام الصناعي، وهي بآن واحد تعد العدة لطرح قانون العمل الجديد. والملفت للنظر أن الإجراءات المنتظرة لإصلاح القطاع العام الصناعي، بالشكل الذي جاءت عليه، متأخرة عشر سنوات على الأقل عما يجب القيام به اليوم فعلياً من أجل إصلاحه..

فالإجراء الأول من حزمة إجراءات هو: **إلغاء احتساب الاهتلاكات عن الأصول المستهلكة دفترياً**، هو إجراء إيجابي بحد ذاته، ولكنه غير كاف إطلاقاً لمعالجة مشكلة الاهتلاكات، ويمكن أن يستخدم لاحقاً من البعض لتبرير طرح هذه الشركات نفسها للاستثمار الخاص في حال لم تستطع النهوض بأحوالها بعد هذا الإجراء، وهي على الأرجح لن تستطيع، لأن المشكلة اليوم ببساطة ليست في إلغاء احتساب هذا الاهتلاك بهذا الشكل، بقدر ما هي إعادة ما أخذ من هذه الشركات جوراً خلال عشرات السنين بحجة الاستمرار باحتساب الاهتلاك دفترياً. ماذا يعني هذا الموضوع؟ فلنأخذ مثالاً ملموساً: إذا اشترت إحدى شركات القطاع العام آلة بعشرة ملايين ل.س منذ ثلاثين عاماً، وإذا سددت إلى الخزينة مليون ل.س سنوياً قيمة اهتلاك حقيقي، فإنها بعد عشر سنوات تدفع ثمن الآلة.. ولكن، وكما حصل، استمرت في تسديد هذه المليون ل.س السنوية لخزينة الدولة لمدة عشرين سنة أخرى، مع أنها كانت قد انتهت من تسديد السعر الحقيقي للآلة في العام العاشر، وسمي كل ما دفع بعد العام العاشر اهتلاكاً دفترياً.. وأدى استمرار احتساب الاهتلاك، ولكن دفترياً هذه المرة، إلى منع الشركة المعنية من تحقيق تراكم، وزاد من كلف إنتاجها، وخفّض فوائضها الاقتصادية، أي أنها بعد انتهاء التسديد من «لحمها» أخذت بالتسديد من «عظمها» نفسه.. ونتساءل اليوم عن سبب خسارة شركات القطاع العام الصناعي!.

كان يمكن لهذا الإجراء أن يعطي نتائج إيجابية لو حصل قبل عشر سنوات، مع أن هذا الإجراء إيجابي وفيه اعتراف ضمني بأن الحكومة جارت على القطاع العام لعقود، ولكن في الوضع الملموس القائم اليوم لشركات القطاع العام، لن يؤدي مطلقاً إلى نتائج إيجابية، والمطلوب اعتبار ما سدد دفترياً هو دين للشركات في عنق الخزينة والحكومة، ويجب إيجاد طريقة لإعادة ضخه في شركات القطاع العام الصناعي، هكذا فقط نحصل على نتائج إيجابية..

وإذا كان هذا المثال يؤكد أن الحلول المتأخرة هي حلول ناقصة، وغير فاعلة، فإن مثال مشروع قانون العمل الجديد يثير الهلع بقدر ما هو خاطئ ومضر، فهو يشرّع لفكرة عقد العمل من الباطن بين رب العمل والعامل، أي عبر طرف ثالث ويحرم العامل من الحقوق التي اكتسبها على مر السنين، وأهمها كرامته، إذ سيعامل كبضاعة تؤجر في سوق العمل دون أية حقوق فعلياً.. وستصبح مكاتب التشغيل والخاصة منها هي هذا الطرف الثالث. والمدهش أن منظمة العمل الدولية رفضت إصدار قرار بهذا الموضوع، واكتفت بمجرد توصية بسبب معارضة ممثلي البلدان الرأسمالية الكبرى نفسها التي لم تنثنِ أمام ضغط المؤسسات الدولية التي كانت تسوق للفكرة.. فاتحاد الصناعيين الأمريكيين مثلاً رفض هذه الفكرة لأنها مضرة بالعملية الإنتاجية، كونها ترفع أية مسؤولية لرب العمل تجاه عماله..

إن التجربة التاريخية برهنت أنه لا تنمية دون صيانة حقوق الناس وكراماتها، ومشروع قانون العمل الجديد يهدر هذه الحقوق والكرامات من خلال ما سيشرعه إذا ما أقر في موضوع: التشغيل والتسريح والأجر والمزايا الأخرى من نقل وتأمينات وخدمات مختلفة.. إن إقرار هذا المشروع قضية خطيرة، إذ سيتحول العامل السوري إلى مغترب في وطنه، له من الحقوق ما للمستخدم المستورد من سيريلانكا والفليبين.. والملفت للنظر أن قوانين كهذه لم تُشرَّع فعلياً إلا في بعض بلدان أوروبا الشرقية بعد الانهيار الذي حصل.. فهل يمكن أن يجري ذلك في سورية التي يفخر كل العالم بمواقفها الممانعة للمخططات الإمبريالية- الأمريكية والصهيونية؟

لقد كانت سورية مثالاً وقدوةً في المواقف السبّاقة على مر التاريخ.. وإقرار قانون كهذا سيضر بسمعتها السياسية عالمياً، عدا عن التوتر الاجتماعي الذي سيراكمه بالتدريج السريع، والذي يمكن أن يتحول إلى قنبلة موقوتة تهدد الأمن الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي الوحدة الوطنية..

لم نر في كل الإجراءات والمشاريع المطروحة مؤخراً قيمةً مضافةً، نقول هذا، في معرض التعليق على ما طرحه النائب الاقتصادي في ندوة الثلاثاء الاقتصادي بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٣، والذي طالب المنتقدين لسياساته بقيمة مضافة في آرائهم التي وصفها بالآراء الصحفية، وكان الحري به احترام الرأي الآخر الذي لم يجري تجريبه على أرض الواقع فعلياً اليوم كي يثبت حجم القيمة المضافة الكامنة فيه، عكس الآراء التي يمثلها السيد الدردري والتي جربت بما فيه الكفاية، والأكيد أن هذه السياسات التي يرعاها أمثاله وتنتج هذه الإجراءات والمشاريع لا تحوي إلاّ قيمةً مستنزفة، والدليل هو تراجع ونقصان الإنتاج الحقيقي، وبالتالي نقصان النمو الحقيقي للاقتصاد الحقيقي بغض النظر عن التصريحات والأرقام المعلنة.. إن القيمة المضافة الحقيقية اليوم هي في التراجع عن المشاريع الخاطئة فيما يخص قانون العمل، وفي القيام بإجراءات غير ناقصة ومتأخرة لإنقاذ القطاع العام الصناعي، وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن...

■■

مؤتمرات نقابات دمشق السنوية..
المطالب تتراكم.. ولا حياة لمن تنادي.. 2-3

حول مشروعي تعديل قانوني «العمل» و«التأمينات»
حقوق العمال خط أحمر يجب عدم تجاوزه .. 4

أوباما و «القوة الذكية»..
وغسيل الأدمغة.. 9

الطيبي يحلل «التركيب العضوي» لـ«ليفني»

عقّب الدكتور أحمد الطيبي رئيس الحركة العربية للتغيير داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٤٨، على وثيقة التفاهمات التي تم الاتفاق عليها بين حزبي كاديما و«إسرائيل بيتنا»، والتي يتبين من خلالها موافقة الأول على ٩٠٪ من مطالب زعيم الثاني، قائلاً: «خرج الليبرمان من الليفني– إنها وثيقة مخزية تثبت عدم وجود فرق بين اليمين وبين ما يسمى «المركز» في إسرائيل. ليفني هي ٩٠ ٪ ليبرمان و١٠ ٪ نتانياهو»!

وشملت التفاهمات المذكورة عدم منح أي «تعبير قومي للأقليات القومية»، و«إعطاء أفضلية لمن أنهوا الخدمة العسكرية في القبول بالجامعات»، وفرض «الخدمة الوطنية أو المدنية على جميع مواطني إسرائيل».

■■

وزاد في الطنبور.. رسماً!!

أيها المواطن السوري العادي البسيط، المحدود الدخل، المهدود الحيل، المتعب، المنهك، الموشك على الجوع، المكشوف الظهر والبطن والخاصرة.. عليك أن تعلم يقيناً أنك تعيش في زمان جميع من يمتلك الرغبة والقدرة والنفوذ على نهبك لن يتوانى عن ذلك.. وبعض القانون جاهز لشرعنة المسألة وإعطائها أسماءً لا تستطيع إلى ردها سبيلا..

اليوم، كل من لهم السطوة والحظوة باتوا يقتنصون لقمتك، ويقاسمون ما تبقى من أضراسك المنخورة على قضمها..

لوقت قريب، كنتَ ترى خصمك يتوارى في معاطف التجار والسماسرة، وخلف نظارات العصابات، وتحت عباءات المستثمرين المقيمين والوافدين والواعظين، أو متسربلاً أنواعاً محددة من الملابس الموحدة، وكنت وما تزال تدفع الرسوم والضرائب والأتاوات السريعة والبطيئة والطارئة لجهات تعرفها، ولأسباب تحفظها عن ظهر قلب.. لكن اليوم، لم يعد الطامع في قرشك الضعيف القاصر له سمة محددة أو توصيف دقيق أو هيئة واضحة، وقد اتسع في تنوعه، وضاق في تمركزه لاتساع دائرتك الشاحبة..

وآخر الداخلين على خط سحب بقية رمقك أولئك الذين يسلون نهاراتك ولياليك بحكاياتهم المصورة، ويطربون قلبك بأغانيهم التراثية والمعاصرة.. إنها نقابة الفنانين.. ممثلة الفنانين الذين نحب معظمهم، ونعشق بقيتهم، ونتوق لرؤيتهم «شخصي» أو لأخذ صورة تذكارية إلى جانبهم..

كيف ذلك؟ إليك الجواب: لنفترض أن «عبدو» أجير الحمصاني «أبو دياب» أراد أن يتزوج، وحجز لتحقيق هذه الغاية في صالة أفراح لإقامة «عرس نسوان»، وأراد أن يحضر «موافقة خاصة» لإقامة الحفل على صوت مسجلة، فلن يحظى بهذه الموافقة إلا بدفع رسم لنقابة الفنانين قيمته /٦٥٠/ ل.س!!.. وما ينطبق على «عبدو» صاحب «الألفين ليرة» أسبوعياً، ينطبق على معلمه إذا أراد أن يطهّر المحروس «دياب»، وعلى زوجة معلمه «أم دياب» إذا أرادت أن تقيم «مولد» لوجه النبي العدنان بمناسبة قدوم «ديبو» إلى الدنيا.. وهكذا فإن عبدو أجير الحمصاني سيدفع ضريبة لـ«أمير الشاشة» المشخصاتي، وأبو دياب لـ«عروس الدراما»، وأم دياب لـ«قنبلة الصوت» المغنواتي، أو لـ«سفيرة الغجر» إلى النجوم.. وكأن كل هؤلاء المدفوع لهم، هم من أصحاب الدخول الضعيفة.. يا حرام!!

ولكن، على ما يبدو، نسي نقيب الفنانين مستصدر الرسم الجديد.. أن «كل شي إلو حل»، والموافقة «إياها» قد تصدر بطريقة أو بأخرى، ويذهب ما قيمته نصف الرسم إلى جيوب «متعاطف» قبل وصوله إلى خزائن النقابة.. لذلك عليه أن يجد حلاً لهذا «المتعاطف» الإلزامي المستقوي بـ«بيت خالتنا». فنحن– المواطنين الموصوفين أعلاه- أهون علينا أن ندفع لـ«متعاطف» نعرفه، على أن ندفع رسماً لمغنية كازينوهات..

■■

من مؤتمرات نقابات دمشق السنوية

◄ متابعة علي نمر

مؤتمر نقابة عمال التنمية الزراعية:

زراعة متدهورة... وتنمية على الورق فقط!!

• **وحيد منصور (رئيس مكتب نقابة عمال التنمية الزراعية):**

مشاكلنا المستعصية... بلا حلول!!

إن العديد من القضايا التي حاولنا معالجتها خلال العام الماضي، لم نتمكن من الوصول إلى حلول لها، نذكر منها: الوجبة الغذائية المتوقفة منذ أكثر من عام، الحوافز الإنتاجية للعاملين في مشروع التشجير والمنطقة الجنوبية، طبيعة العمل وفق قرار رئيس مجلس الوزراء رقم /٦١/ لعام ٢٠٠٨، الاعتمادات للمزايا العمالية، اللباس، الفحص الدوري، الأجر الإضافي، أذونات السفر، الفحص الطبي الدوري للعاملين في مديرية الزراعة، بسبب عدم إمكانية رصد اعتماد لهذه الغاية... وغيرها الكثير.

وإذا تحدثنا بلغة الأرقام: فقد بلغ عدد العاملين الإجمالي في القطاع الزراعي التابع لمجال عملنا /١٣٣٠٠/ عامل وعاملة، ولغاية تاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣١ بلغ عدد المنسبين الإجمالي لنقابتنا /٩٣٣٣/ عاملاً وعاملة، وتمكنّا في عام ٢٠٠٨ من تنسيب /٧٦١/ عاملاً وعاملة.

وفي مجال الخدمات الاجتماعية والصحية: بلغ إجمالي ما قدمه صندوق المساعدة الاجتماعية، في مختلف أنواع الإعانات /١٣٧١٨٧٠١/ ل.س، مع العلم بأن النظام الجديد لصندوق المساعدة لم يتم العمل به إلا اعتباراً من ٢٠٠٨/١١/١٨، و في عام ٢٠٠٨ بلغ مجموع ما قدمه صندوق الادخار والتسليف /٥٤٠٠٠٠/ ل.س، استفاد منه /١٨/ عاملاً وعاملة.

• **د.نور الدين الحناوي (مداخلة زراعة الريف والدوائر الزراعية):**

«كيف ضيعنا الماء والكلأ والهواء النظيف!!»

نطالب بأن يصبح تأمين الألبسة الوقائية على حساب المشاريع الاستثمارية، وأن تناسب الأعمال الحقلية المطلوبة، ونُذكّر بأن ازدياد المسببات المسرطنة في أعمالنا، يفرض علينا دون تأخير إجراء الفحص الطبي الدوري لعمالنا، وذلك لأهمية الكشف المبكر عن الحالات المستعصية، فقد بلغ عدد المرضى اليومي ما بين /٣٠٠ - ٥٠٠/مريض.

ولابدّ من المحافظة على فرص العمل الحالية، وتطوير استثمارها، والتخلص من البطالة، بتوسيع المشاريع الإنتاجية للغراس والأشجار، ومعامل الأعلاف، وزراعة المحميات.

ومن الضروري نقل أهداف ورشات العمل الحقلية من دائرة التنظير الورقي العلمي، إلى إجراء التجارب الصناعية في مؤسسة الأعلاف المخسرة، حيث تعتبر هذه المؤسسة ذات أهمية كبيرة من حيث: تأمين فرص العمل، التنافس، حماية المربين، حماية الأسعار، تأمين مادة سليمة.

إن البلديات والمحافظات قد أكلت الأراضي الزراعية الخضراء، تحت مبرر توسيع المخططات العمرانية، مما أدى إلى انتشار المخالفات السكنية، وتوزيع الصناعات الخفيفة والمعدنية بالأراضي الزراعية، دون أية ضوابط نهائياً، فضاع الماء والكلأ والهواء النظيف.

• **طروب المصري (اللجان النقابية في الهيئة العامة للبحوث العلمية والزراعية):**

البحث العلمي يعاني من البيروقراطية.. أيضاً!!

نطالب بتعديل قانون الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، لتلافي الأخطاء والثغرات التي وجدت فيه، فيما يخص موضوع توصيف العاملين حسب القانون الصادر، وصرف التعويضات للباحثين والفنيين، حسب النسب الموضوعة، بالإضافة إلى الإشارة للخطأ المستمر بالتفرد بالقرارات، وحصرها بشخص واحد، قبل تشكيل الهيئة وبعد تشكيلها، حيث لم يعقد اجتماع مجلس إدارة الهيئة منذ أكثر من عامين، ولو لحالة طارئة، وبمقارنة بسيطة بين ما كان قبل صدور قانون تشكيل الهيئة وما بعده، نلاحظ ما يلي:

كان عدد المديريات أربع مديريات فقط، يديرها أربعة مدراء، و٢٥ رئيس قسم، وتحوي ١٠٠ دائرة. أما الآن فقد أصبح لدينا ١٤ مديرية، يديرها ١٤ مديراً، و٨٠ رئيس قسم، وتحوي ٢٥٠ دائرة.

زيادة تضخم الكادر الإداري من /٢٠٠٠/ عامل إلى /٥٠٠٠/ عامل، يؤدون الأعمال نفسها، ولم يلاحظ أي تطور يذكر، سوى زيادة عدد لجان الشراء، وما ينجم عنها من مخالفات وسرقات.

زيادة عدد السيارات للمدراء، ورؤساء الأقسام، ومعاوني المدير العام.

كثرة الشكاوى، وزيادة التشهير بالهيئة في الصحف ومواقع الإنترنت.

زيادة الأبنية الإدارية، والتي لا تمت بصلة للبحث العلمي، وزيادة صرف الأموال في الهيئة.

لم يتم حتى تاريخه التعاقد مع أية جهة قطاع عام أو تعاوني، حسب تعميم رئاسة مجلس الوزراء رقم /١٠٤٠٧/ تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٠. والسؤال: لمصلحة من يتم التأخير في الإعلان عن المناقصة؟

نطالب بإعادة النظر بموضوع التأمينات الاجتماعية، الذي يمنع توريث المرأة العاملة راتب زوجها، ونقترح إلغاء صندوق الادخار، ونظراً لوجود فائض مالي في صندوق المساعدة يقدر بـ /٣٠/ مليون ل.س، نقترح إعطاء قروض للعاملين، وفق آلية مناسبة، لا توقع الصندوق بعجز، ويتم تحصيل القرض بأقساط من الراتب، علماً بأننا قطاع الحكومي، ونحتسم الاشتراكات من الراتب مباشرةً على نفس الوتيرة القرض.

■■

● تليت في مؤتمر نقابة عمال التنمية الزراعية العديد من مداخلات، وطرحت العديد من الاقتراحات المهمة، وللحقيقة فإن هذا المؤتمر عقد في جو ديموقراطي نادر، وشهد العديد من النقاشات النارية، وأبرزها النقاش الذي دار بين رئيس اتحاد عمال دمشق جمال القادري وبعض أعضاء اللجان النقابية، حيث استخدم أحد النقابيين كلمة «مشلوخة» أكثر من مرة لوصف المدراء الذي يطلقون الكلمات والأقوال دون الأفعال، وعندما اعترض القادري على هذه الكلمة، ردَّ عليه النقابي: «إدارات مشلوخة... وعصابات أيضاً!!»

مؤتمر نقابة عمال الدولة والبلديات:

لائحة مطلبية واسعة... موضوعة برسم الحكومة!!

• **بشير الحلبوني (رئيس نقابة عمال الدولة والبلديات):**

مطالب كثيرة... وإنجازات محدودة!!

ساهم مكتب النقابة بالتعاون مع اللجان النقابية بتنشيط حركة التنسيب، حيث بلغ عدد العمال المنتسبين للنقابة في عام ٢٠٠٨ /٣٢٣٨٧/ عاملاً وعاملة، كما ساهم المكتب بتنشيط حركة الانتساب إلى صندوق التكافل الاجتماعي، حيث تم تنسيب /٤٦٠٠/ عاملاً وعاملة في العام نفسه.

وتابع المكتب سعيه، من خلال تعديل النظام الداخلي لصندوق المساعدة الاجتماعية، حيث بلغت قيمة المساعدات المقدمة للعمال /٣٣.١٥٠.٣٥٠/ ل.س في عام ٢٠٠٨

نطالب بمنح العاملين تعويض طبيعة العمل والاختصاص، وفقاً للنسب التي حددها القانون رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤، حيث صدرت تعليمات خالفت مضمون القانون. ونطالب أيضاً بإلغاء قرار مجلس الوزراء، القاضي بتكليف ٢٥٪ من العاملين بالعمل الإضافي، حيث لا توجد حاجة فعلية لمثل هذا التكليف.

• **يوسف سليمان (رئيس اللجنة النقابية):**

عمال مَنسيُون!!

نطالب بتشميل عمال مكتب الدفن بتعويض طبيعة العمل، كونهم يتعاملون بالتماس المباشر مع الجثث ووفيات الحوادث، وإعادة صرف تعويض طبيعة العمل لعمال تنظيف المقابر، واستثناء عمال مكتب الدفن من بلاغ رئاسة مجلس الوزراء، ومنحهم تعويض العمل الإضافي، نظراً لطبيعة عملهم ودوامهم الطويل، ولا سيما في موسم الصيف، حيث يستمر عملهم حتى الساعة السادسة مساءً، وبشكل مستمر، دون عطل رسمية أو أعياد.

ونؤكد على تثبيت العمال المؤقتين، الذين مازالوا على رأس عملهم منذ خمس سنوات، باعتبار أنه لم يتم تثبيت أي عامل على أساس قرار رئاسة مجلس الوزراء الأخير، وقد تم تثبيت خمسة عمال فقط من أصل مائة وخمسة عمال، بدل العمال الذين تقاعدوا من مكتب الدفن.

ونطالب بتعديل وضع العمال حسب الشهادة العلمية، حيث يوجد لدينا عمال يحملون شهادات جامعية، إلا أنهم معينون على الفئة الخامسة.

• **صبحي مصطفى (رئيس التجمع العمالي في منطقة يبرود):**

قرارات حكومية... مليئة بالثغرات!!

نطالب بتعديل قانون التنظيم النقابي رقم /٨٤/، وتعديل القرار /٤٩٥/ الخاص بالترشح للعمل النقابي، كما نؤكد على ضرورة إعادة النظر بنظام الحصول على السكن العمالي، وإصدار قانون ينصُ على العفو عن العقوبات المسلكية للعاملين بالدولة، التي تحول دون ترقيتهم، خاصةً ونحن مقبلون على أبواب العام ٢٠١٠ وهو عام ترقية.

كما لابد من تخفيض سقف الخدمة من ٣٠ إلى ٢٥ سنة خدمة، على أن تبقى نسبة الراتب التقاعدي ٧٥٪ من الراتب الجاري، وذلك لمن يرغب بالتقاعد، وإعطاء فرص عمل للآخرين. ونطالب أيضاً بمنح الوجبة الغذائية الوقائية لجميع الفنيين العاملين بقطاع الاتصالات، خاصةً وأننا نشهد عصر الثورة المعلوماتية.

ومن الضروري العمل والتوسط لدى الجهات العامة بالدولة، لإصدار تشريع يتمُ بموجبه تعيين عمال من الفئات الثالثة والرابعة والخامسة، دون الرجوع لمكتب العمل.

• **مداخلة رئيس اللجنة النقابية بوزارة الصناعة:**

مقترحات عملية لزيادة الأجور.

نطالب بتعديل قانون العاملين الأساسي لجهة التعيين في الجهات العامة، وإلغاء نظام المسابقات والاختبارات، واعتماد التسلسل حسب الأعمار وسنة التخرج والشهادة في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، واستصدار قانون جديد يسمح للعاملين في الدولة بضم سنوات الدراسة في الجامعات والمعاهد واحتسابها ضمن سنوات الخدمة.

ونؤكد على مقترحات مكتب النقابة الواردة ضمن التقرير السنوي، بزيادة الرواتب والأجور، ونقترح أن تدفع الأجور عينياً من إنتاج الشركات المتعثرة تسويقياً، لمساعدة هذه الشركات على استعادة توازنها مالياً ولمدة عام، وبعد ذلك تدفع الزيادة نقداً.

كما نطالب بتشكيل لجنة متابعة فورية من الاتحاد العام لنقابات العمال، واتحاد عمال دمشق، للسعي لدى الجهاز المركزي للرقابة المالية، بشأن منح العاملين من الفئة الثانية، خريجي المعاهد المتوسطة، تعويض الاختصاص الذي حجب عنهم، ومراجعة لجنة القرار /١٥/ في الجهاز المركزي للرقابة المالية، على أن تبقى اجتماعات هذه اللجنة منعقدة حتى يتم التوصل لقرار بهذا الشأن.

رفع مشروع مرسوم يسمح للعاملين من حملة الإجازة في الحقوق بالانتساب لنقابة المحامين، ومنحهم لقب محام أسوةً بنقابات المهندسين، والأطباء، وأطباء الأسنان، والصيادلة، والمهندسين الزراعيين.

■■

مؤتمر نقابة عمال الإسمنت والأترنيت:

صناعة إستراتيجية... مُخسرة!!

• **محمد سلمون (رئيس نقابة الأسمنت والأترنيت):**

آمال عريضة... وواقع هزيل!!

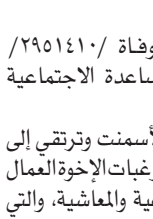

لقد عملت النقابة على تقديم خدمات اجتماعية وصحية للإخوة العمال وعائلاتهم، وقد تجلى ذلك بصرف وصفات طبية، ومساعدات عمليات جراحية، ومساعدات ولادة وزواج ووفاة، حيث بلغت إعانات التقاعد والوفاة /٢٩٥١٤١٠/ ل.س، وإعانات صندوق المساعدة الاجتماعية /١٤٠٥١٥٠/ل.س.

نأمل أن تتطور صناعة الأسمنت وترتقي إلى المستوى الذي يلبي طموحات ورغبات الإخوة العمال في تحسين ظروفهم الاجتماعية والمعاشية، والتي تبقى الشغل الشاغل لقيادتنا النقابية. إن التنظيم النقابي يسعى لتطوير هذه الصناعة من خلال زيادة الإنتاج، ورفع الكفاءة التسويقية لمنتجنا.

• **محمد خير السرغاني (عضو مؤتمر):**

الأزمة الاقتصادية العالمية تدقُ أبوابنا!!

الأزمة الاقتصادية العالمية وصل صداها إلينا مؤخراً، حيث تم تسريح عدد كبير من العمال في القطاع الخاص، وجزء كبير منهم من العاملين في شركات السيراميك والبياضات الصحية، وذلك بسبب ضعف الطلب في السوق المحلية والعالمية، والمنافسة الشديدة في الأسواق المحلية، بعد إغراقها بمواد لا ترقى إلى مستوى جودة الصناعة الوطنية.

نطالب بإصدار نظام داخلي نموذجي لمنشآت القطاع الخاص، مع العقد الفردي النموذجي الموثق من النقابة المختصة، للاستقرار على قاعدة واضحة في العقد ما بين صاحب العمل والعامل، والتوسط لدى رئاسة مجلس الوزراء لمعالجة المشاكل التي تعاني منها معامل السيراميك والبياضات الصحية، كموضوع التراخيص المقلعية، وجعل سعر الغاز في بلدنا متناسباً مع سعره العالمي، مع وضع ربح مناسب، وكذلك خفض سعر الكهرباء والمازوت أسوة ببعض الدول المجاورة.

ونؤكد على ضرورة رفع الرسوم الجمركية على دخول السيراميك والأدوات الصحية المستوردة بكافة أنواعها، لوجود اكتفاء ذاتي في المواد، وللحد من انخفاض الأسعار، الذي يؤدي إلى انخفاض أداء العمل في المصانع المختصة.

• **كلمة فرزات عمر (اللجنة النقابية في شركة أسمنت عدرا):**

خطط إنتاجية متعثرة!!

إن صناعة الأسمنت هي من الصناعات الإستراتيجية في قطرنا، وهي أساس التنمية الاقتصادية، مع أن الخطة الإنتاجية لم تنفذ كاملة في شركتنا بسبب التوقفات الكثيرة للأفران، حيث توقف الفرن الأول لمدة /٩٤/ يوماً، والفرن الثاني لمدة /٧٩/ يوماً، والفرن الثالث لمدة /٥٠/ يوماً.

لقد أحبط قرار تعويض طبيعة العمل جميع العاملين في الشركة، لأنه لم يشمل سوى /٤٠٠/ عامل إنتاج فقط، وبنسبة ٣٪ فقط، علماً بأن العاملين كافة يتعرضون لبيئة العمل نفسها، أما بالنسبة للحوافز الإنتاجية فقد تمَّ إعداد دراسة عملية لتعديل نظام شرائح الحوافز، علماً بأنها لم تعدل منذ عام ٢٠٠١، وتمَّ تعديل أسعار طن الإسمنت أكثر من مرة خلال السنوات السابقة.

وهناك معاناة كبيرة بالنسبة للتكليف بالعمل الإضافي، فنسبة /٥٪/ من كتلة الأجور و/٥٠٪/ من عدد العملين لا تفي بالغرض، ولكن المعاناة الحقيقية تكمن في إحالة العامل إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية، حيث لا يتمكن من الحصول على حقه في حال الإصابة أو المرض إلا بشق الأنفس، وبعد معاناة طويلة تدوم شهوراً. ونأمل من مكتب النقابة إعادة النظر بزيادة تعويض إعانة الوفاة والتقاعد والاستقالة، نظراً لكبر المبلغ المحسوم لصندوق التأمينات الاجتماعية.

• **يوسف زاهر (اللجنة النقابية في المؤسسة العامة للأسمنت):**

كيف تُعامل الشركات الرابحة!!

نؤكد على ضرورة إعادة النظر في بعض بنود النظام الداخلي لصندوق المساعدة الاجتماعية، بما يتناسب مع الدخل وارتفاع الأسعار، وخاصة أسعار بعض التحاليل الطبية، وأجور الأعمال السنية والعينية والجراحية وغيرها. كما نطالب بتشميل المؤسسة وشركاتها التابعة بتخصيص جزء من أرباح شركات الإسمنت السنوية، لكون هذه الشركات رابحة، واعتبارها جهات تنافسية لوجود شركات خاصة تستورد الأسمنت، والعمل على إعادة فكرة التقاعد المبكر الاختياري للمرأة العاملة بعد ٢٥ سنة خدمة، وذلك للأعباء المفروضة عليها، كونها عاملة وربة منزل ومربية أطفال، ونقترح منح قروض دون فوائد أو بفوائد رمزية للعاملين المنتسبين إلى نقابة الأسمنت.

ونطالب بالتوسط لدى الجهات المختصة لاستبدال وسائل النقل الجماعي القديمة، بوسائل نقل جديدة، بسبب اهتراء الآليات القديمة، التي يعود تاريخ صنعها إلى عام ١٩٧٤، والتي أصبحت غير صالحة للركوب، علماً بأن سقف الصيانة لكل مركبة محدد بـ /٣٦/ ألف ل.س فقط، وقد وافق وزير الصناعة على هذا الاستبدال بكتابه المرسل إلى رئاسة مجلس الوزراء، لكن هذا الكتاب مازال مطوياً لدى رئاسة مجلس الوزراء لأسباب مجهولة!!

■■

المطـــالب تتراكـــم... ولاحيـــــاة لمن تنـــــادي!!

مؤتمر نقابة عمال الخدمات والسياحة:

عمال القطاع الخاص يصرخون... وما من مجيب!!

• جمال المؤذن (رئيس نقابة عمال السياحة):

من سيحمي عمال القطاع الخاص؟!!

إن النسبة الكبرى من العاملين في قطاع السياحة في وطننا لا يشعرون بالطمأنينة والاستقرار النفسي والمادي، الذي يشعر به عادة أقرانهم من العاملين في الدولة، لأن العامل في هذا القطاع لا يشعر بأن قانون العمل النافذ سيحميه أو يوفر له ولأولاده ومستقبله الضمان الكافي لاستقراره النفسي، ذلك أن عدداً كبيراً من أصحاب العمل ومدراء المنشآت، كانوا ومازالوا يلزمون العمال الراغبين بالعمل لديهم على توقيع استقالات وبراءات ذمة مسبقة قبل العمل، ليتمكنوا من صرف هؤلاء العاملين حين يشاؤون دون أي رقيب أو حسيب، والبعض أيضاً يستغل حاجة المرأة العاملة الشابة ليعاملها بطرق غير إنسانية وغير أخلاقية.

باختصار هناك شعور عام في الوطن بأن حقوق العاملين في القطاع الخاص غير مصانة، وان القوانين النافذة التي تعني بشؤونهم، ولا سيما قانون العمل، هي قوانين قاصرة وبحاجة لتعديل في نصوصها ومواردها، ولابدَّ من تفعيل دور الجهات المعنية بالمراقبة والمسائلة في هذا المجال، ذلك أن دورها الحالي شبه غائب، وغير فعال.

• عدنان شعبان (اللجنة النقابية في فندق شيراتون دمشق):

...ولعمالنا معاناتهم مع مؤسسة التأمينات أيضاً!!

نطالب بضرورة إيجاد المعالجة النهائية لمعاناة عمالنا في القطاع الخاص بشكل عام، والسياحي بشكل خاص، من الإجراءات المتبعة في مؤسسة التأمينات الاجتماعية، لجهة تعويضات إصابات العمل والأمراض المهنية، من حيث الروتين وتكبيد العامل المصاب معاناةً الكبيرة في سبيل تسجيل المرض أو الإصابة ومتابعتها، وتقديم التقارير الطبية والصور الإشعاعية والإثباتات، ومن ثم يتم صرف التعويضات بشأنها بشكل متعسف وجائر أحياناً. وعلى الرغم من صدور الأحكام القضائية المبرمة بعدم قانونية هذه المخالفات، إلا أننا للأسف مازلنا نلاحظ استمرارها، مما يعرض حقوق عمالنا للهدر والهضم، في الوقت الذي تدَّعي فيه هذه المؤسسة حرصها على تفعيل الانتساب والاشتراك. ومازلنا نطالب برفع الوصاية الجائرة للجهاز المركزي للرقابة المالية عن مؤسسة التأمينات بشكل عام، ومنع تدخله في كل شاردة وواردة، وضرورة حصر هذا التدخل في أصول الصرفيات واستحقاقاتها وقيمتها، وكذلك إلزام مؤسسة التأمينات بتنفيذ الأنظمة والقوانين، فأموال هذه المؤسسة هي بالأساس أموال عمالية، وكذلك نطالب المؤسسة بالعمل على إعادة أموالها المحولة لصندوق الدين العام.

إن الحكومة تعكف حالياً مع مؤسسة التأمينات على أجراء دراسة لتعديل قانون التأمينات، ولذلك نطالب قيادتنا النقابية بالإشراف المباشر والتدخل الفعلي في مناقشة وإقرار هذه التعديلات، بما يضمن المحافظة على حقوق العاملين.

• حنين ثعلب (اللجنة النقابية في فندق معلولا):

فوضى المراسيم والقوانين!!

بالنسبة للمرسوم التشريعي رقم /٥١٨/ لعام ٢٠٠٦، تقوم بعض الإدارات باحتساب ضريبة الدخل للرواتب والأجور بموجب قانون /٢٤/ لعام ٢٠٠٣، على الرغم من إصدار المرسوم التشريعي /٥١/ لعام ٢٠٠٦، الذي استثنى الفنادق والشركات من تطبيق أحكام القانون /٢٤/ لعام ٢٠٠٣، وبهذا تكون الإدارة قد اقتطعت من الأجور الشهرية، خلافاً للمرسوم /٥١/ لعام ٢٠٠٦، نرجو منكم معالجة هذا الموضوع، وبشكل رجعي عن السنوات السابقة، استناداً للأنظمة والقوانين.

• مداخلة اللجنة النقابية في فندق الكارلتون:

إلى متى ستبقى لجاننا النقابية مجرد هيئات شكلية ؟!!

لابد من توضيح بعض الجوانب فيما يتعلق بعملنا وهي:

الزيادة الدورية التي لم نحصل عليها في فندق الكارلتون منذ أكثر من أثني عشر عاماً، رغم أنها مقررة بالنظام الداخلي، وقد ضاعت كل مطالبنا بهذا الخصوص، هي والمحاضر التي سجلناها لدى نقابة السياحة، وهناك أيضاً منشآت وفنادق أخرى لم يحصل عمالها على الزيادة الدورية، مثل فندق البلازا وتجمع صحارى .

هل يعقل أن عمال بعض الفنادق والمنشآت، ونحن منهم، مازالوا يتقاضون تعويضهم العائلي بقيمة /٢٥ ل.س/، رغم وجود قانون بتعديل التعويض العائلي؟!!

نطالب بإحداث مكتب للجنة النقابية في فندق الكارلتون، حسب ما ورد في قانون التنظيم النقابي، كي نمارس حقنا الطبيعي في العمل النقابي من جميع النواحي، ولكي لا تبقى لجنتنا النقابية مجرد هيئة شكلية.

مؤتمر نقابة عمال الثقافة والإعلام:

وللثقـــافـــة عمـــالهـــا... أيضـــاً!!

• أسعد حمدان (رئيس نقابة عمال الثقافة والإعلام):

خدمات صحية محتجبة!!

ننتهز وجود الرفيق الدكتور محسن بلال وزير الإعلام في مؤتمرنا هذا، لنعلمه بأن إدارة الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، قد أوقفت الطبابة، وصرف الوصفات الطبية، والإحالة إلى الأطباء المختصين، والمشافي، وصرف قيمة العمليات الجراحية للعاملين، وذلك بطلب من الجهاز المركزي للرقابة المالية، بحجة عدم وجود نص صريح لمعالجة المرضى في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون مجاناً.

علماً بأن القانون رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤ الصادر عن رئيس الجمهورية، قد بيَّن أن العمل الجاري بالنظام الصحي الحالي في الوزارات والمديريات كافة في القطر، يبقى على ما هو عليه إلى حين صدور النظام الصحي الجديد. مع العلم بأن نظامنا الصحي الحالي يُعمل به منذ أكثر من /٥٠/ عاماً، و ترصد موازنة الطبابة المجانية للعاملين في الهيئة العامة للتلفزيون من ميزانية هيئة تخطيط الدولة.

كما نحبُ أن نذكّر بالنقاط التالية:

العمال المؤقتون المياومون في دار البعث، الغير المثبتين منذ زمن طويل، والذين تتراوح سنوات خدمتهم من ٥ سنوات إلى ٢٧ سنة، وعددهم أكثر من ٦٠٠ عامل، وهم غير مشمولين بالتأمينات الاجتماعية، علماً بأنهم يعملون كفنيين على آلات الطباعة بأنواعها كافة.

كما يوجد عمال تعينوا وفق صكوك استخدام في عام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١، وبصفة مياومين، ولقد صدر بعام ٢٠٠٢ قرار بتغير ذلك الصك إلى عقد يتم تجديده من إدارة دار البعث كل ٦ أشهر.

يرجى السعي مع الجهات المعنية للموافقة على تثبيت هؤلاء العمال، وتشميلهم بالتأمينات الاجتماعية، علماً أن هؤلاء العمال يمارسون عملهم، ويعتبرون ركيزة أساسية في دار البعث، وفي العمل الموكل إليهم.

• حسن الططري (رئيس اللجنة النقابية في جريدة الثورة):

العمال المؤقتون... مرةً أخرى.

نؤكد على ضرورة العمل لإصدار قانون على غرار القانون رقم /٨/ لعام ٢٠٠١، بشأن تثبيت العاملين الذين مضى على استخدامهم أكثر من سنتين، عوضاً عن تعميم رئاسة مجلس الوزراء بشكل عام. فلدينا في مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع بكافة فروعها ما يقارب الـ ١٨٠ عاملاً، يعملون بموجب عقود سنوية، وتنطبق عليهم شروط تعميم رئاسة مجلس الوزراء، القاضي بتثبيت العاملين المتعاقدين حسب توفر الشاغر، وهنا نطلب من رفيقنا وزير الإعلام العمل على تثبيتهم جميعاً، كون المتعاقدين الـ ١٨٠ هم الآن على رأس عملهم، ولدى المؤسسة الاعتمادات الكافية لهم.

الأمر الآخر الذي نودُ مناقشته هو نص القانون /١٦/، القاضي بدمج مؤسسة تشرين ومؤسسة توزيع المطبوعات بمؤسسة الوحدة، وخاصةً في المادة رقم /١٠/ الفقرة /ب/ منه التي تقول: يعتبر العاملون المؤقتون والموسميون والوكلاء والمتعاقدون في المؤسسات الثلاث عاملين بأوضاعهم وأجورهم نفسها في المؤسسة المحدثة.

• اللجنة النقابية لتجمع مطابع وزارة الثقافة:

المزيد من المطالب!!

نطالب بما يلي:

منح عمال الطباعة تعويض طبيعة العمل، والحوافز الإنتاجية، فهم منتجون للكتاب والصحافة.

ضرورة تحديث وتوسيع ملاكات الوزارات والهيئات بما ينسجم مع طبيعة عملها، والعمل على ملء الشواغر فوراً.

تعديل النظام الداخلي للهيئة العامة السورية للكتاب فيما يخص المطبعة والمجلات.

تشميل العدد الأكبر من العاملين بالوجبة الغذائية الوقائية، بما ينسجم مع طبيعة عمل كل مؤسسة.

تثبيت العاملين في الدولة لمن أمضى أكثر من عامين.

تأمين المواصلات لعمال مطبعة وزارة الثقافة، أو دفع بدل نقل.

تعديل قانون العاملين الأساسي /٥٠/ لعام ٢٠٠٤ (نظام العقود والمناقصات).

إعادة المراكز الثقافية إلى مسؤولية وزارة الثقافة.

أجمع الكثيرون على أن مؤتمر نقابة عمال السياحة هو المؤتمر الوحيد غير الممل بين كل المؤتمرات النقابية التي عقدت في الفترة الماضية، حيثُ تعمَّد رئيس النقابة جمال المؤذن ترطيب الأجواء من خلال إلقائه العديد من النكات خلال المؤتمر، وكان الموقف الأكثر طرافةً، هو تلعثمه ثلاث مرات في لفظ بعض الكلمات الروتينية التي تلقى عادةً في الجلسات النقابية، مما اضطر رئيس اتحاد عمال دمشق إلى إعطائه فرصة رابعة أخيرة، على طريقة المسابقات التلفزيونية، لكي ينطق تلك الكلمات، وعندما فشل المؤذن بذلك، اقترح ببراءة أن يتم تجاوز تلك الكلمات، فأعمال المؤتمر يمكن أن تتواصل من دونها بشكل أكثر سلاسة!!

مؤتمر نقابة عمال النقل الجوي والبحري

لكي لا «تطير» الحقوق..!!

• عماد السيقلي (اللجنة النقابية في تجمع الضيافة الجوية):

مراسيم تشريعية... بلا تعليمات تنفيذية!!

بعد صدور المرسوم التشريعي رقم /١٤/، ونتيجةً للاجتهادات الشخصية، التي فتح لها المجال بسبب عدم إصدار التعليمات التنفيذية لهذا المرسوم، فقد المضيفون الجويون حقوقهم في الإجازات لعام ٢٠٠٨ والأعوام السابقة.

إن طبيعة العمل المشار لها بقانون العاملين والمرسوم /٣٥/ تمنح العامل تعويض طبيعة عمل قدره ٦٠٪ من الراتب، ولكن لم يتم تعديل تعويض طبيعة العمل حتى الآن، على الرغم من صدور العديد من المراسيم الوزارية بتعديل الرواتب.

كما نعترض على نظام ساعات العمل الذي أقره الطيران المدني بـ/١٥/ ساعة عمل، رغم الاعتراضات المقدمة من النقابة وعناصر الضيافة، وفوق هذا فإن برمجة الرحلات في العمليات الجوية تقوم على الحد الأعلى للعمل.

• سهى قواس (اللجنة النقابية الثالثة):

تطبيقات تعسفية للقانون!!

بالنسبة لبعض مواد قانون العاملين الأساسي، المتعلقة بنقل العاملين خارج المحافظة، أو خارج المؤسسة التي يعملون بها، ونقل القيادات النقابية، وغياب دور محامي الدفاع (أي المؤسسة النقابية) في حماية كوادرها، فقد تضمنت المادة /٢٥/ من الدستور أن سيادة القانون مبدأ أساسي في المجتمع والدولة، كما أناط المشرِّع مسؤولية حماية مواد هذا القانون بالسلطتين القضائية والوصائية، والحق يقال أن السلطة الوصائية قد طبقته أفضل تطبيق، فهي لم تتوان أن تقيم الحدَّ على أي عامل تختاره بحجة مخالفته لأحكامه!! وصادرت حق العامل بالدفاع عن نفسه، وهو الحق الذي منحه إياه القانون المذكور، فلا زالت حالات نقل بعض القيادات النقابية قائمة حتى تاريخه.

نأمل أن يُنظر إلى الطبقة العاملة في أية مؤسسة على أنها تعمل لدى الدولة، لا أن ينظر إليها على أنها تعمل في مزارع بعض أرباب العمل، وأن يؤخذ برأي ممثليهم في لجان الحوافز المادية والمكافآت، لا أن تبقى هذه اللجان مغيبة ولا وجود لها إلا على الورق.

كما يحق لنا أن نتساءل: ألم يحن الوقت لإعادة النظر بآلية عمل مكاتب التشغيل وأسباب وجودها ..؟! ألم يدق ناقوس الخطر بعد ...؟!

• علي نده (اللجنة النقابية في مديريتي المالية والحسابات):

أين مشاركة التنظيم النقابي في إصدار القرارات ؟!!

نظراً لوجود بعض الثغرات في عقود الخدمات الأرضية، تسبب رفض الشركات لمطالباتنا، بسبب عدم تضمن بعض الخدمات في العقود، أو ورودها بشكل مبهم أو غير واضح، نقترح تأكيد مشاركة مديرية الشؤون المالية بكافة اللجان والعقود المبرمة مع الشركات الأجنبية، بما فيها العقود الخارجية، لا أن يقتصر ذلك على مديرية العمليات الأرضية.

نطالب بتحقيق العدالة في موضوع المهمات والدورات الخارجية، والتي يرى الكثير من العاملين أنها محصورة بفئة معينة، وخاصةً المدراء ومعاونيهم، أو توزع حسب مزاجية الإدارة. حيث أنها تمنع عن العاملين بحجة ضغط نفقات، علماً أن موضوع ضغط النفقة لا يطبق على مهمات.

ونؤكد على ضرورة مشاركة التنظيم النقابي بجميع القرارات الصادرة، وخاصةً في مواضيع: النقل، والعقوبات، والحسم من الراتب.

• مداخلة تجمع المراقبين الجويين:

من معاناة المراقبين الجويين!!

إن عمل المراقبة الجوية هو بمثابة العمود الفقري في مجال الطيران المدني، فالمراقب الجوي يقوم بتأمين سلامة الطائرات في الجو وعلى الأرض تفادياً لحدوث الكوارث. إن هذا العمل يؤدي إلى ضغوط كبيرة على المراقب الجوي، تظهر آثاره بشكل أمراض نفسية وعصبية، أو أمراض قلب وتصلب شرايين وقرحة معدية، نتيجةً لتحمل العبء الكبير للعمل. وحسب الإحصائيات التي أجريت على المراقبين الجويين عالمياً ومحلياً، تبين أنه من النادر جداً خلو المراقب الجوي في نهاية خدمته من أحد هذه الأمراض. نقول كل هذا لكي نذكّر بأن راتب المراقب الجوي متدن جداً في بلادنا قياساً لدخل المراقبين الجويين في دول العالم أجمع، وهم يؤدون العمل نفسه، علماً أن أقل خطأ يرتكبه المراقب الجوي قد يؤدي إلى كارثة تعود على الدولة بخسائر مادية ومعنوية جسيمة، ناهيك عن الإساءة التي تلحق بسمعة الدولة على الصعيد العالمي.

نطالب بإصدار قانون يُستثنى فيه المراقبون الجويون من قانون العاملين الأساسي، ومنحهم التعويضات اللازمة. ■

من المستغرب أن تُقدِّم الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون مداخلةً في مؤتمر نقابة الثقافة والإعلام، لا يتجاوز طولها بضع كلمات، وللأمانة الصحفية فإن المداخلة قد تمت كتابتها أثناء انعقاد أعمال المؤتمر!! أما المداخلة الثانية التابعة للهيئة فلم يتم قراءتها أمام الحضور، وقدمت لمكتب النقابة دون التنويه عنها. والسؤال هنا: هل الآلاف المؤلفة من العاملين الموظفين والمتعاقدين والمستكتبين في التلفزيون، ليس لديهم أيه مشاكل أو مطالب ومقترحات؟ أم أن السبب هو الخوف؟!!

حول مشروعي تعديل قانوني «العمل» و«التأمينات الاجتماعية»..

حقوق العمال ومكتسباتهم خط أحمر يجب عدم تجاوزه

إن التفاف المواطنين حول الموقف الوطني الممانع، يجب ألا تكافئه الحكومة بالظلم وسلب الحقوق، ويجب ألا ينعكس سلباً على القضية الاجتماعية والمعيشية للمواطن السوري، وخاصة العمال والموظفين الذي يتعرضون اليوم لهجمة شعواء من القوى الليبرالية المستشرسة في الحكومة، التي تسعى بكل جهدها لضرب الوحدة الوطنية عبر إفقار المواطنين وتجويعهم، وعبر القضاء على مكتسباتهم وحقوقهم التي ناضلوا من أجلها وحققوها خلال عقود طويلة، والمرسوم رقم /٤٩/ الخاص بقضايا تسريح العمال، وقانون العمل رقم /٩١/، وقانون التأمينات رقم /٩٢/ للعام ١٩٥٩، هي من الإنجازات التي حصل عليها العمال بالدم والإضرابات، وبتنسيق كامل بين الشيوعيين والبعثيين آنذاك، وفيها توازن يحفظ جميع الحقوق لطرفي عقد العمل بالتساوي، بين العمال وأرباب العمل. فلماذا تسعى الحكومة إلى نسف هذه المنجزات والحقوق؟!!

■ على جميع العمال والموظفين التراجع عن قرار الاستقالة والوقوف صفاً واحداً مع النقابات للدفاع عن الحقوق والمكتسبات.

■ تحاول الحكومة إقرار القوانين المنحازة إلى رب العمل .

إنها تعليمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذين يدعمان أرباب العمل وحيتان المال على حساب جهد وعرق ومستقبل الطبقة العاملة. وبناء على هذه التعليمات تحاول الحكومة إقرار القوانين المنحازة إلى رب العمل، متجاوزة كل النداءات والمناشدات، وكل المواقف والآراء المعارضة، غير آخذة بمقترحات أو مطالب العمال ونقاباتهم، وضاربة بها عرض الحائط. فالحكومة اليوم تعمل على إلغاء لجان قضايا التسريح بحجة أنها لمصلحة العامل دائماً، وإعطاء تراخيص خاصة لمكاتب التشغيل بدلاً عن تشغيل العمال عن طريق مكاتب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وتخفيض نسبة الراتب التقاعدي من ٢,٥٪ من الراتب الأساسي عن كل سنة خدمة، إلى ١,٧٪. وكانت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل قد صرحت بكل استهتار وبلا مبالاة وانعدام مسؤولية أنها لو كانت رب عمل لما دفعت هذه المبالغ ضماناً للعمال، وهذا التصريح قد فتح الباب واسعاً أمام أرباب العمل للتهرب من تسجيل عمالهم بالتأمينات والضمان الصحي مستندين إلى تشجيع الوزيرة للتهرب من التزاماتهم تجاه عمالهم ومستخدميهم. وبعد سماع العمال لتصريحات النائب الاقتصادي بهذا الخصوص بدأت عمليات استقالات جماعية، خوفاً من مستقبل ظالم أسود يتهدد حياة العمال ومعيشتهم في كلتا الحالتين، أثناء الخدمة وعند التقاعد.

إن إلغاء المرسوم /٤٩/ أو تعديله يعطى رب العمل الحق المطلق في تسريح العمال ويقطع رزقهم متى شاء دون محاسبة أو ضمان لحقوق عماله، وكذلك إعطاء تراخيص لمكاتب خاصة لتوريد وتشغيل العمال بعيداً عن دور الدولة ورقابتها يعطى هذه المكاتب مجالاً واسعاً للتحكم والاستغلال والتلاعب.

الدولة تستدين من عمالها

من جهة أخرى تشارك الحكومة وخزينتها في حرمان العمال والموظفين من حقوقهم والخدمات التي يستحقونها، من معاش تقاعدي وضمان صحي وضمان مساعدة عند التعرض لإصابات العمل، فقد اقترضت خزينة الدولة من صندوق التأمينات الاجتماعية مبلغ /١٦٦/ مليار ل.س، وهذه المبالغ مقتطعة عبر سنوات طويلة من رواتب العمال والموظفين، ولو كان هذا المبلغ يقدم خدماته التي ضمنت مؤسسة التأمينات الاجتماعية العمال، لحصل العمال على الكثير من حقوقهم وبشكل يسير وسهل.

إن نسب الاشتراكات التي يدفعها رب العمل في سورية كضمان وتأمين للعمال المسجلين هي الأقل بين جميع دول العالم، حيث يقتطع مع العامل اشتراك شهري بنسبة ٧٪ من أجوره الثابتة، ويدفع رب العمل نسبة ١٤٪ من أجور العاملين الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته، لقاء الراتب التقاعدي، يضاف إليها ٣٪ إلى صندوق تأمين إصابات العمل، و١٪ لصندوق الأمراض المهنية. بينما في باقي الدول يكون التزام العامل أقل والتزام رب العمل أكبر. وفي هذا الجدول مقارنة في نسب الاشتراكات بين سورية وبعض البلدان:

الدولة	نسبة العامل	نسبة رب العمل	المجموع
سورية	٧٪	١٧٪	٢٤٪
اليمن	٦٪	١٨٪	٢٤٪
الكويت	٥٪	٢٠٪	٢٥٪
مصر	١٠٪	٢٣٪	٣٣٪
ليبيا	٥٪	٣٥٪	٤٠٪
الإمارات	٥٪	١٥٪	٢٠٪
كولومبيا	٧,٥٪	٣٠,٥٪	٣٨٪
ألبانيا	٩,٥٪	٣٩,٥٪	٤٩٪
تشيك	١٢,٥٪	٣٧٪	٤٩,٥٪
اليونان	١١,٥٥٪	٢٤,١٪	٣٧,٦٥٪
ايطاليا	٨,٨٩٪	٣٠,٩٪	٣٩,٧٩٪
اسبانيا	٦,٢٥٪	٣١,٥٨٪	٣٧,٨٣٪

وكان رئيس مجلس الوزراء قد صرح علناً بنية الحكومة عدم تثبيت العمال المؤقتين، عندما أطلق كلمة حق يراد بها الباطل، فقد وافق بشكل موارب على تثبيت العمال المؤقتين، ولكن بموجب شروط تعجيزية مطاطة، لا يمكن ضبطها أو إقرارها بقانون، وهي اشتراط الشاغر والاعتماد وما تبعها من تفسيرات، وبهذا تكون الحكومة قد حققت نيتها بعدم التثبيت، ولا يستفيد من القرار سوى حفنة بسيطة من العمال، بينما هناك أكثر من ٦٠ ألف عامل ينتظرون الاستقرار والطمأنينة والأمان في عملهم منذ عشرات السنوات.

ابراهيم اللوزة: لا لقانون عمل ظالم

وفي لقاء مع النقابي إبراهيم اللوزة قال: «نحن نعترض بشكل حاد على مشروع قانون العمل الجديد، لأنه يسلب العمال حقوقهم التي ناضلوا وضحوا سنوات طويلة من أجلها، ومن أجل قوانين تحمي حقوقهم وكرامتهم وإنسانيتهم. وإن من أخطر مواد القانون الجديد المادة التي تنص على أن (العقد شريعة المتعاقدين)، وهذه المادة تعني بشكل واضح أن العامل سيصبح سلعة أمام رب العمل، والخطورة الكبرى التي يواجهها العمال حالياً هي مقترحات البنك الدولي المخربة للاقتصاد والمدمرة للمكاسب، التي صدرت في اجتماع عقد بحضور النائب الاقتصادي ووزيرة الشؤون الاجتماعية وممثلي البنك الدولي، من أجل تعديل مواد قانون التأمينات، وقد أدى الاجتماع للخروج بقرار تخفيض الاشتراكات على أصحاب العمل، وقد تم تأكيد هذا القرار أكثر من مرة من مسؤولين في الحكومة ووزيرة الشؤون الاجتماعية، والقرار المطروح يخفض نسبة التقاعد بدلاً من ٢,٥٪ من الراتب عن كل سنة خدمة (حيث كان يحصل المتقاعد على ٧٥٪ بعد ٣٠ سنة في الخدمة) إلى ١,٧٪، وهذا يعني أنه بعد خدمة ٤٠ سنة سوف يحصل على ٦٠٪، فقط، وهذا ضرب لأبرز المكاسب التي تحققت للعامل عبر ٥٠ عاماً».

إن التعديلات الجديدة لقوانين العمل والتأمينات الاجتماعية، التي أشرف عليها خبراء من مكتب العمل الدولي والبنك الدولي، تضر بحقوق أكثر من ثلاثة ملايين عامل مشمولين بالتأمينات، وعلى فرض أن كل عامل يعيل أسرة من ٣ ـ ٤ أشخاص، هذا يعني إلحاق الضرر بعشرة ملايين مواطن سوري على الأقل!! فمن هم البقية الذين لا يتضررون؟!! سؤال جاد وخطير برسم المسؤولين عن لقمة الشعب، وفي مقدمتهم أعضاء المؤسسة التشريعية، أعضاء مجلس الشعب، الذين ائتمنهم المواطنون على مصيرهم ومستقبلهم، وبيدهم القضاء على هذا المصير والمستقبل، أو الحفاظ عليهما!!

وهنا ندعو جميع العمال والموظفين إلى التراجع عن قرار الاستقالة، والوقوف صفاً واحداً ضد هذه الهجمة الليبرالية الشرسة، والدفاع العنيد والنضال من أجل الحفاظ على المكتسبات والحقوق التي منحهم إياها الدستور على مدى عقود طويلة. لذلك فعلى النقابات والعمال رفع صوتهم عالياً أمام هذه المهزلة، ويجب تفعيل دور النقابات وإيجاد آلية جدية للمطالبة بشكل جاد، يتناسب مع متطلبات وتحديات المرحلة في الدفاع عن حقوق العمال ومكتسباتهم، بما فيها الاحتجاج والإضرابات، التي هي حق مشروع للعمال في كل قوانين العمل الدولية، للمطالبة والدفاع عن حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة.

Youssef@kassioun.org

قراءة في المرسوم /49/ وتعديلاته..

◄ سمير عباس

يُعدُ الدستور القانون الأساسي والأعلى في البلاد، ولا يجوز أن يخالفه أي قانون أو مرسوم تحت طائلة عدم التطبيق، ولذلك فإن على المشرع أن يراعي دستورية القانون قبل إصداره، فإذا لم يفعل ذلك، فإن على المحاكم أن تمارس دورها الوظيفي الناجم عن فصل السلطات الثلاث؛ التشريعية القضائية والتنفيذية، وتطبيق مبدأ الرقابة على دستورية القوانين المعروضة أمامها، مما يمكّنها من إبطال مفعول القانون المنافي للدستور، أو إبطال الأحكام والفقرات اللادستورية فيه على الأقل.

وقد صدر بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١٠ مرسوم جمهوري لتعديل القانون ٢٠٠٤/٤٩ حول التملك في المناطق الحدودية، ويعاني هذا القانون وتعديلاته العديد من الثغرات الدستورية والقانونية، نجملها فيما يلي:

أولاً: تنصُ المادة ٣/١٤ من الدستور على ما يلي: «الملكية الفردية: تشمل الممتلكات الخاصة بالأفراد، ويحدد القانون وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد الوطني».

وتخالف المادة /٣/ فقرة /١/ من القانون ٢٠٠٨/٤٩ الدستور بشكل صريح، حيث أنها تعلّق حق التملك للمواطن السوري في المناطق الحدودية على قرار يصدر عن وزير الداخلية، بعد اقتراح وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وبعد أخذ موافقة وزارة الدفاع.

إن تعليق الملكية على قرار من السلطة التنفيذية مناف للدستور، لأنه ينسف مبدأ فصل السلطات، حيث لا يُعلق حق التملك لأي مواطن إلا بواسطة السلطة القضائية، بناءً على أسباب متعلقة بالنزاعات القضائية.

ولا يجوز بأي شكل من أشكال أن تنتزع أية سلطة من السلطات الثلاث حق التملك من أي مواطن كان، حسب نص الدستور لأن لكلُ مواطن حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره.

ثانياً: يخالف القانون بشكل صريح مبدأ فصل السلطات، بانتزاعه صلاحيات السلطة القضائية، حيث نصَ المرسوم ٢٠٠٨/٤٩ على أن قرار وزير الداخلية غير قابل للمراجعة بأي شكل من الأشكال. ونصت المادة /٣/ فقرة /ب/: «إن رفض وزير الداخلية قطعي لا يقبل أي طريق من طرق المراجعة».

وبما أن للمؤسسة القضائية أن تنظر في أية واقعة مهما كانت، إذا أدت هذه الواقعة إلى إلحاق الضرر بالمواطن، فإن تعليق الموافقة على حق التملك الفردي لمنزل متواضع، أو قطعة أرض يعيش منها المواطن، ولو كانت مساحتها دونماً واحداً، على الرغبة الشخصية لأحد ممثلي السلطة التنفيذية، المبنية على استنتاجات وقناعات لا يطالها الاستقصاء والتحري من القضاء، هو إلغاء لفعالية القضاء، وإدانة مسبقة للمرفوض طلبه للتملك، والذي يجب أن يمنحه القضاء، أو بالأحرى أن يطبِّق القضاء ما منحه إياه الدستور من حقوق، وبهذا فإن القانون قد شابته مخالفة الدستور، خاصةً وأن للسلطة التنفيذية وفقاً له أن ترفض الطلب مراراً وتكراراً، وإلى الأبد، دون إبداء الأسباب. وهذا يخالف صراحةً الحق الدستوري: في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه من أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له الدستور.

لكل إنسان الحق، على قدم المساواة مع الآخرين، في أن تُنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة، نظراً عادلاً علنياً، للفصل في حقوقه والتزاماته.

ثالثاً: يتجاهل القانون المبدأ الشهير القائل بأن: «المتهم بريء حتى تثبت إدانته»، وهذا يتطابق مع الدستور في المادة ٢٨ الفقرة (١): «كل متهم بريء حتى يدان بحكم قضائي مبرم»، فمن المعروف أن الدستور الحديث والقوانين المعاصرة، ومنذ الثورة الفرنسية تؤكد على واحد من أهم مبادئ العدالة الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو: «المتهم بريء حتى تثبت إدانته» وذلك خلافاً للقانون الذي كان سائداً في محاكم التفتيش، وقضاء العصور الوسطى الذي يعتبر أن: «المواطن مجرم حتى تثبت براءته».

وفي القانون الذي نناقشه فإنه بدلاً من أن تقوم الجهات الأمنية بالتحري بدقة عن أي «مجرم» يريد شراء أراض أو منازل على الحدود لأسباب إجرامية (التجسّس، تغيير شكل الملكية من وطني لأجنبي... الخ) وإحالته إلى القضاء في حال تأكدها من غايته الإجرامية... بدلاً من كل هذا فإن القانون يمنع المواطن من التملك نهائياً على المناطق الحدودية، ويعتبر كل مواطن وكأنه مشروع مجرم يمنع من التملك، ثم يعطى صك براءة بعد ثبوت حسن نيته، بالسماح له بالتملك، أي أن القانون يطبق مبدأ: «المواطن مجرم حتى تثبت براءته». وفي هذا خرق للدستور وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

رابعاً: الدساتير والقوانين الحديثة، واعتباراً من الثورة الفرنسية تعتمد على مبدأ فردية العقوبة. فالعقوبة تمسُ المجرم وحده فقط، ولا يجوز تطبيق العقوبات الجماعية تحت أية ذريعة.

ولكن في القانون المذكور، يبدو أن اكتشاف الأجهزة الأمنية لبعض حالات الشراء المشبوهة للأراضي الحدودية، قد دفع السلطة التشريعية لسن قانون يعاقب جميع سكان المناطق الحدودية في سورية، إذا خطر لهم شراء أو بيع عقار في المناطق الحدودية. حيث يجبرون على خوض معركة إدارية طويلة، في ظل النهب والفساد المتفشيين في العديد من دوائر الدولة، وهذا سوف يحول معاملة التملك أو البيع إلى عقوبة بيروقراطية ومالية طويلة، والحديث عن نزاهة السادة الوزراء وقادة الأجهزة لا يكفي لوحده، فالسلسلة البيروقراطية طويلة، وسوف تبتزُ إحدى حلقاتها المال من المواطن. وهذه عقوبة جماعية بامتياز، حيث لا يقارن تعب وعذاب ملاحقة المعاملة في ثلاث وزارات وعشرات الدوائر، ونفقات الانتقال والانتظار، بأية عقوبة حتى لو كانت السجن، فالسجن أرحم من ذلك. والمفترض أن تكون العقوبة فردية، وأن تنال من اشترى أو باع للإضرار بالوطن.

لكل هذا فإن القانون وتعديلاته يخالفان الدستور مخالفةً صريحة، مما يدفعنا إلى طلب عرض القانون على المحكمة الدستورية لإعلان بطلانه، وتطبيق الفقرة (٣) من المادة ١٤٥ من الدستور: «إذا قررت المحكمة الدستورية مخالفة القانون أو المرسوم التشريعي للدستور يُعتبر لاغياً ما كان مخالفاً منهما لنصوص الدستور بمفعول رجعي، ولا يرتب أي أثر»!!

■■

أحلام الفقراء.. كوابيس!

فهد الحمدو - الغاب

جمعتُ في نهاية الموسم الزراعي كل مدخراتي، واستدنت مبلغاً من أحد الأصدقاء المقربين، وقررت أن أحقق حلمي باقتناء سيارة، فتوجهت إلى أحد مكاتب السيارات، واشتريت سيارة (بيك-آب) صغيرة بالتقسيط، وعدت إلى المنزل وأنا أقودها مزهواً.. وكانت هذه أولى الأفراح.. وآخرها!!

فبعد أيام قليلة اتصل بي صاحب المكتب ليخبرني أن مالك السيارة القديم يريد نقل ملكيتها إلى اسمي، فاستجبت لطلبه، وذهبت إلى مديرية النقل في مدينة حماة برفقة مالك السيارة القديم.. عند بوابة المديرية فوجئت بعدد كبير من معقبي المعاملات يجلسون مترصدين الزبائن، وكل منهم أمامه طاولة متنقلة صغيرة..

«طلباتك يا أستاذ؟ تفضل، ماذا تريد؟».. أحدهم استطاع إقناعي:

«أنا أستطيع أن أنجز لك عملك بسرعة.. يا أستاذ باين عليك ابن حلال وهيئتك تعبان.. من آخرها (ألف ليرة) أتعاب، أما الباقي من إكراميات وبخشيش للموظفين والرسوم فأنت تدفعها»!.

قلت له: لا، ادفع أنت، وبعدها نتحاسب.. وأعطيته عشرين ألف ليرة دفعة أولى على الحساب..

تناول معقب المعاملات المبلغ، ودخل المبنى مسرعاً، ولم ينتظرني، فمضيت خلفه لاهثاً، وهو يصعد إلى الطابق الثاني تارة، وينزل إلى الطابق الأول تارة، ويقف أمام نوافذ الموظفين. وكان الموظف ينظر إليه بابتسامة، وكنت أشاهده كلما ناول المعاملة إلى الموظف يدس في يده مبلغاً من المال من فئة الـ(٥٠٠) ليرة في معظم الأحيان. بعد فترة طلب مني إدخال السيارة إلى داخل بهو المديرية لعرضها على اللجنة الفاحصة، وهنا طلب مني مبلغاً إضافياً قدره (عشرة آلاف ليرة) فأعطيته المبلغ على مضض، واستمرت العملية – المعاملة إلى ما قبل انتهاء الدوام بربع ساعة، عندها قال لي مبتسماً ابتسامة النصر: «مبروك أستاذ.. هذا دفتر الميكانيك، وهذه اللوحات جاهزة».. ثم أخرج ورقة وقلم، وصار يسطر عليها، وفي أسفل الورقة، جمع كامل المبلغ الذي دفعه، وإذ به يصل إلى خمسة وأربعين ألف ليرة سورية ونيف.

هنا طار صوابي وفقدت عقلي، وقلت له يا أستاذ ما هذا؟ إن هذا المبلغ يساوي ثلث ثمن السيارة!!..

وبسبب صراخي اجتمع حولنا عدد من معقبي المعاملات، وراحوا يهدؤون من روعي ويطلبون مني التروي، وحين هدأت ثورة غضبي، شرح لي معقب المعاملات ما جرى بالتفصيل:

«كل شيء مسجل قدامك أستاذ:

الفراغة: ١٠٠٠٠ ل.س، الإكراميات والبخشيش والتأمين ٢٨٠٠، اللجنة الفاحصة ٥٠٠، طابع تسجيل ١٨٠٠٠، الميكانيكي ٢٠٠، طوابع معاملة ٥٠٠، رئيسة الدائرة ٥٠٠، تركيب لوحات ٣٠٠، الموظف الثاني ٣٠٠، موظف اللوحات ٥٠٠، الموظف الذي أعطانا دفتر الميكانيك ٥٠٠، الآذن الذي جلب المعاملة من المستودع ٣٠٠، أمين الصندوق الذي قطع الوصل لتسريع الدور ٢٠٠، النقابة ٥٠٠، فلان ٥٠٠، وأبو فلان ٥٠٠، والأستاذ ٥٠٠، والمهندس ١٠٠٠.. أتعابي ١٠٠٠».. وهكذا، حتى أكمل الحساب..

دفعت له ما تبقى في ذمتي.. وركبت السيارة التي تحولت من حلم جميل إلى كابوس.. وعدت مهدوداً إلى بيتي ولسان حالي يقول: اللّه يلعن الأحلام وساعتها!!

■■

مطبات

خارج الخارطة

◄ عبد الرزاق دياب

من يرسمنا، ومن يقرر إن كنا داخل الخارطة أو خارجها، خارج الحسابات التي تجريها ما تعرف بالجهات الرسمية أو الحكومية، من يقرر مواطنتنا، انتماءاتنا، وأحقيتنا في أن نكون داخل الخريطة أو على أطرافها، في جوهرها أو خارجها.

خارج التنظيم، على أطراف المخطط التنظيمي الذي تنجزه الدوائر الإقليمية في المحافظات كل عشر سنوات... ولدنا، فيما يعرف بمناطق السكن العشوائي، أحياء المخالفات.. عشنا، غرباء داخل ضوضائها وضجيجها، وصياحات الباعة والمتسولين، مطاردة لقمة العيش، الأرصفة، حول الكراجات، الوجوه الهارعة إلى الدوام على شكل وظائف، المرميون على حواف الطرقات كعاطلين عن العمل، رقماً في مداخلات الحكومة، في الدراسات، المقالات، المسوح الاجتماعية.

خارج التنظيم، الخارطة.. التي يرسمها أناس مثلنا ويحملون مثلنا أرقاماً وطنية، ويشبهوننا في القامة والبشرة حتى وإن كانت قاماتنا منحنية وبشراتنا كالحة ومغبرة، خارجها تميزنا بكوننا لا نشبه من في الداخل، ربما لأننا جئنا من بعيد، أو لم نفكر في امتلاك قطعة أرض داخل المخطط، أو شقة في بناء شاهق، أو لأننا نحب أن نرى السماء بعد منتصف الليل، ونعد نجومها وخرافها مأخوذين بخرافة قديمة، أو كوننا نحب الألوان على حقيقتها، صافية وحقيقية ونكره الرمادي واللون المتسخ بالدخان والتلوث، أو أن لوثة انتقلت لنا بالوراثة عن الانزراع في المكان كشجرة (كينا) قديمة هتكت ستر الإسفلت، وانغرست عنوة باحثة عن تراب رطب.

هانحن هنا خارج تنظيم البشر النائمين في دفء مخاتل، نتراكم فوق بعضنا كنبات طفيلي، نعتاش على مخلفاتنا، مخالفاتنا، نبيع ونشتري من الدكاكين التي- ما زالت رائحة (الكمون) والزعتر، واليانسون- تفوح منها من بعيد، نأكل ونشرب كبدائيين، نحب البرغل وإن صار غالياً، وإن استوردناه، أو أضعناه، ونرتشف ما تبقى من ماء البندورة في صحن قطعته أياد خشنة ولكنها محبة، ونتوق إلى نكهات فقدناها في عصر البيت الزراعي البلاستيكي.

لكننا.. خارج التنظيم الجميل، تداهمنا خضراوات الصرف الصحي، المياه الملوثة، والتي لم يفكروا بعد بتعبئتها لنا على شكل عبوات، نمارس الغيظ على طريقتنا في الكتمان التي توصلنا سريعاً إلى المشافي العامة مصابين بالجلطة، الأدهى أن نتائج التحليل الطبي تتحدث عن نسب مرتفعة في أجسادنا المريضة من الكولسترول.

خارج الخارطة وجدنا أنفسنا، ولم نقرر ذلك، ولم يتملكنا الطموح للتسلل إلى التنظيم الجميل، لكنهم مع ذلك يرون فينا فائضاً يرمي مخلفاتها في دروب أناقتهم، عراة في شوارعهم العريضة، ويرون في طرقاتنا الموحلة واحة خلقت لنا وحدنا، وفي مياهنا- التي تنضب بسبب غسيل سياراتهم، ومسابحهم، ومزارعهم- مؤامرة من الطبيعة معنا ضدهم، وأن الصهاريج التي باتت مصدر مائنا نعمة.

خارجه.. نحن الأغلبية الفائضة، الأغلبية التي تتراكم بيوتها متكئة على بعضها من التوالد، التوالد الذي تفرضه الطبيعة والقانون، تجار المدينة لم يعد يكفيهم التلذذ بنا في أسواقهم وبضاعتهم، حمى التوسع شردت بناظرهم إلينا، حمى العقارات التي تنهض في الريف عكس كل العالم الذي يشكو من فجيعة العقارات، مع ذلك تنهض في كل دقيقة شاهقة جديدة ونخسر قطعة أرض خضراء، ثم نعود إلى ما بعناه من اخضرار لنشتري به قطعة اسمنت ميتة، وندفع ما كنا نظن أنه الخلاص من الجوع الذي ساد علينا لأن الطبيعة لم تعد تتآمر معنا.

لكننا.. خارج التنظيم ما زلنا نعرف وجوه نساء لا تشبه الدمى، وأيادي متعرقة من التعب الحلال، وأمهات رؤومات، وآباء يعلمون أبناءهم أناشيد ليست على شكل رسائل الجوال، أناشيد في أرشيف الحب المنقوش على قوس قزح في رشة مطر هاربة، جدات غير كسولات، وأبناء يمدون رؤوسهم أعلى من شاهقات التنظيم، ويطمحون لمؤامرة مع الطبيعة.. والمطر، لا يجدون صالة أفراح ليتزوجوا، لكن بيوتهم الخارجة عن التنظيم لها سطوح دافئة، ومحبون، سطوح ليست من قرميد، لكنها متكئة على بعضها كعشاق أتوا من الذاكرة، وأداروا ظهورهم للتنظيم، يدندنون أغنية خافتة في وقت تقنين الكهرباء.. عن الخريطة.. وطن من حب، لا تهزمه المخططات التنظيمية التي لم تُصدّق بعد.

■■

مطارق نجّاري دمشق على أبواب وزارة الصناعة!

وصلت إلى قاسيون عريضة من أعضاء الهيئة العامة للجمعية الحرفية للنجارة بدمشق، موجهة لوزير الصناعة، تطالب في مقدمتها بحجب الثقة عن رئيس الجمعية الحرفية للنجارة بدمشق.

العريضة حملت عشرات التواقيع من أعضاء الهيئة في مختلف مناطق دمشق، وهي تناشد وزير الصناعة الوقوف إلى جانبهم في ما يعانونه في جمعيتهم الحرفية من مشكلات وصعوبات وممارسات، وتطالب بإعادة ملكية المجمع الحرفي في محضر رقم /٤٤٤١/ مسجد الأقصاب إلى الجمعية الحرفية، وإلغاء عقد محاسب الجمعية السكنية للنجارة.

وأوضحت العريضة أن الجمعية لجأت إلى وزارة الصناعة بعد تجاهل رئيس اتحاد دمشق للحرفيين السيد نذير كردي وقيادة الاتحاد لمطالبها، وهو ما يعتبر مخالفاً للمرسوم التشريعي /٢٥٠/ لعام ١٩٦٩.

وأكدت العريضة على ضرورة إعادة ملكية المجمع الحرفي إلى الجمعية الحرفية كونه انتقل لمالك آخر بطريقة غير شرعية تمت من وراء الكواليس بين مجلس إدارة الجمعية الحرفية واتحاد دمشق للحرفيين، وذلك لعدم وجود موافقة مسبقة من وزير الصناعة حسب المادة /٦/ من المرسوم التشريعي الآنف الذكر.

وبينت العريضة أنه هناك أكثر من حالة تهديد بالقتل للمتمم في مجلس إدارة جمعية النجارة السيد محمد الصوان الذي أفشى سر التنازل في المؤتمر الذي عقد بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٩، واتهمت العريضة بعضاً من في قيادة الاتحاد بتسترهم على حالات الفساد والمخالفات، وخاصة ما يتعلق بتفرد رئيس الجمعية الحرفية بدمشق وريف دمشق بالقرارات.

وأشارت العريضة في ختامها إلى عدم سماع الاتحاد للنداءات المتكررة من الحرفيين الذين أغلقت المحافظة منشآتهم الحرفية في منطقة المزرعة عام ١٩٩١، والمنشآت التي تم هدمها في تنظيم كفرسوسة وجوبر وبرزة وغيرها، حيث ألقت بأدوات إنتاجهم في الطريق وأصبح معظمهم عاطلين عن العمل. دون أن يجدوا من يناصرهم

ومن الأدلة التي قدمتها العريضة كلمتا محمد الصوان وعبد الفتاح رنكوسي في مؤتمر النقابة، وكلمة ميشيل النعمة عضو مجلس إدارة جمعية حرفيي النجارة، وطلب استرحام من حرفيي كفرسوسة، ورد نائب رئيس الاتحاد العام في المؤتمر، وصورة عن العقد الذي تم بالتراضي بين الجمعية الحرفية واتحاد دمشق وريفها.

يذكر أن قاسيون كانت قد تناولت هذه القضية أثناء تغطيتها للنقاشات التي دارت في مؤتمر الحرفيين المنعقد بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٩، وهي اليوم، تطالب وزير الصناعة بفتح تحقيق في الموضوع لإزالة كل التباس ومحاسبة المقصرين.

■■

Top 5 سورية 2008

◄ رواد زكّور

نقدّم لكم أعزّاءنا القرّاء نتائج سباق أبرز خمس شخصيّات لعبت الدّور الرّئيسي على مجريات الحياة السّورية والدّوليّة لعام ٢٠٠٨، وبشكلٍ تصاعديّ - مع أغانيهم المفضّلة- وقد جاءت النّتائج كالتّالي:

5- المواطن السّوري: تراجَع إلى المرتبة الخامسة والأخيرة، نتيجة انعدام الدّعم مادياً ومعنوياً، والمتعة بصيف ضارب أطنابه في الجيوب الخاوية، ممّا أدّى إلى الإصابة بأوبئة أحلام اليقظة مصحوبة بغثيان المونة، ولعية الكهرباء، وخنّاق ورشات تجميل الشّوارع و... وعلى هالّلون سنضطّر آسفين إلى إخراجه من دائرة المنافسة.

- أغنية المواطن السّوري: اسمع يا رضا (جوزيف صقر): تغيّر هوانا وسعر كل شغلة غلي، خسّة زارعها كنت وما عادت إلي، مش هم بعد اليوم إن بهدلني حدا، صارت حياتي كلها شي بهدلة، اسمع يا رضا كل شي عم يغلى ويزيد، مبارح كنّا عالحديدة، وهلّق صرنا عالحديد..

4- التّلفزيون السّوري: نتيجة إثباته موجوديّة واضحة على السّاحة المحليّة، من خلال الحملات التثقيفيّة والتّوعية إلى ضرورة دعَم الاقتصاد الوطنيّ، و(الحاجة) التي تقودنا إلى توفير الطّاقة الكهربائية، مع التّنويه إلى دوره الرّياديّ في موسم رمضان، حيث نجح في إخماد فورة المسلسلات التّركيّة - والعياذ باللّه - ولَو مؤقتاً.

- أغنية التّلفزيون السّوري: إلى آخره (أميمة الخليل): حَكيَك ناقص شغلة زغيري، هيِّ زغيري بس كبيري، متل الخبز البدّو خميري، حكيَك على راسي على عيني، صار لازم تسكت يا عيني.. حكيَك ناقص إنّك تحكي، يا عيني شو قادر تحكي، شو حاسس إنّك عم تحكي، أو حاسس هالقصّة هيك، لازم تسكت يرضى عليك..

3- وزارة الكهرباء: بناءً على ما عاشه الشّعب السّوري من رفاهيّة كهربائيّة، ما بين التّقنين الشّتوي الّذي أرخت فيه اللّيالي سدولَها على الطلاّب بأنوار العلم ليبتلوا، والتّقنين في موسم صيف مُنهِش ومضيء، ما انعكس على أضوائه الّتي أعمت الأبصار.

- أغنية وزارة الكهرباء: ولّعت كتير (سلمى مصفي): ولّعت كتير، خلّصت الكبريتي، لا إنتَ الزّير، ولا إنّي نفرتيتي.. جرّبت الفيش، شَرقَط بين إيديّ، أنا بدّي عيش عيشة طبيعيّة، هَيْ جارَك عندو مولّد، قلّو بليز، مدّ بريز، اخدمني توصّى فيّ..

2- باراك حَـ..(فهمكن كفاية).أوباما: بعد مخاض عسير.. ثمرة الثّورة السّوداء، خليفة مارتن لوثر (الكينغ)، النموذج الأسود للديمقراطيّة الأمري -إمبري- صهيونيّة، خليفة جورج (دبل كيك) بوش، الّذي أبدى كفاءة قياديّة نادرة.. يودّع بوش سباقنا ليفسح المجال لإبداعات أوه باميا!!. وهذه هي أغنية الوداع اللائقة بالدّاهية السّياسية Push ، طبعاً لن تكون بنفاسة حذاء الرفيق منتظر الزّيدي، ولكنّها ستفي بالغرض.

- منحبّك إيه (جوليا): منحبّك إيه منحبّك أكتر من هَيْكي شو بدّك؟، يا ظالم مين الّبيردَك؟ ، عم بتجرّ العالم إنتَ، عآخر هالعالم إنتَ، وكيف بدّك نحنا ما نحبّك؟.. جاية الجنيّة جاية، بآخر هالحكاية، رح تاكل بطل الرّواية ومنحبّك إيه...

1- الدّردري: بعد انتظار عيلَ صبرُه، يحتلّ الدّردري مع الكونشرتو الاقتصادي المرتبة الأولى، بناءً على منجزات هامةٍ أبرزها: رفع الدّعم عن المواطن السّوري -اعتماد سوق القُصاصات الورقيّة - إنهاك البنى التحتيّة الطّاقيّة والاجتماعيّة ... والحبل عالجرّار، فنال المرتبة الأولى كأبرز شخصيّة مؤثّرة في الحياة السّورية لعام ٢٠٠٨.

- أغنية الدردري: بنيّك (زياد رحباني): أنا والله فكري هنّيك، يعني وهنّي أهلَك فيك، عالنّظافة بالمواقف، وعالمواقف بالسّياسة، وعلى كل شي إسموَ تكتيك، بهنّيك بهنّي نفسي فيك..

■■

معدات قيمتها مليار ونصف في العراء

تعد صناعة الأسمنت من الصناعات الإستراتيجية في سورية، وهي من أعمدة التنمية الاقتصادية لما تقدمه من موارد ومنتجات، ورغم التطورات الكبيرة الحاصلة في هذه الصناعة بعد تقديم أفكار فنية قيِّمة للمحافظة على خطوط الإنتاج، وتسريع إنجاز عمليات الصيانة من خلال الآلات والتقنيات الحديثة، لم تنجُ هذه الصناعة الوطنية، مثلها مثل غيرها من الصناعات، من الفاسدين والساعين إلى خصخصتها، أو إقامة شركات خاصة موازية لها، حيث تقدَّمت عدة شركات عالمية بمشاريع استثمارية لبناء مصانع أسمنتية، أحدها في حماة، والثاني في منطقة أبو شامات، وبطاقات إنتاجية عالية، بحجة زيادة الإنتاج، لتلبية حاجات السوق المحلية، وإيجاد فائض للتصدير.

وقد جاءت هذه المشاريع في الوقت الذي مازال فيه عقد التطوير للخط الإنتاجي الثالث بشركة أسمنت عدرا على حاله، رغم مرور خمس سنوات على توقيعه، حيث كان من المفترض أن ينتهي تنفيذه في عام ٢٠٠٤، إلا أن السبب الأكبر في عدم تنفيذ العقد خلال كل هذه المدة، هو بقاء معدات التطوير والتي تقدر قيمتها بـ ١,٥ مليار ل.س في العراء كل هذه السنوات، دون أن يتمَّ استخدامها لتطوير إنتاج الخط المذكور.

وعلى الرغم من كل التأكيدات على إتمام العقد في عام ٢٠٠٨، إلا أن دخول الشركة عام ٢٠٠٩ دون تنفيذ العقد بشكل كامل، يؤكد عدم وجود مهلة زمنية حقيقية لإتمام العقد المذكور، والشركة والمؤسسة تخسران مبالغ كبيرة جراء عدم التنفيذ، والأرقام تؤكد أن نسبة التنفيذ تبلغ ٩١٪ فقط من الإنتاج، لعدم تطوير الخط الثالث المرتبط بالعقد، مما يؤدي لخسارة العمال حوافزهم، وهذا مؤشر سلبي يدل على تراجع الإنتاج في الشركة. وعلى الرغم من أن اسم الشركة هو: «شركة عدرا لصناعة الأسمنت ومواد البناء»، فإن القسم الثالث منها، المتعلق بصناعة البلوك قد ألغي، رغم الدعوات المتكررة لتشغيله، بعد أن قررت اللجنة الإدارية ذلك، إلا أن مديرية الإنتاج مصرة على إيقافه، دون تقديم أية مبررات.

الجدير ذكره هو أن سعر طن الأسمنت قبل التوزيع وحساب التكاليف، بلغ في عام ٢٠٠١ /١٦٥٠/ ل.س، بينما في عام ٢٠٠٨ وصل إلى /٣٩٤٠/ ل.س، أي بنسبة زيادة بلغت ١٥٠٪ للطن الواحد.

وعلى الرغم من أن صناعة الأسمنت هي من الصناعات الثقيلة التي يتعرض عمالها للكثير من المخاطر: (التعرض للحرارة العالية في الأفران، ضجيج المطاحن، استنشاق الغازات السامة والغبار، وما ينتج عن كل ذلك من أمراض مهنية كثيرة)، فإن التعليمات التنفيذية جاءت مخيبة للآمال، فتعويض طبيعة العمل حدد بنسبة ٣٪ من الراتب فقط، ولقسم صغير من العمال فقط، أما تعويض مخاطر المهنة فقد بلغت نسبتها ٩٪ وفقاً لما ورد في القانون، ومازالت عمليات الصرف تتنقَّل بين وزارتي المالية والصناعة للموافقة عليها!!

■ ع. نمر

أسواق العقارات طفرات غير مسبوقة
الاستثمار العقاري ريعي لايحقق إلا نمواً وهمياً

◄ يوسف البني

إن «الإصلاحات التشريعية» التي تبنتها الحكومة ،والتي شجعت على الاستثمار في العقارات، وتجاهلت أو استغنت متعمدة عن الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الحقيقي، القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية، جعلت الاستثمار العقاري في سورية مفضلاً لدى العديد من الشركات العقارية والمستثمرين الخليجيين والعرب. وكانت إحدى حجج هذه «الإصلاحات»، إيجاد حل والتصدي لظاهرة السكن العشوائي التي انتشرت بشكل غير طبيعي في أطراف المدن الكبرى التي بدأت تعاني من أزمات السكن، نتيجة الضغط السكاني الذي سببته وزادت من تفاقمه الهجرة الداخلية غير المنضبطة من الريف إلى المدينة، أو من المدن الصغرى إلى المدن الكبرى، بحثاً عن العمل ولقمة العيش، أو العلم أحياناً، الأمر الذي أحدث خللاً في التوزع السكاني في سورية. وقد بدأت الهجرة الداخلية وخاصة من الريف إلى المدن الكبرى، بسبب انعدام خطط التنمية في الريف، وعدم إيجاد مشاريع ومنشآت إنتاجية توفر فرص العمل والمعيشة. ووفقاً لإحصائيات المكتب المركزي للإحصاء لعام ٢٠٠٤، فقد وصل عدد سكان مناطق السكن العشوائي إلى ٤٠٪ من سكان المدن الكبرى والمراكز الصناعية الأساسية، مثل دمشق وحلب وحمص، ووصل عدد المساكن المخالفة إلى نحو ١.٢ مليون مسكن.

أقر مجلس الوزراء في عام ٢٠٠٧ مشروع قانون التطوير والاستثمار العقاري، الذي تضمن إحداث هيئة عامة للاستثمار والتطوير العقاري، مهمتها إمداد قطاع الإسكان والتعمير بما يلزم من الأراضي المعدة للبناء، والأبنية والخدمات والمرافق اللازمة لها، وإقامة مدن وضواح سكنية متكاملة، ومعالجة مناطق السكن العشوائي، وتأمين الاحتياجات الإسكانية لذوي الدخل المحدود، بشروط وتسهيلات ميسرة.

وتحول هذا القرار، كما غيره من القرارات الكثيرة، إلى باب واسع للاستغلال والفساد، وتم تجييره لخدمه المصالح الشخصية لبعض حيتان المال والاستثمار، من أشخاص وشركات. ومع ارتفاع الطلب على المساكن وجدت الكثير من الشركات العقارية فرصة للاستثمار العقاري الاحتكاري، ومع تدفق الاستثمار غير السوري، وخاصة من دول الخليج، ارتفعت أسعار العقارات والإيجارات بشكل كبير، وشهدت سوق العقارات تضخماً قياسياً لم يسبق له مثيل في أسعار الأراضي والشقق، ما أثار قلق ذوي الدخل المحدود، وأدى لانعدام الأمل لديهم بفرصة الحصول على مسكن، ولو بعد سنوات طويلة.

سمات القطاع العقاري في سورية

يتميز قطاع العقارات بتكاليفه العالية وغير الاقتصادية، والفترات الزمنية الطويلة لمدة تنفيذ المشاريع السكنية، التي قد تطول عقداً أو عقدين من الزمن، ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع التكلفة هو الارتفاع الذي شهده سعر مادة الإسمنت الأسود، حيث قامت الحكومة برفع سعره رسمياً من ٣٦٠٠ ل.س إلى ٦٥٠٠ ل.س، وفتحت المجال للمضاربات والاتجار به في السوق السوداء بسعر مضاعف لسعره الرسمي، وكذلك ارتفاع أسعار مواد البناء الأخرى، التي أضيفت تكاليفها على سعر المتر المربع الواحد من البناء. ومن أسباب ارتفاع أسعار العقارات أيضاً ارتفاع أسعار الحديد وعدم توفر محاضر للبناء في معظم أنحاء دمشق الجديدة، وعدم قيام الجهات المسؤولة بالتوسع في التنظيم مثل ضم أراض من ريف دمشق المحاذية للعاصمة للمخطط التنظيمي للمدينة. ومن أهم الأسباب أن آلاف الوافدين العراقيين قاموا بشراء بيوت سكنية خاصة لهم وخصوصاً في المناطق الشعبية مثل جرمانا ودوما وقدسيا والسيدة زينب وغيرها .. ما أدى إلى قفزة خطيرة في أسعار الشقق السكنية والمحلات التجارية، وحتى على تكاليف المعيشة اليومية للمواطن، وكل ذلك هدد استقرار أصحاب الدخل المحدود وآمالهم في الحصول على السكن. مع أن مواصفات العقارات المنفذة تتميز بالتخلف وسوء التخديم، وانعدام مراقبة تنفيذ البناء من البلديات والجهات المختصة، من الناحية الهندسية والفنية، ونجد ساكني الكثير من العقارات يواجهون مشاكل في بنيانها، وأهم هذه المشاكل بقاء الأعمال المشتركة دون إنجاز ونسيانها لفترات طويلة قد تمتد عشرات السنين،

شجعت الحكومة الاستثمار العقاري على حساب الاستثمار التنموي الحقيقي في الصناعة والزراعة

إضافة إلى عدم وجود صناديق حماية لعدادات الكهرباء والماء، وعدم الالتزام بالوجائب النظامية بين الأبنية، واستخدام الأسطح بطرق مشوهة وغير قانونية، ووصولاً إلى التسريب والرشح في تمديدات المياه، التي يمكن أن يكون أسوأها رشح المياه المالحة والصرف الصحي.

بدل إيجار الشقة السكنية يساوي ضعفي الراتب لذوي الدخل المحدود

الاقتصاد الريعي نمو في نظر الحكومة

صرح النائب الاقتصادي في افتتاح المؤتمر الثاني للاستثمار السياحي والتطوير العقاري، أن «النجاح الذي تحقق بجذب الاستثمارات إلى سورية هو بداية الطريق، فالاستمرار بتحقيق معدلات النمو، وتوزيعها بشكل عادل مازال طويلاً، ويواجه العديد من التحديات». وأضاف: «ولكن الاهتمام الأكبر كان للقطاع السياحي والعقاري».

وهنا يحضرنا السؤال: لماذا الاهتمام الأكبر للقطاع السياحي والعقاري؟! الذي أدى إلى وزمة تضخمية وإلى ارتفاع عام في الأسعار الذي أصاب بالدرجة الأولى ذوي الدخل المحدود وأخيراً إلى تمركز رؤوس الأموال بأيدي حفنة قليلة على حساب السواد الأعظم من المواطنين؟! كل ذلك كان نتيجة للاختلال الذي حصل بسبب الخلل بين الكتلة النقدية والكتلة السلعية ...فالأموال التي تدفقت نحو قطاع العقارات كانت تبحث عن الربح السريع أو على الأقل حماية نفسها من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية المتوقعة في حينه ، لذلك لم تقدم أية قيمة مضافة بل أصابت الاقتصاد الوطني بأضرار حقيقية وعندما يأتي بعض المسؤولين الاقتصاديين ليقولوا بأهمية جذب الاستثمارات إلى القطاع العقاري نقول لهم : إذا كنتم لا تعرفون نظرياً خطر المبالغة بالاستثمار العقاري ، ألم يحن الوقت كي تتعلموا الدرس من النتائج العملية لما قامت به أيديكم . فالنتائج التي حصدناها تؤكد لنا ذلك. . أما في الزراعة بشقيها الحيواني والنباتي فقد كانت تساهم بنسبة ٢٠٪من الناتج الإجمالي حتى عام ٢٠٠٦، ولكن بعد الصعوبات التي واجهها الفلاحون مع مواسم الجفاف، من تقصير الحكومة في تأمين البذار والأسمدة والعلف، وإطلاق يد التجار والسماسرة للتحكم بها، ورفع الدعم عن المحروقات، كل ذلك أدى إلى تراجع المحاصيل الزراعية الهامة، ومساهمتها في الدخل الوطني، ما أدى إلى تهديد الأمن الغذائي، ومن النتائج الخطيرة لسياسة الحكومة في تشجيع القطاعات الريعية على حساب قطاعات الإنتاج الحقيقي، انخفاض الإنفاق الاستثماري في القطاع العام في موازنة ٢٠٠٨ بنسبة ١٠.٨٪ عنها في عام ٢٠٠٧، وحسب البيان المالي للحكومة، فقد ازداد عجز الموازنة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، من ٢.٦٪ عام ٢٠٠٦، ليرتفع إلى ٥٪عام ٢٠٠٧، ليصل العجز في موازنة ٢٠٠٨ إلى ٩.٨٣٪.

ولكن سيادة النائب الاقتصادي صدق إذ قال: «إن التوزيع العادل لثمار النمو مازال الطريق إليه طويلاً ويواجه العديد من التحديات»، فأرقام معدلات النمو التي يسوّقها مسؤولو الاقتصاد، والتي تقول إنها بلغت ٦٪ حسب ما يؤكدون وهو أمر مشكوك فيه أصلاً،ولم تظهر إلا في زيادة ثروات الأغنياء على حساب معاناة الفئات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة، ومن لا يملكون سوى جهدهم العضلي والفكري.

أزمة الرهون العقارية العالمية

حققت بعض البلدان معدلات نمو كبيرة على المستويات الفردية والشخصية، ما أدى إلى زيادة الإيداعات في المصارف العالمية، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا دعا إلى تخفيض الفوائد على القروض للشركات والأفراد، ما سهل للكثير الحصول على«المال السهل»، الذي ذهبت كتلة كبيرة منه باتجاه المشاريع العقارية، التي أدت إلى نشوء طفرة في القطاع السكني وارتفاع أسعار العقارات بشكل مفاجئ، وشكلت الضغوط الاقتصادية عبئاً كبيراً على كواهل المستفيدين، الذين بدؤوا يتخلفون عن التسديد منذ عام ٢٠٠٦، حيث أن عمليات الإقراض لم تكن مدروسة ومحمية ومضمونة بشكل جيد، بل كان الهدف الأول منها هو التخلص من الفوائض المالية التي تراكمت في المصارف، وهذا أدى إلى انهيار مصارف الرهن والإقراض العقاري، ووصلت الأزمة إلى البنوك الائتمانية وشركات التأمين.

ونتيجة لتراجع حركة الإقراض وجمود السوق ونقص السيولة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب، انخفضت أسعار العقارات وأصبحت أقل من قيمة القروض العقارية الممنوحة، وألقت الأزمة بظلالها على كل القطاعات الاقتصادية العالمية، وتراجعت أسعار النفط، وانهارت أسواق المال، ودخلت الأسواق والاقتصادات في طور الانكماش والكساد الاقتصادي.

تجاوزت أسعار العقارات ثلاثة أضعاف التكلفة الحقيقية للبناء

تأثر سوق العقارات في سورية بالأزمة

إن ما حدث في سورية شبيه تماماً بما حدث في أسواق العقارات الدولية، فقد شهدت سوق العقارات في سورية طفرة مماثلة، وتدفقت أموال إلى هذه السوق بحجم ومصدر غير معروفين وغير مضبوطين، وازدادت الحركة العمرانية، وارتفعت أسعار العقارات إلى أكثر من ٢٠٠٪ في كثير من المناطق، بسبب زيادة الطلب على الشقق السكنية والمحلات التجارية، نتيجة توظيف الفوائض المالية لدى بعض السوريين المغتربين ورجال الأعمال المحليين والعرب في سوق العقارات، للاستفادة منها إيجاراً أو استثماراً، ثم عادت حالة الجمود والركود إلى سوق العقارات مع بقاء الأسعار على ارتفاعها، وهذا الارتفاع مؤقت وانتظاري في توقع لعودة الحركة إلى السوق. ولكن نقص السيولة وانعدام القدرة الشرائية لطالبي السكن، سيجبر أصحاب المشاريع العقارية إلى البيع بأسعار متدنية، قد تكون أقل من التكلفة الحقيقية للبناء، وستحصل الأزمة العقارية عاجلاً أو آجلاً، وسيكون أول المتأثرين بهذه الأزمة شركات التطوير العقاري التي هي بمعظمها ليست إلا عبارة عن مجموعات من التجار المستغلين، قرروا الاستفادة من ارتفاع الأسعار وزيادة الطلب، فاستثمروا مبالغ كبيرة في شراء الأراضي، وجمعوا دفعات مالية من المكتتبين، وقاموا ببناء عدد من الأبنية المحدودة، وتسليمها للمكتتبين لغايات ترويجية. ثم توقفت المشاريع وتأخر تسليم ما تبقى عن المواعيد التي استحقت. وهذا ما سيجعل الأزمة ذات حدين وذات وجهين، فمن جهة يطلب أصحاب العقارات كأفراد مبالغ خيالية ثمناً للعقارات، وهذا أدى إلى توقف حركة البيع والشراء (ولو لفترة)، ومن جهة أخرى أوقفت شركات الاستثمار العقاري مشاريعها، وتأخرت في تسليم الشقق للمكتتبين، الذين سيطالبون بالشقق أو بالأموال التي دفعوها، وستكون هذه الخطوة الأولى على طريق انهيار سوق العقارات في سورية.

شركات التطوير العقاري في سورية مجموعات من التجار المستغلين استفادوا من قانون سوق العقارات في العرض والطلب

مظاهر نمو الاستثمار العقاري

تجلت انعكاسات الحركة العمرانية المتسارعة في سورية على وجهين متناقضين، فالمواطن الذي كان يحلم بالحصول على مسكن، بعد صبر وشقاء منتصف العمر، أصبح حلمه مستحيلاً، بينما التجار والمستثمرون في قطاع العقارات، والذين أطلقت الحكومة يدهم للتحكم بالسوق العقارية، بما يخدم طمعهم وجشعهم ومصالحهم الخاصة، وهدفهم الأول الربح الفاحش السريع، ازداد ثراؤهم وارتفع عدد الشقق السكنية والمحلات التجارية التي يمتلكونها، ويستثمرونها بطرحها للإيجار أو الاستثمار مقابل شروط مجحفة، لا يستطيع تحملها إلا الذي«لم يتعب للحصول على أمواله».

وللوقوف على حقيقة هذه الصورة كان لـ«قاسيون» اللقاءات التالية، مع بعض المواطنين في جرمانا، التي تعتبر نموذجاً للحركة العمرانية والاستثمار العقاري:

.المواطن أسعد ص قال:«أنا موظف ومستأجر منذ خمسة عشر عاماً، وانتقل كل فترة من بيت إلى آخر، وكان بدل الإيجار في الحدود المحتملة، ولكن بعد دخول الإخوة العراقيين وازدياد الطلب على السكن ارتفع بدل الإيجار أكثر من ثلاثة أضعاف، ما اضطرني للعودة للسكن في القرية، وأتحمل عناء السفر من هناك يومياً إلى العاصمة والعودة بحكم وظيفتي».

. أما المواطن صالح د . فقد كانت معاناته أكبر حيث كان يتمنى أن يمتلك مسكنه الخاص به، وهو يفقد الأمل يوماً بعد يوم، فقال: «أصبحت الإيجارات تعجيزاً حقيقياً لأصحاب الدخل المحدود من أمثالي، وحين سمعنا بإحدى الشركات العقارية تدعو للاكتتاب على شقق سكنية مقابل دفعة أولى تبلغ /١٢٥٠٠٠/ ل.س واشتراك شهري خمسة آلاف ل.س، ويتم رهن الشقة مقابل قرض من المصرف العقاري بقيمة باقي الثمن، فجمعنا (تحويشة العمر) وبعنا قطعة ذهب كانت بيد زوجتي، واكتتبنا، على وعد بتسليم الشقة خلال سنة، وها قد فات على ذلك ثلاث سنوات وفي كل مرة يقولون لنا أن المدة ممكن أن تصل إلى عشر سنوات، تصور عشر سنوات من الأمل والانتظار والقلق والضياع، هذا هو حال المواطن الذي لا يملك منزلاً، فلمن نشتكي؟»

الفائدة من الأزمة.. رأي آخر

. توجهنا بالسؤال إلى أحد المالكين الذي يؤجرون الشقق، ومنها المفروش، فكان رأيه مختلفاً عما كنا نأمله منه من رحمة وتعاطف، فقال: «في خضم ارتفاع الطلب على السكن لم يكن لنا من مجال سوى استغلال هذه الظاهرة، فكانت لنا قطعة أرض زراعية، مكان هذا المبنى المؤلف من ستة طوابق وقبو، وقد أعطينا الأرض لمتعهد، ليبنيها مقابل الحصول على نسبة من العقار المشاد، وبذلك حصلنا على أربع شقق وثلاثة محلات تجارية، نستثمرها في الإيجار، والمردود لا بأس به يصل إلى حوالي مائة ألف ل.س شهرياً، حيث إيجار الشقة السكنية من ١٠ ـ ١٢ ألف ل.س، والمحل يصل إلى الضعف». وحين واجهناه أن مبلغ ١٠ ـ ١٢ ألف ل.س هو جريمة بحق المواطن، ويساوي ضعف راتبه، فلماذا هذا الظلم؟ قال: «كثير من الموظفين الذي كانوا يستأجرون الشقق عادوا إلى قراهم، فمن لا يستطيع دفع الإيجار (يدبر رأسه) أما العقارات فهناك من يدفع الإيجار وبكل رضى ومحبة من الوافدين العراقيين، فلماذا لا نستغل هذه الفرصة؟!».

. متعهد كبير وأحد حيتان المال الذين لهم ارتباطات مشبوهة، وتحميه جهة ما، كان له رأي مشابه للاستغلال والتضحية بابن البلد، وقد قال: «هذا هو المشروع الثامن الذي نبني فيه عقاراً من ستة طوابق وقبو، ونحصل له على الحديد من السوق السوداء، وكذلك الإسمنت حيث لا يوجد رخص بناء لاستجرار المواد على أساسها، وهذه التكاليف العالية تضاف على سعر المتر المربع من الشقة المباعة، وقد تصل أسعار المتر المربع الواحد في بعض المناطق إلى ٣٥ ـ ٤٠ ألف ل.س على الهيكل، أي أن سعر الشقة المتوسطة ما بين ١٠٠ ـ ١٢٠ م٢ يصل إلى أربعة أو خمسة ملايين ل.س». وعند سؤالنا كم هي التكلفة الحقيقية للبناء؟ وهل هنالك من يدفع هذا السعر ثمناً لشقة سكنية؟ أجاب: «التكلفة الحقيقية للبناء بما فيها سعر الأرض مقسوماً على مساحة كامل العقار لا تتجاوز ١٥ ـ ٢٠ ألف ل.س للمتر المربع، وهناك من يدفع هذا الثمن لشقة سكنية، ويملك غيرها الكثير، ويستثمرها للإيجار أو للبيع مرة أخرى محققاً ربحاً ما».

هذه هو حال الحركة العمرانية والاستثمار العقاري في سورية، وهذا هو النمو الوهمي الذي تشجعه سياسات الحكومة الليبرالية الداعية إلى زيادة ثراء الحفنة القليلة من الأثرياء، على حساب الشرائح الاجتماعية الكبرى من عمال وموظفين وكل ذوي الدخل المحدود ولقمة عيشهم اليومية، فلنَحذَر من الفقاعة التي تكبر صورةً فارغةً محتوىً ومضموناً، ولتتجه كل الطاقات والاستثمارات باتجاه قطاعات الاقتصاد الحقيقي، التي تحقق نمواً حقيقياً، ينعكس إيجاباً على حياة المواطنين ومعيشتهم اليومية، ولتتوظف كل الإمكانيات في قطاعات الصناعة والزراعة، التي تعيد دورة عجلة الاقتصاد إلى التقدم، وتحقق للمواطن الأمن والاستقرار، وفي هذا ضمان لكرامة الوطن والمواطن.

الخصخصة على الطريقة السورية

◄ نزار عادلة

هناك تصريحات يومية نسمعها منذ العام ٢٠٠١ وحتى الآن، يطلقها رئيس الوزراء ونائبه الاقتصادي ووزير الصناعة ووزير الاقتصاد وكامل الطاقم الاقتصادي الحكومي، تؤكد جميعها على إصلاح القطاع العام الصناعي.

هذا «الإصلاح» بدأ من خلال تبني «الإدارة بالأهداف» التي فشلت فشلاً ذريعاً، ثم شكلت لجنة الـ/٣٥/ وفشلت، ثم كان هناك برنامج آخر وصفه فريق خبراء وطنيين وسُلّم لرئيس مجلس الوزراء في ٢٠٠٣/٥/٢٧ وفشل.. وفي عام ٢٠٠٤ وضعت الحكومة أساساً للإصلاح وفشل، وبين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ وضعت نظريات حددت طرق الإصلاح المنشود، وقُسمت الشركات وصُنفت وفشلت أيضاً وأيضاً.

عام ٢٠٠٦ وضعت وزارة الصناعة إستراتيجية جديدة لإصلاح القطاع العام الصناعي. وشكلت لجنة لهذه الغاية من الوزارة وغرفتي الصناعة والتجارة واتحاد العمال، وبعد سلسلة من الاجتماعات تم الاتفاق على المشروع لإقراره ولكنه لم يُقر، ولم يظهر إلى النور.

ثم جاءت الحركة النقابية وقدمت رؤيتها لإصلاح القطاع العام، بيد أن أحداً لم يأخذ بها.

وهكذا، تمر السنوات وتتوالى الاقتراحات المترافقة دون جدوى، وتترافق هذه اللا جدوى مع تصريحات خجولة تدعو إلى الخصخصة، تتزامن مع تصريحات أخرى تؤكد على دور القطاع العام وأهميته..

والحقيقة أن برنامج وزارة الصناعة واستراتيجيتها للإصلاح لا تختلف كثيراً عن رؤية الحركة النقابية، إلا في نقطة أساسية تتلخص في إيمان الوزارة بضرورة التخلي عن الشركات الخاسرة والمتوقفة بيعاً أو تنازلاً أو خصخصةً.

والوقائع تقول: إن التنازل تبعه تنازل آخر لأن الشركات المتعثرة ازداد تعثرها ووصلت إلى الخسارة، والشركات الرابحة هناك من يعمل لإيصالها إلى التعثر، وهذا ما يحصل حتى الآن. ولعل هذا ما يفسر أسباب فشل مشاريع إصلاح القطاع العام جميعها والتلكؤ في تنفيذها!!

إذاً هناك قرار لا رجوع عنه يسعى لطرح شركات ومؤسسات هامة للاستثمار، معظمها رابح كالمرافئ والأسمنت والورق وغيرها، وبيع أراضي الشركات المتوقفة عن العمل، وخصخصة الشركات الأخرى جميعها من خلال طرحها للاستثمار.

غياب الشفافية

السؤال المطروح: لماذا لا يتخذ الفريق الاقتصادي في الحكومة هذا القرار علناً بدلاً من المناورة والفرض التدريجي للسياسات الليبرالية؟ هل يسعى هذا الفريق لجعل رغبته في الاستثمار والخصخصة قدراً لا راد له؟! إن الجواب على هذا السؤال يبقى برسم أصحاب القرار السياسي..

بعيداً عن هذا السجال المستمر منذ ثماني سنوات يجب القول بوضوح وصراحة: إن أخطر أنواع الخصخصة تتم الآن في سورية بشكل بات يحتاج إلى تفسير، وهي استمرار لخصخصة بطيئة لهذا القطاع المنهوب منذ إنشائه..

لقد نشأ القطاع العام وتوسع خلال العقود الماضية بفعل عاملين رئيسيين اثنين: أولهما تمثل في الاستجابة لظروف التطور الموضوعية بعد الاستقلال، في ظل وجود ممتلكات للمستعمرين القدامى، وفي ظل رأسمالية محلية ضعيفة غير قادرة على تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي لبلد يعاني من التخلف والتبعية..

وثانيهما الحاجة الماسة لخلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة..

وتطور القطاع العام في السبعينات، وأنجز مهمات اقتصادية هامة في مقدمتها تحديد طريق التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتصفية العلاقات الإقطاعية، وإنشاء وتطوير القاعدة الصناعية. وقد ساهم القطاع العام مساهمة كبيرة في توفير فرص عمل لمئات الألوف من العمال والمختصين والمهندسين، مما قلل من حجم ظاهرة البطالة، ولكن دوره في هذا المجال كان قد تحقق في الغالب على حساب فعاليته وربحيته، وذلك بسبب سوء الإدارة والفساد وضعف الديناميكية وانعدام الرؤية الاستراتيجية، ويأتي اليوم من يدعي زوراً أن سياسة التشغيل الاجتماعية التي وضعتها الدولة والتزم بها القطاع العام، هي السبب في وصوله إلى ما وصل إليه، في محاولة لذر الرماد في العيون.

ورغم أن القوى السياسية الوطنية والحركة النقابية ظلت تؤكد وتطالب بحماية القطاع العام من المزاحمة الرأسمالية الداخلية ومن المزاحمة الخارجية، وتطوير وتحديث أساليب الإدارة وإجراء إصلاح إداري ووضع الرجل الكفء والمناسب في مكانه الصحيح، إلا أن خطة الخصخصة المستترة ظلت قائمة، ولم ينفذ شيء من هذه المطالب والتأكيدات.

خصخصة غير معلنة

لقد عينت إدارات في جميع شركات ومؤسسات القطاع العام بترشيح من هذه الجهة أو تلك، دون النظر إلى الكفاءة والنزاهة والخبرة والأهلية، واعتبر معظم المدراء أن هذه المؤسسة ملك لهم، وبذلك استمروا على رأس الإدارات سنوات طويلة دون محاسبة أو مساءلة رغم وجود أجهزة رقابية عديدة ومنها:

- المؤسسة الصناعية النوعية.
- الجهاز المركزي للرقابة المالية.
- الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش.
- هيئة تخطيط الدولة.

وجهات أخرى عديدة تمارس دوراً رقابياً وتتعاطى المعلومات، وتحاول التأثير على سير العملية الإدارية من خلال التقارير الرقابية التي تعدها أو من خلال المعلومات التي ترفعها إلى الجهات الوصائية العليا، ولكن ارتبطت هذه التقارير والمعلومات بمقدرة المدير على تفهم ذلك، ومدى ما يتمتع به من دعم.

بعض المدراء استمروا في مواقعهم طوال ٣٠ سنة، ومارسوا شتى أنواع الفساد بحق شركات القطاع العام في العقود والمناقصات وفي استيراد المواد الأولية، وفي تصريف الإنتاج وتحديث التكنولوجيا، وبددوا ثروات كبيرة من خلال النهب المنظم دون مساءلة أو محاسبة من أية جهة كانت، وتم إيصال الكثير من شركات القطاع العام إلى الخسارة، وبعضها إلى الانهيار الكامل.. وهكذا تمت الخصخصة المستترة قبل زمن طويل من التجرؤ بإعلانها على الملأ!! ■■

الثلاثاء الاقتصادي حول «مستقبل الطاقة في سورية»..

د.عربش: رفع الدعم عن المشتقات النفطية قرار صائب!!

كان منتظراً من محاضرة «مستقبل الطاقة في سورية» التي قدمها د. زياد عربش في إطار ندوات الثلاثاء الاقتصادي التي تقيمها جمعية العلوم الاقتصادية، أن تتناول بعمق أكثر، ورؤية أوسع وأشمل، قضية الطاقة في سورية وأحوالها ومآلها والعقبات التي تواجهها، لكن اكتفاء المحاضر بتناول الظاهرة من السطح، واقتصار محاضرته على إيراد التفاصيل دون تحليلها، وإيمانه بما يقوم به القيمون على الشؤون الاقتصادية السورية، أفقدها أهم ما كان يمكن أن يمنحها الرصانة والدقة، ونعني: الموضوعية.

د. عربش بدأ محاضرته بالتأكيد على أن قطاع الطاقة ما يزال قطاعاً جوهرياً على المستوى العالمي والتوازنات الكلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية..الخ، فقطاع الطاقة حسب رأيه ما يزال المحرك الأول للكرة الأرضية بمجمل نشاطها.

وأشار د. عربش إلى ما يواجه العالم من أزمات، معيداً إياها إلى منشأ طاقوي، إذ اعتمد الغرب في تحقيق معدلات نموه الكبيرة وتحقيق البحبوحة والطمأنينة على الاستهلاك الجائر لمصادر الطاقة، وهذا الاستنزاف للطاقة ولد أزمة غذاء ولدت بدورها أزمة مال، ولهذه الأزمات، علاقة بـ«التنمية الشاملة على مستوى الكرة الأرضية»، فخلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية استهلك العالم من موارد الطاقة ما استهلكته البشرية خلال ٥٠٠ عام. والمفارقة الكبيرة التي يعيشها العالم اليوم، هي في أن سمة الاقتصاد العالمي المعاصر الأشد وضوحاً أنه اقتصاد رقمي متطور أو معرفي، وهو يساعد على إنتاج الحبوب مثلاً بالمليارات بحيث تكفي البشرية جمعاء لمئات السنين، ولكن رغم ذلك، فإن هذا التطور التكنولوجي في الاقتصاد وهذا النمو الذي تم تحقيقه في تقنيات الإنتاج (في كل المجالات) أدى إلى أزمة في الغذاء والطاقة والمال!.

استخدم د. عربش مصطلح «الليبرالية الفجة» تيمناً بالراحل عصام الزعيم لوصف الجهات التي عمدت إلى استنزاف الموارد الطاقوية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي كبيرة بصورة عاجلة، متبرئةً من النظر نحو آثار ذلك الاستنزاف في المستقبل. وأشار د. عربش إلى صعوبة تنبؤ أصحاب القرار السياسي بأسعار النفط وما أدى إليه من تخبط في وضع السياسات، ولكنه تابع بالسؤال عما يمكن فعله إذا ما تيسر لصناع القرار معرفة مستقبل هذه الأسعار، وميّز بين ثلاثة أنواع من التعامل مع الأزمات:

الأول: سلوك النعامة الذي تعبر أمامه الأزمات دون أن يدري، وأعطى مثالاً على ذلك في قمة الكويت التي جاءت بعد أن مني الخليج العربي بخسائر مالية جراء الأزمة فاقت ٤٠٠ مليار دولار، ورغم ذلك اكتفت البلدان العربية بالدعوة إلى اجتماعات تالية لمناقشة آثار هذه الأزمة وتبعاتها، وهذا ما حصل أيضاً في القمم الدولية (السبع والعشرون ودافوس).. وعزا د. عربش هذا النوع من السلوك إلى انعدام جرأة صناع القرار على اتخاذ القرارات الحاسمة في الأوقات المناسبة.

السلوك الثاني هو سلوك الإطفائي الذي يلجأ فيه صناع القرار إلى إطفاء الأزمة لكن دون اتخاذ إجراءات كفيلة بمعالجة أسبابها الحقيقية..

وثالثاً هناك سلوك تجنب الأزمات أي حين تتم ملاحظة مجريات الواقع واتجاهات مسيره بما يمكن من وضع حلول وبدائل مستقبلية كفيلة بحل المشاكل المتوقعة..

أما السلوك الذي رآه د. عربش الأفضل والأصعب فهو التحريض على التغيير قبل وقوع الأزمة لتفاديها بدل انتظار وقوعها ثم وضع الحلول، وهذا يتم حسب رأيه مثلاً بتوعية الناس إلى مخاطر هدر الطاقة وتشجيعهم على استخدام موارد الطاقة البديلة المتجددة.

وتطرق د. عربش إلى الأمن المجتمعي المتعلق بالأمن الطاقوي والمائي والغذائي والبيئي والأمن السكاني الاجتماعي على مستوى ثقافة المجتمع، إضافة إلى الأمن التكنولوجي، ويرى الباحث أن هذه المحاور ترتبط معاً تحت عنوان التنمية الشاملة المتوازنة على المستوى الجغرافي وعلى المستوى الزماني (متوازعة بين الأجيال)، ليتساءل عما ينفقه المواطن السوري على قطاعي الصحة والثقافة أمام ما ينفقه على قطاعي الاتصالات والنقل الخاص؟!.

وفيما يتعلق بسورية اعتبر د. عربش أن السؤال الجوهري الذي لابد من طرحه هو كيف يمكن تلبية الحاجات الطاقوية مع المحافظة على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام؟! وهنا هلل د. عربش مرحباً بالنمو الذي حققه الفريق الاقتصادي، عاداً هذا النمو الذي حققه الاقتصاد السوري بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧ كبيراً وإيجابياً وجيداً، مبدياً إعجابه بهذا الإنجاز والذي قدره بـ٧٪ كونه تحقق في ظروف الانتقال إلى نهج اقتصادي جديد هو نهج اقتصاد السوق الاجتماعي (يفضله الباحث على ما يبدو من كلامه)! ولكنه اعتبر هذا النمو قليلاً في مقابل ما بذل من طاقة وقدّره بـ١٠٪.

وعن قرار الحكومة رفع الدعم عن المشتقات النفطية وهو ما وصفه د. عربش برفع أسعار الطاقة، قال إنه كان قراراً صائباً لأنه أجبر الصناعيين وأصحاب الورش الصغيرة على تخفيض استهلاك المازوت، أي تخفيض هدرهم للطاقة مما أدى إلى خفض استيراد الفيول بنسبة ٤٠٪، وهذا ما رآه د. عربش «شغلة كبيرة» دون أن يستفيض في شرح وجهة نظره كاملةً لأنه لا يحب الدخول في السياسة!. ■■

مرة أخرى.. الزراعة والأمن الغذائي

منطقة الجزيرة نموذجاً..

تتراوح نسبة مساهمة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي في سورية بين ٢٥ ـ ٣٠٪، ولكن هذه المساهمة باتت مهددة بشكل كبير في الآونة الأخيرة مع تفاقم التداعيات السلبية الكبيرة للسياسات الليبرالية على قطاع الزراعة.

وفي العموم، فإن أوضاع الزراعة تسير بخط نازل منذ أمد بعيد، فقد كان عدد القوى العاملة في الريف عام ١٩٧٠ يقارب ١,٧٧ مليون، فانخفض هذا العدد إلى ٩٠٠ ألف حسب إحصائيات عام ٢٠٠٢. ومع ذلك مازال العاملون في الزراعة يشكلون ٤٠٪ من قوة العمل السورية، ويبقى القطاع الزراعي هو أهم قطاع في سورية. وأثبتت الأزمة العميقة التي تعصف اليوم بالنظام الرأسمالي أن الدول التي تهمل زراعتها تهمل مستقبلها، ولذلك لابد من جعل الاهتمام بالزراعة من المهمات الأولى في الاقتصاد السوري بحيث نصل إلى زراعة حديثة متطورة، وهذا لن يتم إلا بزيادة مردود الأراضي وزيادة إنتاج الفلاح ودخله.

من المعروف أن العلاقة بين الاقتصاد والسياسة هي علاقة جدلية، ولا يمكن الفصل بينهما، فالسياسة هي تعبير مكثف عن الاقتصاد، لذلك فالإصلاح يجب أن يشمل الاقتصاد والسياسة في آن معاً، ولكن البعض يحاول بشكل مقصود تجاهل هذه العلاقة.. وهذا ما يفعله الفريق الاقتصادي بشكل متعمد، وينعكس هذا التجاهل سلباً على أغنى المناطق الزراعية في سورية.. والمقصود هنا الجزيرة السورية..

إن الجميع يعلمون الدور الأساسي لمساهمة منطقة الجزيرة في الزراعة وتأمين الأمن الغذائي الوطني، ولكن بعض المسؤولين، وبخلاف توجيهات القيادة السياسية، يهملون المنطقة، ويتخذون بعض القرارات الارتجالية التي تسيء إلى الزراعة بصورة متزايدة، وقد أشار الاتحاد العام للفلاحين أكثر من مرة إلى خطورة مثل هذه القرارات، وخاصة التعديلات الأخيرة بموجب قانون /٥٦/، إلى قانون العلاقات الزراعية والذي شكل، ويشكل في حال الاستمرار في محاولات تطبيقه، الكثير من التوترات في ريف سورية، وهذا ما يحدث حالياً في بعض القرى في الجزيرة، ومنها قرية دير غصن. كما أن الكثير من الملاكين يستغلون هذا القرار لضرب الزراعة، وبالتالي ضرب الوحدة الوطنية.

إن المصلحة الوطنية العليا وتطوير الزراعة، يتطلبان إلغاء هذه التعديلات، وكذلك القيام بالتوزيع النهائي للأراضي، وإعطاء سندات تمليك للفلاحين آسوة بالمحافظات الأخرى، والإسراع في تنفيذ مشروع جر مياه الفرات إلى الخابور، والاهتمام بالبادية وعدم الاعتداء عليها من بعض المتنفذين، وأيضاً الاهتمام بالثروة الحيوانية وإعطاء قروض وأعلاف لمربي الثروة الحيوانية، وتأمين اللقاحات البيطرية مجاناً، وإيجاد فرص عمل لجيش العاطلين في المحافظة، والحد من الهجرة إلى خارج المنطقة والوطن، وذلك من خلال قيام الدولة بإنشاء المعامل والاستثمارات في عموم المنطقة الشرقية.

كما أن هذه المنطقة بحاجة إلى بعض الخدمات الضرورية، منها بناء مشفى للأورام الخبيثة وتأمين الأدوية والمعدات اللازمة في مشافي الدولة، والعمل على تشغيل مطار قامشلي الدولي، وإيصال القطار السريع إلى مدينة القامشلي، وتخصيص نسبة مئوية من واردات النفط لمحافظتي الحسكة ودير الزور، وتشديد الرقابة التموينية والإكثار من المؤسسات الاستهلاكية، وتأمين مياه الشرب للقرى العطشى وخاصة في جنوب الرد وجنوب شرق الحسكة، وزيادة الإعانات للعائلات الفقيرة بشكل عادل ودون تمييز، وضرورة تعديل المرسوم /٤٩/ لعام ٢٠٠٨، والإسراع في إلغاء النتائج السلبية للإحصاء الاستثنائي لعام ١٩٦٢ في محافظة الحسكة، وذلك تعزيزاً للوحدة الوطنية، ولتفويت الفرصة على كل المتربصين والمزاودين. إن العودة إلى تشكيل المجلس الزراعي الأعلى، والاهتمام بالمنظمات الجماهيرية والمهنية وخاصة الاتحاد العام لنقابات العمال والاتحاد العام للفلاحين، سيلعب دوراً هاماً إيجابياً في التطور اللاحق..

فيما مضى، كانت هناك مقولة يرددها الجميع في كل مناسبة، وهي أن توصيات العمال والفلاحين هي بمثابة قرارات ملزمة للحكومة وللجهات التنفيذية.. فهل باتت هذه المقولة برسم الماضي؟

■ عبد العزيز حسين

«حرية أسير» في مواجهة تحرر شعب!

◄ **محمد العبد الله**

تشهد القاهرة حوارات ماراثونية، تدير من خلالها، عبر مدير المخابرات المصرية عمر سليمان حواراً بالواسطة- غير مباشر- بين وفد حركة حماس، وعاموس جلعاد رئيس لجنة الأمن والسياسة في وزارة حرب العدو، حول العديد من القضايا المعقدة والشائكة بين الطرفين، والتي كان ماأصطلح على تسميتها «التهدئة»، القضية الأبرز على جدول التفاوض، لأنها ستشكل في حال الاتفاق حول بنودها، مفتاح «المعابر والأسرى والإعمار»! وبالرغم من الملاحظات العديدة التي يمكن أن تُسجل على التهدئة العتيدة، من حيث «الحرص على تطبيقها والالتزام بها» في المعركة المفتوحة منذ قرن من الزمن مع الهجمة الاستعمارية/ الاحتلالية/ الاجلائية لفلسطين، والتي تكثفت منذ ستة عقود بعد احتلالها، ونكبة شعبها وأرضها عام ١٩٤٨، بدخول حركة التحرر العربية، وفي المقدمة منها، حركة التحرر الفلسطينية في أطوار جديدة من المواجهات مع كيان العدو الارهابي. ومما يجدر التوقف عنده في التهدئة المقترحة، غياب ماكانت تشدد عليه القوى ذاتها قبل تسعة أشهر تقريباً في القاهرة، عندما كانت تتحدث عن ضرورة أن تشتمل إجراءات التهدئة على الضفة الفلسطينية، الضفة التي تتعرض لعدوان يومي لايقل خطورة بنتائجه عما تعرضت له غزة. فالاجراءات الصهيونية اليومية المتعددة مابين الاغتيال، الاعتقال، استكمال بناء جدار الضم الاحتلالي والفصل العنصري، تهويد القدس، الحفريات أسفل المسجد الأقصى، وتجريف المقبرة التاريخية «مأمن الله»، تتطلب من قوى المقاومة الفلسطينية- التي يصر بعض المشككين على إطلاق صفة «المقاومة الغزاوية» على مطالبها الضيقة- معالجة الملف برؤية شاملة، يحملها وفد مشترك من كل القوى التي ساهمت باشتباكها مع قوات الغزو على أرض المعركة، ومن خلال تضحيات مقاتليها، وتوسيع دائرة المواجهة مع مستعمراته ومعسكراته، على ردع العدو ومنعه من تحقيق أهدافه.

في الأيام الأخيرة التي كانت فيها المصادر المتعددة تتحدث عن قرب الإعلان عن التهدئة، ومع اقتراب اليوم المحدد الموعود، فاجأ قادة العدو، الجميع بالقول عن «أن التهدئة وفتح المعابر مرتبطان بإطلاق سراح العسكري الأسير جلعاد شاليط». وقد أدى هذا الموقف الجديد «حرية شاليط وعودته لبيته» كشرط لحل كل القضايا المعلقة- كما صرح بذلك اولمرت في أثناء لقائه بقادة المنظمات اليهودية/ الصهيونية الأمريكية باجتماعهم الأخير في فلسطين المحتلة- إلى وضع عقبة كأداء على طريق المفاوضات. وقد عبرت حركة حماس عن رفضها الكامل لهذا الشرط، الذي يرتبط النقاش حوله فقط بموضوع إطلاق سراح المئات من الأسرى الفلسطينيين. كما أن تصريحات الرئيس المصري التي أدلى بها في «المنامة» في أثناء زيارته السريعة للبحرين، أكدت على رفض مصر «ربط قضية شاليط بالتهدئة وفتح المعابر». إن ماحملته التطورات الجديدة في هذا المجال، أثبتت أن رئيس وزراء العدو المنتهية ولايته، المتهم بقضايا الفساد والرشى، وبالنتائج البائسة لحربين خاضتهما قواته في عهده الذي شهد العملية العسكرية التي أدت لوقوع شاليط بالأسر. يطمح هذا «الرئيس المؤقت» أن ينهي حياته السياسية الرسمية بـ«إنجاز» يبيض سجله الأسود. ومن هنا، يحاول الطرف الفلسطيني، انتزاع حرية المئات من الأسرى في مقابل حرية شاليط. ولهذا فإن التمترس عند ضرورة إطلاق سراح أبطالنا المعتقلين، خاصة قيادات الفصائل الفلسطينية، وقادة وكوادر العمل الفدائي المسلح، أصحاب المؤبدات والمحكوميات العالية، وأبناء القدس وعرب فلسطين المحتلة عام ٤٨، بعيداً عن شروط الابتزاز الصهيونية، سيوفر لشعبنا وقوى المقاومة إمكانية تطوير مواقفها في الصمود والثبات.

إن خوض «معارك» إعادة الإعمار، وفتح المعابر، وتطوير القدرات القتالية لقوى المقاومة من أجل ادامة الاشتباك مع العدو، تفرض على جميع الوطنيين، أولويات المبادرة في تحقيق أعلى درجات التنسيق بين الأداة السياسية/ الإدارية/ التنظيمية، التي ستعمل بكل شفافية على إدارة وتنظيم المجتمع.

وهذا يتطلب تحقيق وحدة حقيقية بين القوى الوطنية المتمسكة ببرنامج المقاومة. إن التجمع الاستعماري/ الاحتلالي على أرض فلسطين، وهو يسعى لترتيب أوضاعه بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة، على أرضية وأسس البرنامج الاجلائي/ التدميري لشعبنا، داخل الوطن الذي احتل مرتين، وفي توجه نحو تصعيد الممارسات التوسعية العدوانية الفاشية، يسعى من خلال رموزه الأكثر قبحاً ودموية، والتي حسمت الأوراق في صناديق الاقتراع تقدمها «نتنياهو، ليبرمان» دون أن يغفل البعض وحشية ونازية «باراك وليفني»، يسعى هؤلاء جميعاً لإدارة معارك جديدة لتصفية القضية والشعب بأساليب متنوعة، في سبيل تحقيق هدف واحد. فمابين مايقوله «ليبرمان» عن علاقة «المواطنة بالولاء» وماتصرح به ليفني عن «أن عرب ٤٨ مطلوب منهم أن يبحثوا عن كيانهم القومي في مكان آخر» تتلاشى مساحات الاختلاف. كما أن ضرب قطاع غزة بآلاف الأطنان من المتفجرات التدميرية والحارقة، بأوامر من باراك، وماصرح به ليبرمان أثناء محاضرة له أمام طلاب جامعة «بار إيلان» حينما قال «إن الحل هو بالضبط كما فعلت أمريكا مع اليابان في الحرب العالمية الثانية، وبالتالي لادعاي لاحتلال غزة... يجب القاء قنبلة نووية على قطاع غزة وتدميره بالكامل، والانتهاء من المشكلة نهائياً، والتخلص من وصف العالم لاسرائيل أنها دولة احتلال». مابين هذا وذاك من مجرمي البشرية، تتوضح مجدداً طبيعة عدونا التاريخي والاستراتيجي، وهذا يفرض على الوطنيين العرب، والفلسطينيين خاصة، ضرورة الاستعداد لمواجهات جديدة، بدأت تتجمع في الأفق التحضيرات الصهيونية لبدئها.

إن سياسة حكومات العدو المتعاقبة، المستندة على أفكار «جابوتنسكي» وتلامذته، المنطلقة من مفاهيم وممارسات «كي الوعي» و«تلقين الدروس»، تتطلب من قوى أمتنا وشعبنا، الابقاء على نبض الشارع العربي، وعلى ديمومة تحركه، من خلال كل أشكال التعبير عن تمسكه بالمقاومة كطريق وحيد لتحرير الأرض والإنسان.

■■

أية تهدئة مع التهويد؟!

كشفت مذكرة جديدة صادرة عن مؤسسة الأقصى للوقف والتراث حملت عنوان «مدينة القدس والمسجد الأقصى ٢٠٠٩ إلى أين؟» النقاب عن عشرات الانتهاكات الإسرائيلية التي تستهدف المسجد الأقصى، ولا تزال مستمرة من جانب سلطات الاحتلال بهدف تهويده.

وتوقعت مؤسسة الأقصى في تقريرها الإحصائي، حسبما نقلت «قدس برس»، أن يشهد العام الجاري المزيد من هذه الانتهاكات، وذلك عبر استقراء الأحداث خاصة بعد العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة.

وفي معرض تفصيلها لهذه الانتهاكات الإسرائيلية، لفتت المذكرة إلى أن سلطات الاحتلال استهدفت مدينة القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية بشكل عام، والمسجد الأقصى بشكل خاص بهدف فرض الأمر الواقع على الأرض.

وأوردت مؤسسة الأقصى في المذكرة عدداً من الأمثلة مثل عمليات اقتحام الأقصى التي تصاعدت بشكل ملحوظ خاصة بالنصف الثاني من ٢٠٠٨ على يد مجموعات يهودية تتكون من رجال ونساء وأطفال، مع تنظيم وإقامة شعائر دينية يهودية بارزة داخل المسجد تتضمن قراءة أجزاء من «التاناخ».

وأضافت أن الظاهرة البارزة على هذا الصعيد تتمثل بمشاركة السياسيين، في دلالة واضحة على تأييد ودعم الجانب الرسمي لهذه الاقتحامات فضلاً عن إقامة شعائر أخرى بحسب مسار محدد بأجزاء من المسجد بمباركة وحراسة مشددة من شرطة الاحتلال.

وفي تطور آخر، افتتحت جماعات يهودية وشخصيات رسمية كنيساً أقيم على وقف إسلامي يدعى حمام العين، ولا يبعد سوى خمسين متراً عن المسجد الأقصى في قلب حي إسلامي.

ويقوم بزيارة هذا الكنيس يومياً مئات المستوطنين والسياح، بينما تواصل سلطات الاحتلال حفرياتها أسفل وقف حمام العين حيث الكنيس، وقد تم رصد إدخال كميات كبيرة من ألواح الخشب مما يشير إلى الأعمال الكبيرة التي تنفذ بالمنطقة الملاصقة للجدار الغربي للمسجد.

كما تعكف سلطات الاحتلال على إنهاء كنيس باسم «هحوربا» أقامته على أرض وقفية وعلى حساب جزء من المسجد العمري فيما كان يعرف بحي الشرف في قلب البلدة القديمة للقدس، في محاولة لاستنبات أبنية يهودية وتغطية المعلم الإسلامي البارز المتمثل بقبة الصخرة المشرفة حسب المذكرة.

ومع استمرار الحفريات الإسرائيلية لتطويق الأقصى، تقوم سلطات الاحتلال بأعمال ترميم كبيرة ومشبوهة لأسوار القدس القديمة «بهدف محاولة زرع آثار يهودية في السور» كما حاولت المؤسسة الإسرائيلية وضع يدها على جزء من مقبرة الرحمة التي تلاصق الجدار الشرقي من المسجد الأقصى.

وشرعت سلطات الاحتلال بتنفيذ مشروع تهويدي لتطويق حي سلوان المحاذي للجهة الجنوبية للمسجد الأقصى، بهدف جعل سلوان مركزاً سياحياً تهويدياً.

وتواصل إسرائيل عمليات هدم ممنهج في بناء المجلس الإسلامي الأعلى بالقدس، مع إصرارها على انتهاك حرمة مقبرة مأمن الله الإسلامية التاريخية بالمدينة، بالتوازي مع استمرار الأعمال الخاصة بتشييد «خط الترام» الذي يهدف إلى ربط المستوطنات بالضفة والأخرى التي أقيمت على حساب أراضي القدس.

■■

تصريحات المالكي النارية

◄ **زياد المنجد**

في مؤتمر صحفي ضمه مع الرئيس الفرنسي الزائر، أعلن المالكي رداً على نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن ،الذي صرح بوجوب قيام ضغط أمريكي على الحاكمين في العراق لتحقيق المصالحة الوطنية، إن زمن الضغط الأمريكي على العراق قد فات، مضيفاً أن حكومته قد حققت المصالحة الوطنية في العراق بقضائها على الميليشيات.

حديث المالكي يبدو وكأنه موجه لأشخاص من غير كوكبنا، يجهلون حقيقة ما يجري في العراق الجريح، الذي تحكمه شلة نصبها الاحتلال عبر عملية شكلية من الديمقراطية المزيفة، مكافأة لهم على تعاونهم مع أعداء العراق ولعشرات السنين.

حديث المالكي يعكس واقعاً أليماً يعيشه حكام المنطقة الخضراء، يتناقض مع الواقع الذي يعيشه البلد، فلقد نسي المالكي أن هناك أكثر من مائة وخمسين ألف جندي أمريكي يجوبون شوارع المدن العراقية، ونسي أن مقر رئاسة الوزراء يحرسه جنود أمريكيون، قد لايسمحون له بالدخول إلى مكتبه إن أرادوا تحت أية حجة، ونسي أن كل وزير من وزرائه يعمل تحت إمرة مستشار أمريكي بيده القرار، ونسي السيد المالكي أنه وقع اتفاقية مع الاحتلال، تتضمن بنودها حرية مطلقة لقوات الاحتلال بالتصرف في الأرض والسماء العراقية.

ونسي السيد المالكي أن من يحكم البلد بإمرة الاحتلال هو جهاز المخابرات العراقي، الذي لا يعرف المالكي كم عدد أفراده وماذا يفعلون، وماهي الرواتب التي يتقاضاها كل منهم، وما الذي يمكن أن يفعله هؤلاء برموز العملية السياسية أن تلقوا أمراً من أولياء نعمتهم الأمريكان، وسبق أن أباح رئيسهم اللواء عبد الله الشهواني لمقربين منه، أنه على استعداد للتخلص من رموز العملية السياسية في أي وقت يطلب منه، وبزمن لايتجاوز الساعة الواحدة كما قال.

فهل يدري سيادة رئيس الوزراء بهذه الأمور ويتجاهلها، أم أنه لايدري بها، معتقداً أنه يملك زمام الأمور في بلد يعرف الجميع، أن رئيس وزرائها لايستطيع تأمين حماية مقره.

هذه حقيقة لايمكن لأي إنسان أن يتجاهلها، ويبقى التفسير الوحيد لهذه التصريحات النارية، اعتقاد المالكي انه بات يملك زمام الأمور بعد تقدمه على منافسيه في انتخابات مجالس المحافظات، متناسياً أن الانتخابات التشريعية حسب أجندة العملية السياسية على الأبواب، وبإمكان قوات الاحتلال أن تحسم الأمر لمن تريد، بحكم أنها تسيطر على الأرض والسماء العراقية، وبالتالي فان تصريحاته النارية هذه، قد تكون سبباً لغيابه عن مسرح الحياة السياسية برمتها.

■ «**شبكة لطيف**»

دماء محجوبة.. تجاهل مقصود وجريمة حرب أمريكية

◄ **كريس فلويد**
ترجمة: د.عبد الوهاب حميد رشيد

يوفر الكاتب جون تيرمان على موقع The Nation إحصاءات ذات صلة وثيقة بحرب العراق التي صارت محل تجاهل كلي تقريباً.. تم تحذير اوباما بشأن «النصر» من قبل جنرالاته بعدم تشتيت خططه بسحب القوات سريعاً، رغم ترك آلاف آخرين..

تُقدّر الأمم المتحدة وجود حوالي ٤,٥ مليون عراقي مُشرّد.. أكثر من نصفهم لاجئين.. أو بحدود واحد إلى كل ستة مواطنين. ٥٪ منهم فقط اختاروا العودة إلى ديارهم خلال العام الماضي- فترة انخفاض «العنف» عن مستوياته العالية على مدى السنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٧. معضلة توفير خدمات الرعاية الصحية، مياه صالحة للشرب، تفعيل المدارس، فرص العمل وما يماثلها، تبقى هاربة من بين الأصابع وغير مؤكدة.. وحسب اليونيسيف، صدرت تقارير عن محافظات تعترف بأن أقل من ٤٠٪ من المنازل تحصل على مياه نقية وأن أكثر من ٤٠٪ من أطفال البصرة وأكثر من ٧٠٪ من أطفال بغداد غير قادرين على الذهاب إلى المدارس.

معدلات الوفيات بسبب الحرب، هي كذلك مرتفعة. تم تنفيذ مسوحات ميدانية عديدة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ شملت منازل عديدة. ومع تباين تقديراتها إلا أنها كشفت عن حدود انسجامها. أكثر مسحين محل ثقة تم إنجازهما أواسط العام ٢٠٠٦، وأظهرا مستوى لنسب مفرطة من الموت بين ٤٠٠ و ٦٥٠ ألف (حالات الموت بسبب مباشر وغير مباشر للحرب)، وبعد هذين المسحين استمرت الحرب بشدة على مدى ١٢-١٥ شهراً التالية قبل أن تبدأ بالهبوط النسبي. هكذا، واعتماداً على منهجية أكثر تعقيداً وموثوقية للتقديرات، لدينا حالياً بين ٨٠٠ ألف و ١,٣ مليون حالة «موت مفرط» مع اقترابنا من حلول ذكرى السنوية السادسة للحرب/ الاحتلال.

يصبح هذا الرقم الرهيب معقولاً عندما نقرأ تصريحات المسؤولين العراقيين بوجود ١-٢ مليون أرملة حرب وخمسة ملايين من الأيتام. ويؤسس دليلاً عملياً مباشراً لصحة تقديرات أعداد الموتى العراقيين بسبب مباشر وغير مباشر للحرب، مع ملاحظة أدلّة أخرى تتقدمها أعداد المشردين واستمرار ضعف حالة الأمن العام. الأرقام الكلية مذهلة: ٤,٥ مليون مشرّد، ١-٢ مليون أرملة، ٥ مليون يتيم، أكثر من مليون قتيل. وهذه جميعها تؤثر بطريقة أو بأخرى على واحد من كل اثنين من المواطنين العراقيين.

يضع آرثر سيلبر هذه الإحصاءات في محيط جامع شامل في تعليقه على ملاحظة الرئيس الأمريكي- أوباما: البدء بنقل المزيد من المسؤوليات إلى العراقيين، ويرد (سليبر) على هذه الملاحظة بقوله:

عند البدء بالغزو، لم يكن العراق مصدر تهديد، بأي قدر من الخطورة للولايات المتحدة. هذا الاستنتاج الواضح حتى لمن فقدوا أبصارهم، كان جلياً لملايين من الناس على مستوى العالم: الناس «العاديين» ممن فحصوا الأدلّة المتاحة بعامة، وغير المعتمدين على المعلومات «السرية» لعناصر شريرة فاسدة «الاستخبارات».

كذلك كانت الطبقة السياسية الأمريكية الحاكمة على معرفة أكيدة بأن العراق لا يشكل تهديداً بأي قدر من الخطورة، لكنها لم تهتم. كانت عندها أهداف مختلفة تماماً واهتمامات متباينة. التوسع وتصعيد العدوان الأمريكي عالمياً. صار العالم الجانب الرخو- المحار بنظر الطبقة الحاكمة الأمريكية ويُحاولون التهامه. ومَن يُثير الإزعاج في وجه مخططات هذه الطبقة يصبح كمن يضع نفسه أمام خطر داهم من مهووس قاتل.

وهكذا، فإن حكومة الولايات المتحدة، بل وكل أعضاء الطبقة الحاكمة الأمريكية، عدا اثنين أو ثلاثة استثناءات، ركبوا جميعاً سلسلة طويلة لموجة من ممارسات مباشرة، وحشية، شنيعة، مرعبة، تُصاحبها الفوضى (الخلاّقة) وغاصوا عميقاً في جرائم حرب لا أخلاقية، وبمستويات تجاوزت المجازر التاريخية العالمية. عليه، يُعتبر هؤلاء أعضاء الطبقة الحاكمة جميعاً- ممن قدموا تأييدهم السياسي والتمويلي- مجرمي حرب.. باراك اوباما هو أيضاً مجرم حرب.. لا تزعج نفسك بمناقشتي (كاتب المقالة).. ناقش مبادئ نورمبرغ!

هذا تأنق ممتاز في عصرنا: التظاهر بأن من نتعامل معهم في واشنطن «السياسيون» هم «مختلفون» في توجهاتهم.. وبأنهم يمارسون في اجتماعاتهم «ديمقراطية» طبيعية. ولكن على طول الخط تقبع هذه الجريمة البشعة خلف الساحة. دماء مليون عراقي ماتوا بمكائد النخبة الحاكمة الأمريكية في اندفاعها نحو التربة العراقية لبناء إمبراطوريتها الرأسمالية. عندما يجتمع زعماؤنا لمناقشة «القضايا» المطروحة، بغية طبخها في مآدبهم الحزبية الفاخرة، فهم يمشون فوق هذه الدماء، ويجلسون عليها. رغم أنه من الواضح حالياً لا شيء على الأرض يجعل هذه الدماء مرئية. ليس فقط بالنسبة لأولئك ممن حرّضوا وارتكبوا هذا المجازر، بل كذلك لعامة الناس الذين سُفحت هذه الدماء باسمهم والذين يتحملون وطأة هذه الجرائم التي سترتد عليهم سياسياً ومالياً، نتيجة هذه الممارسات الوحشية.

تأملوا: ٤,٥ مليون مشرّد.. ١-٢ مليون أرملة.. ٥ مليون يتيم.. ١ مليون قتيل!!

■ «**شبكة أوروك**»

بين مؤيد ومعارض.. شافيز يسعى لتجذير ثورته

على الرغم من أن الاستفتاء في فنزويلا كان شعبياً وديمقراطياً، واعترفت بنتائجه المعارضة قبل غيرها، فقد تباينت ردود الفعل على التعديل الدستوري الذي شهدته البلاد مؤخراً ومنحت الرئيس هوغو شافيز فرصة الترشح لولايات رئاسية عدة.

أعداء شافيز والمناهضون للتحولات التي تشهدها أمريكا اللاتينية، ولاسيما لجهة إلغاء تبعيتها السياسية والاقتصادية لواشنطن وبيتها الأبيض، وجدوا في الأمر نزعة ديكتاتورية وتكريساً للفردية، وهو ما يتناقض مباشرة مع حقيقة نجاح التعديلات الدستورية ذات الصلة عبر موافقة ٥٤٪ من أبناء فنزويلا عليها، وهو ما يعكس واقعاً ديمقراطياً لم يسع شافيز لتزييفه برفع نسب الموافقين إلى ما دون المئة بالمئة بقليل، تماماً مثلما سبق له هو أن أقر بالهزيمة عندما خسر بفارق طفيف في استفتاء مشابه أجري في كانون الأول ٢٠٠٧ للغرض ذاته.

شافيز وأنصاره يؤكدون أن الفوز سيعزز التفويض الشعبي الممنوح للرئيس لإقامة دولة اشتراكية تتحدى النفوذ الأميركي في أميركا اللاتينية. وصرح بأنه يحتاج إلى عشر سنوات أخرى لترسيخ جذور ثورته، التي سرعت من وتيرة عمليات التأميم وقلصت الديون الخارجية مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط سابقاً لتوظف الفائض في زيادة الاعتمادات المالية المكرسة للإنفاق على برامج الرعاية الاجتماعية المتعلقة بالصحة والتعليم ومنافذ توزيع الطعام على الفقراء في المدن والقرى النائية الذين ساندوه بصفة مستمرة، إلى جانب

دعم الفقراء في بقية الدول الحليفة في القارة اللاتينية.

وفي أول خطاب رسمي بعد نجاح مشروع تعديل الدستور، وعد الرئيس شافيز بمحاربة الجريمة والفساد وتعزيز السياسة الاشتراكية، مؤكداً أن الشعب الفنزويلي سيكون في وضع أفضل كثيراً ليفتح ابتداءً من العام المقبل آفاقاً جديدة، موضحاً أنه «ما لم تكن للرب مشيئة أخرى، وما لم تكن للشعب مشيئة أخرى، فهذا الجندي بالفعل مرشح مسبق لنيل الرئاسة للجمهورية ٢٠١٣-٢٠١٩».

وكان الرئيس الفنزويلي أعلن في وقت سابق أن أجهزة الاستخبارات الفنزويلية أحبطت مؤامرة عسكرية للانقلاب على الدولة واقتحام القصر الرئاسي أعدها عسكريون- أحدهم هارب في الولايات المتحدة- بالتنسيق مع معارضين في مناطق تاشيرا وكارابوبو وزوليا ونويفا أسبارتا.

شافيز الذي أعرب عن ارتياحه لرحيل جورج بوش «الذي ملأ العالم بالإرهاب والعنف»، حسب تأكيد الرئيس الفنزويلي، دعا غداة تنصيب الرئيس الأمريكي الجديد إلى عدم الإفراط في الحماسة تجاه أوباما «الذي يحمل الرائحة الكريهة ذاتها» لسلفه بوش، مشدداً على أن أوباما يتبع أوامر البنتاغون، ومحذراً إياه من أنه «إذا لم يطع أوامر الإمبراطورية (الأميركية) فسيقتلونه».

وفي خطاب آخر له في ١٧ كانون الثاني اتهم شافيز أوباما بالتدخل في الاستفتاء وبدعم المعارضة وبأنه يرغب في إزالته من منصبه، مشدداً على أن لدى كاركاس معلومات بأن قادة المعارضة توجهوا إلى نيويورك للاجتماع مع مستشارين من الحكومة الأمريكية.

ونصح شافيز أوباما بأنه إذا أراد علاقات جيدة ليس مع فنزويلا وحدها فحسب وإنما مع شعوب وحكومات أميركا اللاتينية، فإن عليه أن يدرس الأمر بتمعن ويأخذ دوره (كرئيس أمريكي) على محمل الجد.

وكانت العلاقات الأميركية الفنزويلية وصلت أدنى مستوياتها في أيلول الماضي عندما طرد شافيز السفير الأميركي من البلاد واستدعى مندوب بلاده من واشنطن. وتبع ذلك الموقف الأسطوري المتمثل في قرار فنزويلا قطع جميع علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الإسرائيلي بعدما طردت يوم ٦ كانون الثاني جميع العاملين في السفارة الإسرائيلية بكراكاس، وذلك تضامنا مع الشعب الفلسطيني واحتجاجا على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

■ قاسيون

الانتخابات الإسرائيلية وأوهام السلام

◄ حمزة منذر

.. منذ قيام الكيان الصهيوني واحتلال فلسطين عام ١٩٤٨ جرى ثمانية عشر انتخاباً للكنيست الصهيوني، ومنذ انتخاب أول كنيست وحتى الآن لم يستطع أي حزب إسرائيلي أن يشكل حكومةً بمفرده. كما لم تخل أية حكومة إسرائيلية من وجود حزب ديني متطرف إلى جانب الحزب الأكبر الفائز في الانتخابات، سواء أكان من أحزاب حركة العمل الصهيوني أم من أحزاب «اليمين العلماني» المتطرف. ولم تكن يوماً التباينات بين جميع الأحزاب الصهيونية على اختلاف أسمائها ذات طابع استراتيجي أو تناحري، لأن مرجعيتها الفكرية هي الأيديولوجية الصهيونية- العنصرية المرتبطة بالإمبريالية العالمية.

من هنا فإن مصطلح «اليمين واليسار» في الكيان الصهيوني، هو تصنيف ذو طبيعة سياسية محددة لا يعكس أبداً وجود قوى يسارية بالمفهوم الاجتماعي- الاقتصادي، لأن جل التجمع الاستيطاني- الصهيوني هو من النمط الاستعماري- الإحلالي قائم على «مقولة» إمبريالية- صهيونية مشتركة مفادها أن فلسطين «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض»!

بعد الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة جرى ترويج إعلامي مكثف وغير مسبوق لوجود «يسار ويمين» بين الأحزاب الفائزة في تلك الانتخابات، ولا نحتاج هنا كبير جهد لإثبات تطرف وفاشية تلك الأحزاب وقياداتها من كاديما والليكود و«إسرائيل بيتنا» وحزب العمل وحركة «شاس» الدينية المتطرفة. ويكفي التذكير بأن شعبية أي قائد أو حزب صهيوني داخل الكيان مرتبطة بالعداء المطلق للعرب وللحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وبحجم المذابح والحروب التي شنتها هذه القيادة أو تلك ضد الشعوب العربية على مدار العقود الستة الفائتة.

ليس هناك لدى قيادات الكيان الصهيوني من حلول لقضية الشرق الأوسط إلا حلول القوة مع العلم أن جميع القادة الصهاينة من بن غوريون حتى ليفني وأولمرت جربوا تلك الحلول ولم ينجحوا إلا في تطويع وتخويف النظام الرسمي العربي، الذي استسلم منذ كامب ديفد لإملاءات الإمبريالية والحركة الصهيونية العالمية، من خلال اعتبار «السلام خياراً إستراتيجياً وحيداً». وكان الرد الصهيوني- الأمريكي على أي تنازل عربي، مزيداً من الحروب والاعتداءات، والمجازر وتهويد الأراضي العربية المحتلة وزرعها بالمستوطنات وجدران الفصل العنصري، دون أية التفاتة لـ«مبادرات السلام العربية الرسمية» وأوهام السلام لدى النظام الرسمي العربي!

لا نعتقد أنه مجرد مصادفة أن يرتبط بروز الأزمة داخل النظام الرأسمالي العالمي وداخل الولايات المتحدة الأمريكية بالذات في مطلع هذا القرن مع بداية انهيار «نظرية الردع الإسرائيلية»، ليس فقط لأن الكيان الصهيوني هو الثكنة العسكرية المتقدمة للإمبريالية العالمية في منطقتنا، بل لأن انعطافاً ونهوضاً ثورياً قد بدأ على المستوى الكوني عماده رفض الشعوب- من أمريكا اللاتينية حتى الشرق الأقصى- للهيمنة الإمبريالية، وبروز خيار المقاومة الشاملة كمخرج وحيد لمواجهة قوى الرأسمال المعولم والمسلح.

كما أنه ليس مصادفة أن تتكرر هزيمة الجيش الإسرائيلي ثلاث مرات في الأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠٦، ٢٠٠٩، على أيدي المقاومة الباسلة في لبنان وفلسطين وقد صدق الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله فيما قاله: «إن الشعوب العربية والجيوش العربية لم تكن تنقصها الشجاعة، بل كانت تحتاج إلى قرار سياسي شجاع وإرادة سياسية للمواجهة». شتان بين من يخاف العدو والمحتل ويلجأ إلى تقديم التنازلات المهينة ويفرط بالأرض والمقدسات، وبين من يعلن التزامه خيار المقاومة الشاملة اعتماداً على الشعب كطريق وحيد لتغيير ميزان القوى واسترداد الحقوق والأرض المحتلة. فالحصول على السلاح ليس هو المشكلة، فهذا قد توفر للمقاومة البطلة في لبنان وقطاع غزة رغم الحصار الدولي والعربي الرسمي، «لكن الفرق هو أن المقاومة تملك إرادة وتملك شجاعة أن تستخدم هذا السلاح» ضد العدو الصهيوني الذي يمتلك أحدث ترسانة عسكرية في العالم، ولكنها فشلت وهزمت أمام الصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني ومقاومته في قطاع غزة.

.. وهنا الاستنتاج الأهم، وهو أنه أمام صمود وانتصار المقاومة ثلاث مرات متتالية على الجيش الصهيوني، ليس غريباً أن تتكالب قوى الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية ضد خيار المقاومة الذي سيكون له قصب السبق وشرف دحر المخططات الأمريكية- الصهيونية من شرق المتوسط حتى بحر قزوين.

.. وبالعودة إلى دلالة النتائج في الانتخابات الإسرائيلية، نؤكد أنه ليس هناك أية أجندة للسلام لدى كل الأحزاب الصهيونية وهذا يثبت أن غريزة العدوان هي التي تحكم التجمع الاستيطاني- الصهيوني الخائف من المستقبل، لأن الجيش الإسرائيلي لم يعد حاضنة الأمان أو ضمان الوجود اللاحق خصوصاً بعد إثبات فعالية خيار المقاومة داخل وخارج فلسطين، بغض النظر عمن سيشكل الحكومة الإسرائيلية القادمة من القادة الحاليين فقد سبق لهم أن جربوا الحرب على المقاومة وفشلوا جميعاً.

h.monzer@kassioun.org ■

أوباما و«القوة الذكية» وغسيل الأدمغة..

فيما تروج هيلاري كلينتون وزير الخارجية الأمريكية الجديدة إلى ما تسميه بـ«الدبلوماسية الذكية»، وتروج وزارة الحرب الأمريكية والبيت الأبيض لما يسمى بـ«القوة الذكية»، بدأت تطرح قيد التداول واحدة من الأدوات القريبة- البعيدة المستخدمة في ذلك والممهدة له عبر اتخاذ خطوات غير مسبوقة في «غسيل الأدمغة»!

ففي «دليل فريد على الشفافية الديمقراطية»، حسب توصيف صحيفة «الغارديان» البريطانية، «انفردت» الصحيفة في عددها الصادر يوم الاثنين، ٢٠٠٩/٢/١٦، بنشر تفاصيل جدُ دقيقة وخاصة من الرسائل الإلكترونية (الإيميلات) التي تقول إن الرئيس الأمريكي باراك أوباما قد أرسلها مؤخرا عبر جهاز «البلاكبيري» الخاص به إلى أفراد أسرته وأصدقائه ومساعديه!

ووعدت الصحيفة قراءها بأن تعرض لهم على صفحاتها بشكل أسبوعي المزيد من رسائل أوباما الإلكترونية، إذ تتعهد بنشر «باقة منتقاة من الإيميلات التي يكون أوباما قد أرسلها خلال الأيام القليلة التي تسبق النشر»، والتي يُفترض أن تكون غاية في السرية، لكن الرئيس «وافق على أن تقوم الغارديان بنشرها بشكل دوري»(!)

وبينما لا يعرف أحد لماذا خص أوباما صحيفة بريطانية، وليس أمريكية، بهذه «المكرمة»(!)، وماذا بخصوص «مقتضيات الأمن القومي الأمريكي»، و«أمن الرئيس بما فيه معلومات ووثائقه»(!)، يكون أوباما، حسب ترويج الصحيفة، «ليس هو فقط أول رئيس أمريكي يُسمح له باستخدام بريده الإلكتروني أثناء فترة رئاسته، بل يصبح أيضاً أول مسؤول في العالم يكشف تفاصيل مراسلاته الخاصة بهذا الشكل العلني وينشرها أمام العالم أجمع».

وعرضت الصحيفة بالفعل مجموعة من الرسائل الإلكترونية التي قالت إن أوباما كان قد أرسلها في الآونة الأخيرة، والتي تضم مجموعة من الرموز والإشارات المطلوب إيصالها للجمهور عموماً تحبباً بالرئيس «الشفاف الذي لا يوجد لديه ما يخفيه»، ومنها رسالة إلى زوجته ميشال على بريدها الإلكتروني الخاص بالسيدة الأولى في البيت الأبيض، «يتغزل» فيها بزوجته وظهور صورتها على غلاف مجلة «فوغ»، معرباً عن «غيرته» من نائبه جوزيف بايدن الذي يضع الصورة خلفية لجهاز الحاسوب في مكتبه(!). والرسالة الثانية موجهة إلى جون فافرو، المدير المسؤول عن كتابة خطب الرئيس، بخصوص مضمون خطابه خلال زيارة إلى كندا «الصديقة الحيوية لواشنطن» حسب تعبير أوباما الذي برر «طلبه النجدة» بسبب «الجهد غير المتوقع الذي يبذله بخصوص الأزمة المالية». أما الثالثة التي تشكل قمة الابتزاز العاطفي للأمريكيين والناس عموماً فتعزف على وتر الطفولة والعلاقة المميزة المطلوب مع الأطفال، فهي موجهة إلى ابنته الصغرى ساشا، «شاكرا لها مبادرتها النبيلة عندما عرضت عليه مساعدته في اختيار الشخص المناسب لشغل منصب وزير التجارة في إدارته، وذلك بعد أن صعب عليها منظر والدها المنهمك في إيجاد بدائل لعدد من المرشحين الذين اضطروا لسحب ترشيحاتهم بسبب مشاكل تلاحقهم، ليس أقلها تهم التهرب الضريبي»(!). ودعاها عوضاً عن «تسمية أعضاء فرق موسيقية ليسوا بخبراء اقتصاد» «للتفرغ لإنجاز واجباتها المدرسية ووعدها بمكافأت لها في المقابل، من بينها السماح لها بمشاهدة التلفزيون لمدة سبع دقائق بالتمام والكمال مساء اليوم ذاته»!

والرسالة الرابعة فهي موجهة إلى رئيس موظفي البيت الأبيض (الصهيوني) رام إيمانويل، وخامسة إلى القائمين على قسم تكنولوجيا المعلومات لديه!! ومن الطبيعي أن يكون أول «تعليق بريء» يراود أي متلق لهذا الخبر وتفاصيله في «الغارديان» أن يقول «أيه شو هو الأوباما هاد؟»، «ما يبلى»، «يا هيك الديمقراطية، يا بلا»!

■ قاسيون

عفواً... هناك بالفعل قوات أجنبية في سيناء

◄ محمد سيف الدولة

لا شك أن الرفض الرسمي المصري لوجود قوات دولية جديدة على الأراضي المصرية هو موقف صحيح، ولكن ماذا عن القوات الأجنبية الموجودة بالفعل في سيناء بموجب اتفاقيات كامب ديفيد؟ ألا تنتهك هذه القوات سيادتنا الوطنية؟ وأما آن الأوان بعد لعمل وقفة وطنية جادة بشأنها؟

القوات الأجنبية في سيناء..

القوات الأجنبية في سيناء هي القوات متعددة الجنسية (ق.م.م) أو ذوو «القبعات البرتقالية» كما يطلق عليها تفرقة بينها وبين قوات الأمم المتحدة ذات القبعات الزرقاء. وقد نجحت أمريكا وإسرائيل في استبدال الدور الرقابي للأمم المتحدة بقوات متعددة الجنسية، وُقّع بشأنها بروتوكول بين مصر وإسرائيل في ٣ آب ١٩٨١، وتتشكل القوة من ١١ دولة، ولكن تحت قيادة مدنية أمريكية، ولايجوز بنص المعاهدة لمصر أن تطالب بانسحاب هذه القوات من أراضيها إلا بعد الموافقة الجماعية للأعضاء الدائمين بمجلس الأمن.

وتقوم القوة بمراقبة مصر، أما إسرائيل فتتم مراقبتها بعناصر مدنية، ومن هنا جاء اسمها «القوات متعددة الجنسية والمراقبون»، واختصاره MFO .

وليس من المستبعد أن يكون جزء من القوات الأمريكية في سيناء هي عناصر إسرائيلية بهويات أمريكية وهمية أو مزورة.

تتحدد وظائف ق.م.م في خمس مهمات، أو بالأحرى (٤+١):

١- تشغيل نقاط التفتيش ودوريات الاستطلاع ومراكز المراقبة على امتداد الحدود الدولية.

٢- التحقق الدوري من التزام مصر بتنفيذ الملحق الأمني في الاتفاقية والقاضي بتمركز القوات المصرية داخل المنطقة (أ) فقط، وتمركز حرس الحدود المصري داخل المنطقة (ب) فقط، واقتصار المنطقة (ج) على شرطة مصرية فقط.

٣- إجراء تحقيق خلال ٤٨ ساعة بناء على طلب أحد الأطراف.

٤- ضمان حرية الملاحة في مضيق تيران.

٥- المهمة الخامسة التي أضيفت في سبتمبر ٢٠٠٥ هي مراقبة مدى التزام قوات حرس الحدود المصرية بالاتفاق المصري الإسرائيلي الموقع في أول سبتمبر ٢٠٠٥، والمعدل في ١١ يوليو ٢٠٠٧ بعد سيطرة حماس على غزة.

مقر قيادة القوة في روما ولها مقران إقليميان في القاهرة وتل أبيب..

المدير الأمريكي الحالي يدعى جيمس لاروكو James A. Larocco ، ومدة خدمته أربع سنوات، بدأها في ٢٤ يوليو ٢٠٠٤. وكان المدير السابق يدعى آرثر هيوز، وهو أمريكي الجنسية أيضاً، والتالي سيكون أمريكياً أيضاً وهكذا..

تتمركز القوات في قاعدتين عسكرتين: الأولى في الجورة في شمال سيناء بالمنطقة (ج)، والثانية بين مدينة شرم الشيخ وخليج نعمة، بالإضافة إلى ثلاثين مركز مراقبة، ومركز إضافي في جزيرة تيران الخاضعة للسعودية لمراقبة حركة الملاحة.

ملاحظة: السعودية لا تعترف بإسرائيل، فكيف تكون طرفاً في الترتيبات الأمنية لكامب ديفيد؟

التكوين وتوزيع القوات

تتكون القوة من قيادة وثلاث كتائب مشاة لاتزيد عن ٢٠٠٠ جندي، ودورية سواحل ووحدة مراقبة ووحدة طيران حربية ووحدات لوجيستية وإشارة.

الكتائب الثلاث: كتيبة أمريكية تتمركز في قاعدة شرم الشيخ، أما الكتيبتان الأخريان فإحداهما من كولومبيا (٣٥٨ عنصراً)، والأخرى من فيجي (٣٢٩ عنصراً)، وتتمركزان في الجورة في الشمال، وباقي القوات من باقي الدول (فرنسا، إيطاليا، بلغاريا، نيوزلندا، النرويج، أروجواي) موزعة بتعداد قوات رمزي على باقي الوحدات. ولدى الولايات المتحدة كتيبة مشاة قوامها ٤٢٥ فرداً، ووحدة طبية ومفرقعات ومكتب قيادة «مدنية» قوامه ٢٣٥، إلى جانب قيادة عسكرية قوامها ٢٧ عنصراً، بموازاة ٢٥ عنصراً في القيادة من المملكة المتحدة، و٢٨ آخرين من كندا في القيادة العسكرية والارتباط وشؤون الأفراد، إذ أن القيادة العسكرية كلها من دول حلف الأطلسي.

يلاحظ من الأرقام أعلاه أن الولايات المتحدة تضطلع بمسؤولية القيادة «المدنية» الدائمة للقوات، ولها النصيب الأكبر في عدد القوات: ٦٨٧ من ١٦٧٨ فرداً بنسبة ٤٠٪، واختارت أمريكا التمركز في القاعدة الجنوبية في شرم الشيخ للأهمية الإستراتيجية لخليج العقبة والمضايق بالنسبة لإسرائيل.

الميزانية والتمويل

تقدر الميزانية السنوية الحالية للقوات ٦٥ مليون دولار أمريكي، وتتقاسمها كل من مصر وإسرائيل، بالإضافة إلى تمويل إضافي من اليابان وألمانيا وسويسرا.

أما في إسرائيل.. فيتولى مراقبون «مدنيون» فقط يتراوح عددهم من ٣٥ إلى ٥٠ فرداً، مهمة مراقبة مدى التزام إسرائيل بالتدابير الأمنية في منطقة عرضها ٣كم.

إن وجود وطبيعة وتشكيل هذه القوات في سيناء، يمس السيادة المصرية في الصميم، كما إنه يمثل ضغطاً هائلاً ومستمراً على القرار السياسي المصري.

■■

المحرومون في الاتحاد السوفياتي.. (1)

سيرغي كارا ـ مورزا - ترجمة قاسيون

إن تحليلنا للمشروع السوفييتي ومساره المستقبلي موضوع يهم الجميع، فالعالم أصبح في وضع يضطرنا إما البقاء معاً أو الموت معاً، لذا من الواجب علينا أن نجد لغة خاصة بنا نستطيع بفضلها الحوار مع أفكار الغرب، وهو ما لم يكن موجوداً سابقاً. فحتى الشيوعيون الغربيون كانوا يتحدثون مع الحزب الشيوعي السوفييتي بلغة سوسلوف، وكانوا على ضلال كبير في كل الأمور المتعلقة بالاتحاد السوفييتي، فكانوا يمدحون ما كان ينبغي ألا يمدح، وغفلوا عن تلك القيم التي أوجدناها فعلاً..

إن العالم يقف اليوم أمام خيارين اثنين: إما ظهور لأنماط مختلفة للشيوعية، وإما فاشية توتاليتارية لا تحتمل التنوع. وهما شكلا المجتمع مابعد الصناعي، ولن يحتمل عالمنا سواهما. وإذا تأملنا في المشروع الأول الذي يرفض فكرة «المليار الذهبي»، وجب علينا أن ندرك أسباب انهيار النظام السوفييتي.

إننا نملك الآن خبرة الانهيار، لذلك فمن أجل مناقشة انهيار النظام السوفييتي لابد من ضبط بعض المفاهيم. ويمكننا القيام بذلك على أفضل وجه إذا اتبعنا أفكار غرامشي.

مأساة غرامشي..

يعد أنطونيو غرامشي مؤسس الحزب الشيوعي الإيطالي وباني فكره النظري، وكان نائباً في البرلمان الإيطالي، اعتقله الفاشيون عام ١٩٢٦ وأودع في السجن. في عام ١٩٣٤ أطلق سراحه إثر عفو عام، ولكن المرض كان قد تملكه فتوفى عام ١٩٣٧ . عام ١٩٢٩ سُمح لغرامشي بالكتابة في سجنه، حيث باشر بالعمل في مؤلفه الضخم «دفاتر السجن» الذي نشر لأول مرة في إيطاليا خلال الأعوام /١٩٤٨ ـ ١٩٥١/ .

وفي عام ١٩٧٥ صدر هذا المؤلف على شكل طبعة علمية نقدية مؤلفة من أربعة مجلدات مزودة بالشروحات. ومنذ تلك الفترة توالت الإصدارات المتعاقبة بشتى اللغات، عدا الروسية، أما عما صدر من مؤلفات تبحث في ذلك العمل فيقدر عددها بالآلاف. وبالنسبة للإصدارات باللغة الروسية فقد نشر حوالي ربع مؤلف «دفاتر السجن»، ومنذ بداية السبعينات، حيث كانت التحضيرات السرية للبيروسترويكا في أوجها، حظر المتنفذون في الحزب الشيوعي السوفييتي اسم غرامشي (بالرغم من أن هناك دلائل كثيرة تشير إلى أن إيديولوجيي البيروسترويكا أنفسهم كانوا يدرسون أعمال غرامشي بإصرار)..

إن سبب الحظر على أعمال غرامشي كان حسب زعمهم اختلافه الشديد مع لينين، والحقيقة أن السبب كان يكمن في أن تعاليم غرامشي اتخذت كأساس في الحملة الضخمة للتحكم بوعي مواطني الاتحاد السوفييتي بهدف القيام بـ«ثورة» من فوق (في المستويات العليا للسلطة).

لم يكتب غرامشي «مذكرات السجن» من أجل النشر، حيث كان خاضعاً لرقابة شديدة، مما جعل قراءتها أمراً ليس هيناً، ولكن بفضل جهود عدد كبير من المختصين الباحثين في أعمال غرامشي، تم توضيح معاني معظم المواد التي تركها . وبشكل عام يدور الحديث حول مساهمة غرامشي الهامة في إغناء الكثير من المعارف الإنسانية: الفلسفية والسياسية والأنتربولوجية والثقافية والتربوية.

وقد قام غرامشي بمساهمته هذه بعد إدراكه تجربة الإصلاح البروتستانتي والثورتين الفرنسية الروسية ١٩١٧ وفهم التجربة الفاشية. وهو بهذه الطريقة يكون قد أنشأ نظرية جديدة للدولة والثورة في المجتمع الحديث، لكن تبين فيما بعد أن غرامشي أثناء عمله من أجل انتصار الشيوعية، وضع العديد من الاكتشافات ذات الأهمية العلمية العامة.

سوف نصاب بالذهول، عندما ندرك أي مدى واسع للظواهر الاجتماعية يتم دراستها اليوم بواسطة نظرية غرامشي، فهي تتسع لأمور مثل مسار أشكال النزاعات القومية، التكتيك الذي تتبعه رئاسة الكنيسة في صراعها مع لاهوت التحرير في نيكاراغوا، تاريخ الرياضة في الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيره على الوعي الجماهيري فيها، خصائص الأدب المعاصر في إفريقيا وفعالية تلك أو غيرها من أنماط الإعلان، فإذا كان علم الاجتماع الغربي البراغماتي قبل ٢٠ ـ ٣٠ سنة يعتبر أنه من الضروري استخدام المنهج الماركسي الكلاسيكي أيضاً مع غيره لتحليل كل العمليات الاجتماعية الهامة، فإنه اليوم يرى أنه لابد من تحليل المشكلة باستخدام مفاهيم ومنهج غرامشي.

يمكن التحدث الآن عن مأساة غرامشي.. فكل ما أورده من أفكار وإنذارات وجهها لرفاقه ليتعلموا كيفية تعبئة الوعي السليم للجماهير، وكيفية الارتقاء بوعي الكادحين، درسها واستخدمها الأعداء لأغراض معاكسة تماماً لقمع الوعي السليم وإذلال الإنسان والتحكم الفعال بوعيه لتعزيز هيمنة الأقلية المسيطرة، وذروة «تطبيق مبادئ غرامشي» كانت عبر «البيروسترويكا» في الاتحاد السوفييتي.

فأي تناقض هذا؟! فبينما كان الفيلسوف الشيوعي الفذ غرامشي يستنفد آخر قواه في سجنه لإبداع نظرية رائعة تفسر المجتمع المدني ووضعها بين يدي رفاقه، كان فلاسفة الغرب وإيديولوجيو البرجوازية البارزون يجمعون كل دفاتر ومذكرات غرامشي ورقة ورقة. ففي كل عام يقدم في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها أكثر من عشر أطروحات مكرسة لغرامشي، وتعقد المؤتمرات العلمية بشكل منتظم حول هذا الموضوع. كل هذا والشيوعيون السوفييت يرفضون حتى سماع هذه النظرية!.. إنه لشيء مؤسف حقاً .

إن أحد أهم أجزاء مؤلف غرامشي هو مذهبه في الهيمنة، حيث يعد جزءاً من النظرية العامة للثورة بوصفها ثورة تعمل على انهيار الدولة والانتقال إلى نظام اجتماعي سياسي جديد .

مذهب أنطونيو غرامشي في الهيمنة

يرى غرامشي أن سلطة الطبقة المسيطرة لا تقوم فقط على القوة والعنف، بل تقوم أيضاً على التوافق، فالحيازة على الملكية بوصفها الأساس الاقتصادي للسلطة لا تكفي بمفردها، فهي لا تضمن آلياً قيام سيطرة المالكين، وبالتالي لا توفر لهم إقامة حكم مستقر.

يؤكد غرامشي أن الهيمنة بكونها مقولة أخلاقية سياسية، لا يمكن ألا تكون اقتصادية. وعلى الرغم من ذلك لا يتوقف عند الحتمية الاقتصادية للمادية التاريخية التي تركز على علاقات الملكية. فالاقتصاد هو الهيكل العظمي للمجتمع، والإيديولوجيا هي الطبقة الجلدية التي تكسوه: «لا يمكننا القول إن الجلد بالنسبة لجسم الإنسان ما هو إلا ضرب من الوهم والخيال، في حين أن الهيكل العظمي هو الشيء الواقعي الوحيد بالنسبة للجسم»، فليس بسبب هيكلها العظمي تُعشق المرأة، بالرغم من وضوح مدى تأثير الهيكل العظمي على إضفاء الرشاقة والكياسة على حركتها .

وهكذا تكون الدولة، وبغض النظر عن أي طبقة مهيمنة فيها، تقوم على دعامتين اثنتين: القوة والتوافق. ويطلق غرامشي اسم الهيمنة على الحالة التي يتم عندها بلوغ درجة كافية من التوافق، فالهيمنة عنده ليست بالحالة الجامدة التي تم التوصل إليها، بل هي عملية دقيقة وديناميكية ومستمرة. فالدولة هي عبارة عن هيمنة مكسوة بدرع خارجي من الإكراه، والإكراه ليس سوى درع خارجي، ولكنه يتضمن في جوهره محتوى يفوقه أهمية. والهيمنة لاتفترض وجود توافق عادي وحسب، بل توافق فعال يكوّن لدى المواطنين رغبات متوافقة مع ما تريده الطبقة المسيطرة في المجتمع:

إن تحقيق الهيمنة أو نسفها، هو عملية خلوية لا تجري على شكل صدام قوى طبقية، وإنما تجري وفق تغيرات بطيئة ومتدرجة وغير منظورة في الآراء والأمزجة ضمن وعي كل إنسان.

إذا كانت الهيمنة هي قوة الدولة الأساسية وقاعدة سلطة أية طبقة مهيمنة، فإن مسألة استقرار النظام السياسي من ناحية وشروط انهياره من جهة أخرى، ترجع إلى مسألة الكيفية التي يتم وفقها تحقيق تلك الهيمنة أو تقويضها.

«الدولة هي جملة النشاطات العملية والنظرية التي بواسطتها تتمكن الطبقة المهيمنة من تبرير هيمنتها والمحافظة عليها، محققة في ذلك توافقاً فعالاً لدى المحكومين». من الواضح أن هذا التحديد هو تعقيد كبير لصيغة لينين التي تقول: «الدولة هي آلة لقمع إحدى طبقات المجتمع من قبل طبقة أخرى»، أو حتى يمكن اعتبار هذا التحديد تجاوزاً لتلك الصيغة.

إذا كانت الهيمنة هي قوة الدولة الأساسية وقاعدة سلطة أية طبقة مهيمنة، فإن مسألة استقرار النظام السياسي من ناحية وشروط انهياره من جهة أخرى، ترجع إلى مسألة الكيفية التي يتم وفقها تحقيق تلك الهيمنة أو تقويضها .

حسب غرامشي، إن تحقيق الهيمنة أو نسفها، هو عملية خلوية لاتجري على شكل صدام قوى طبقية، وإنما تجري وفق تغيرات بطيئة ومتدرجة وغير منظورة في الآراء والأمزجة ضمن وعي كل إنسان. فالهيمنة تعتمد على النواة الثقافية للمجتمع التي تتضمن جملة من التصورات عن العالم والإشارات والكثير من الرموز والصور والتقليد والأوامر المسبقة والمعارف والخبرات المتوارثة منذ قرون. ما دامت هذه النواة مستقرة، فإن المجتمع يبقى مالكاً «إرادة جماعية ثابتة» باتجاه المحافظة على النظام القائم.

أما نسف هذه النواة الثقافية وتقويض تلك الإرادة الجماعية فما هو إلا شرط للثورة.

برز في النظام السوفييتي ما سماه غرامشي «الهيمنة التحررية» أو هيمنة المنطق السليم، ولكن لم يكتب لها الاستمرار.

نحن نذكر أي مجهود ضخم بذلته ماكينة الحزب الشيوعي السوفييتي الإيديولوجية خلال البيروسترويكا قبل تمكنها بشكل نهائي من نسف النواة الثقافية للمجتمع السوفييتي في وعي الإنسان السوفييتي العادي، لتحل مكانها هيمنة «أصحاب الخصخصة». كل هذه «الثورة من فوق» (أو حسب مصطلح غرامشي «الثورة السلبية») كانت وفقاً لمذهب الهيمنة والعدوان الخلوي على النواة الثقافية. فمستشار يلتسين «راكيتون» يصرح في المجلة الأكاديمية: «إن تحويل السوق الروسية إلى سوق رأسمالية حديثة كان يتطلب إيجاد حضارة جديدة وتنظيم اجتماعي جديد، وبالتالي تغييرات راديكالية في نواة ثقافتنا».

التأثير على الوعي الاعتيادي

على أي محتوى من محتويات النواة الثقافية ينبغي أن نؤثر من أجل إقامة الهيمنة أو نسفها؟ يجيبنا غرامشي: ليس على نظرية الخصم، بل التأثير على الوعي الاعتيادي، أي على الأفكار اليومية للإنسان العادي. إن ذلك الجزء من الوعي الاعتيادي مفتوح لإدراك أفكار العدالة، فما يهم البرجوازية في سعيها لفرض هيمنتها أو للمحافظة عليها، هو تحييد هذا الوعي السليم أو قمعه عبر إقحام خرافات خيالية فيه.

أثناء الثورة الفرنسية، كانت الهيمنة الفعالة جداً والماضية قدماً باتجاه سلطة البرجوازية متحققة، فسرعان ما تشكل حلف وثيق بين رأس المال والإنتليجنسيا، ارتبط مع حركة الإصلاح الديني الألمانية، التي ولدت تيارات فلسفية قوية. وبشكل عام يعتبر غرامشي أن اتحاد حركة الإصلاح البروتستانتي بالنموذج السياسي للثورة الفرنسية هو الحد الأقصى النظري لمدى فعالية إرساء الهيمنة.

لقد كان غرامشي أحد الذين وضعوا أسس علم اجتماع جديد مطوراً المادية التاريخية، وهو أحد الفلاسفة الأوائل الذين أدركوا الخارطة العلمية الجديدة للعالم ونقلوا روحها الرئيسية إلى علم عن المجتمع.

ولعل أكبر إثبات على صحة نظرية غرامشي هو استراتيجية حزب المؤتمر الوطني الهندي الناجحة في استخدام اللاعنف لتحرير الهند من التبعية الاستعمارية، فعبر الكثير من «الأعمال والأقوال الصغيرة» استطاع الحزب التوصل لهيمنة ثقافية متينة في صفوف الجماهير..

يمكن أيضاً أن نورد عملية أخرى مخططة بذكاء وهي انتقال إسبانيا السلمي بعد موت فرانكو من مجتمع توليتاري مغلق إلى اقتصاد السوق الليبرالي، ومن نظام فيدرالي إلى نمط غربي من الديمقراطية. ثم حلت أزمة هيمنة النخبة الموالية لفرانكو عبر سلسلة من المواثيق التي عقدت مع المعارضة اليسارية الطامحة للهيمنة. بنتيجة هذه المواثيق وحلول الوسط تم قبول اليساريين ضمن النخبة، أما الفرانكويون فقد غيروا لونهم وعباراتهم المقيتة وأصبحوا «ديمقراطيين». وتمكن اليساريون من «إقناع» الجماهير بالصبر والتخلي عن مطالبهم الاجتماعية، الشيء الذي لم يكن بمقدور اليمين تحقيقه.

تنميط المجتمع.. وتجزئته

إن الشرط الأهم للهيمنة في المجتمع المدني ـ حسب غرامشي ـ هو تنميط المجتمع وتجزئته إلى قطاعات عبر عملية (تذرية) على الصعيد الاجتماعي وتعميق اغتراب الأفراد أحدهما عن الآخر، ولكن بالوقت نفسه، هناك ضرورة لربط قطاعات المجتمع بعلاقات لاتقود إلى التماسك العضوي في المجتمع، ولاتشكل خطراً على نظرية الهيمنة.

وقد بينت الدراسات وفق منهج غرامشي في الهيمنة، بأن الرياضة في الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت الوسيلة الفعالة من أجل الهيمنة (الخلوية) على المجتمع الأمريكي. فقد خلقت الرياضة رموزاً ونماذج لا تقود إلى وحدة اجتماعية متماسكة، لكنها ربطت بين أكثر قطاعات المجتمع تبايناً، من الشرائح الدنيا للزنوج وحتى النخبة البرجوازية. وقد عملت الأنتلجنسيا الليبرالية ضمن منطق نظرية غرامشي حول الهيمنة في نسف هيمنة القوى الاشتراكية في دول أوربا الشرقية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية جرى نشر أطروحات مثيرة استحوذت على وعي القراء العاديين حول دور المسرح في انهيار النواة الثقافية لدول أوروبا الشرقية.

لقد تمت دراسة أعمال مسرح هاينر ميولر الذائع الصيت في ألمانيا الديمقراطية السابقة بهدف (نسف التاريخ من القاعدة)، حيث تبين أن هذا المسرح هو مثال نموذجي عن الظاهرة التي سميت بـ(المسرح المعادي للمؤسسات)، أي المسرح الذي يعمل على تقويض المؤسسات الاجتماعية، وبحسب الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من تلك الدراسات الأمريكية كان المخرجون يتعمدون البحث عن الصدوع في (صخرة الهيمنة)، وبذلوا كل جهد لتوسيع التشقق على المستوى البعيد وصولاً إلى نهاية التاريخ والذي يعني بالنسبة لهم الوصول إلى انهيار ذلك النظام السوفييتي. ولقد سبق لنا أن شاهدنا هذا النوع من المسارح والمخرجين في موسكو أيضاً .

وخلاصة الموضوع أن انهيار النظام السوفييتي في أحد وجوهه، كان فقداناً للهيمنة الثقافية على جزء واسع من فئات الشعب، وبذلك فقدت السلطة السوفييتية التوافق الفعال لمواطنيها في استمرار سلطتها، ولم يكن بالإمكان إنقاذ الموقف بواسطة استخدام القوة لأن الضباط (أنتلجنسيا الجيش) كانوا أول من تحرر من الهيمنة الثقافية للمشروع السوفيتي.

النظام السوفييتي ومشكلة الجوع الروحي

لماذا انهارت شيوعية بريجنيف؟ فلم يكن هناك أي اضطهاد أو جوع أو ظلم مجحف، بل على العكس من ذلك كانت الحياة تتحسن باطراد، فالناس كانوا يحصلون على شقق جديدة، ويسافرون للجنوب للاستجمام، ويفكرون باقتناء السيارة ومنهم من كان يملكها فعلاً، لماذا إذاً صدق الناس غورباتشوف بحماسة وشرعوا بهدم بنيتهم؟ لماذا يقوم مهندس شاب بترك مكتب التصميم الذي يعمل فيه ليبيع السجائر عند مدخل المترو كمتشرد جاهل؟.

لماذا تخلى الناس عن ضمان الحصول على السكن المجاني؟ إنها ظاهرة فريدة لا مثيل لها في التاريخ، لذا يجب علينا فهمها . فمنذ بداية إقبالنا على معالجة المشكلة تبين أن عملية التحليل ستكون معقدة وتحتاج لما هو أكثر عمقاً من الفهم المبسط للمادية التاريخية ومفاهيمها من نمط (المقدمات الموضوعية) و (المصالح الاجتماعية)، ومنذ عشر سنوات ونحن نشهد كيف تعمل تلك الحشود باتجاه معاكس لمصلحتها، حتى أن كثيراً ما يمضي بعضهم إلى الموت قدماً متذرعاً بأسباب هي أقرب إلى اللامعقول.

لقد قادت النزاعات الظاهرة والمخفية إلى انهيار حضارة كاملة في روسيا ـ الاتحاد السوفييتي ـ كانت تتصف بالتنظيم الذاتي الشديد . إن المادية التاريخية بمستوى تطورها السابق، لم تملك اللغة الكافية لشرح هذه المنظومات، ولكن يجب البدء بذلك.

من الواجب أن نتعمق في نطاق الأمور غير الاعتيادية، ولنبدأ بالأسباب الجلية، فالعيوب الرئيسية في أي مشروع اجتماعي تكمن في عدم تلبيته لحاجات أساسية لفئات واسعة من المجتمع.

إذا كان عدد المحرومين كبيراً ويتمتعون بقوة، عندها سيطرأ تعديل على المشروع بتأثير الضغط الممارس من قبلهم، وإلا فالمشروع سيصل إلى نقطة حرجة، وسيكون مصيره الفشل.

لنبحث الآن من كان محروماً في الاتحاد السوفييتي، ولن نتسرع بتقييم «الحاجات» قبل تصنيفها أكانت حاجات منطقية أو هوائية أو شائنة. لنتذكر الآن الفكرة العادية القائلة إن الإنسان يعيش في عالمين: عالم الطبيعة وعالم الثقافة، عالم الأشياء، وعالم (الإشارات أو العلامات). فالأشياء التي أوجدتها الطبيعة أو التي أوجدها الإنسان نفسه هي الأساس المادي لعالمنا، أما عالم الإشارات الذي يتميز بكونه أكثر تنوعاً، فإنه يرتبط بالأشياء عبر علاقات معقدة، وأحياناً كثيرة غير محسوسة وغير مدركة.

لقد نشأ المشروع السوفييتي قبل كل شيء من وضع التأمل في حالة روسيا الفلاحية، ومن هنا انبثقت التصورات المختلفة حول الضروري للإنسان والمرغوب به، وغير الضروري، وخلال الثورة كان المشروع السوفييتي صارماً ومحدداً، فتمت تصفية الخصوم وأصحاب الحاجات (غير الضرورية)، ومنهم من اضطر للهجرة، ومنهم من أذعن تحت وطأة الواقع، فسادت في المجتمع لفترة معينة (وحدة في الاحتياجات). ومع رسوخ السلم الأهلي وقيام المدينة بلعب دور متزايد فيها، أخذت (مجموعة الحاجات الرئيسية) تشكل عائقاً وضاغطاً أكثر فأكثر على فئات ضاغطة من المجتمع. ومن هنا بدأ الغرب يصبح بالنسبة لأولئك شيئاً مثالياً وأرضاً للأحلام تحترم وتقدر الحاجات. أما عن تلك الحاجات العظيمة التي كان يوفرها النظام السوفييتي، فقد تراجع التفكير فيها.. (فعندما يضغط الحذاء على القدم ينقطع تفكير الإنسان بالدفء الذي توفره السترة التي يلبسها).

■■

طه خليل: أكتب كما أشعر وأرى وأحبّ

◄ رائد وحش

شاعر شفّاف هو طه خليل، يكتب قصيدة تميد خيوطها اللامرئية في أمكنة متباعدة.. منذ استقر في سورية وهو يقيم في الشمال الشرقي ليكتب بعيداً عن الضجيج، ويمارس الصيد. من أعماله: «ملك أعمى» و«قبل فوات الأحزان» و«أينما ذهبت».

في مجموعتك (أينما ذهبت) اتضحت معالم شخصيتك الشعرية، لكنك في المجموعتين السابقتين كنت شاعراً غارقاً في أوهام أيديولوجيا. كيف انتبهت لذلك وأنجزتَ انقلابك عليك؟

وأنا الآخر عرفت فيما عرفت أن بعض ما كنت أضمنه شعري ما هو إلا أوهام لا علاقة لها بالشعر، وما هي إلا محاولة فاشلة لتقليد فاشلين، الفاشلين الذين أوهمونا أن الشعر سيبني دولاً ويحقق حريات نفتقدها، فابتعدنا عن الشعر، ومارسنا نفاقاً سياسياً في كتاباتنا، وصار لنا خصوم لم نكن بحاجة لهم أصلاً، وحين رأيت الانهيارات، شعرت وقتها كم قسوت على قصيدتي، وكم توهمت بعدالات كانت مكبلة في الأقبية، وكم من حبيبة جميلة نسيت عينيها أمام زخم النفاق ذاك، وكم وكم..

عدت إلى قصيدتي، وضحكت بمرارة على الكثير مما كتبته، وعدت إلى نفسي وروحي التي تناسيتها طويلا، فعرفت أنني لن أكتب بصدق وعمق إن لم التفت إلى روحي أنا، وليس لأرواح الآخرين.

كنا محكومين بإرادات لا ننتمي إليها، ودوائر ندخلها وهي أضيق من حيز أرواحنا، فما كان علي إلا أن أتنفس الهواء بعيدا عن كل ذلك الصخب، وأكتب كما أشعر وأرى وأحب فكان كتاب «أينما ذهبت».

قلما نجد شاعراً كردياً يكتب بالعربية قد نجا من فخّ سليم بركات. هل تحوّل هذا الشاعر إلى قدر حتميّ على سواه، مع أننا لا نجد من يضارعه من حيث مكانته اللغويّة، أو جسارته في بناء عالمه الشعريّ؟؟

لا شك أن سليم بركات شاعر كبير، وخطير في الوقت نفسه، فهناك من يعتقد بعد قراءته، أن الشعر مجرد طلاسم والغاز، ومفردات مثل: الصلصال، الكراكي، النفير، الهبوب، الكمائن.. الخ.. لذلك تجد الأطنان من الكتبة الكرد يحومون حول هذه المفردات ويدبجون جملا كاريكاتورية دون أن يعوا حقيقة التركيب اللفظي والبناء الهندسي للجملة، بل تجد بعضهم لا يفرق بين الفاعل ونائبه – دعك من فهم البحور– ويصدر ديواناً يملؤه بتلك المفردات، ظاناً أنه يقول شعراً، هذه هي الكارثة التي وقعت على الكثير من الرؤوس المسكينة، فأفسدت الشعر وعبثت باللغة والحياة.

هناك من يمكنه أن يكون طالباً في مدرسة محمود درويش، إلا أنني أشك تماماً أن ينجح أحد إن تتلمذ على شعر سليم بركات، فشعر سليم فاضح وحاد يؤلم من يقترب منه دون أن يحمل عدة ثقيلة، وملكات لغوية استثنائية، وهذا ليس بالأمر اليسير.

سافرت كثيراً، ودائماً كنت توقع القصائد في أمكنة مختلفة، ومن يلاحق تلك التواقيع يقع في خريطة مثيرة. ما أثر هذه الأسفار عليك إنساناً وشاعراً؟ وما الإحساس الذي ينتابك حين تقرأ قصائدك الممزقة مثلك، خاصة وأنك قلت «صار لدي أولاد بأكثر من لغة»؟

نعم لقد سافرت، وعشت، وربما أكثر مما يحتمله قلبي، وصار لي أطفال بلغات عديدة، وعدت ثانية من حيث انطلقت، لأصل إلى متعة التأمل، وتواضع من يكتشف أن للحياة سرها الذي لن نصل إليه، وفي العالم ثقافات أهم من ثقافاتنا، وجروح أعمق من جراحاتنا، ولغات أجمل من لغاتنا، ونساء أجمل من نسائنا، وحبيبات إن ابتعدنا عنهن يرسلن لنا ضفائرهن في طرود بريدية، ويقلن: «لم أعد أحتاج لهذه الضفائر».

ما عشته خلال سنوات الغربة كان مثيراً، ومحزناً، تعرفت على أصدقاء كثر، ومدن كثيرة أحببتها، وأنهار وغابات، وبحيرات، أحببت في القطارات السريعة، وفي الطائرات النفاثة، وفي ملاعب التنس، وصالات عرض الفنون، تعرفت على قتلة، وعلى ضحايا، ووقفت أمام تماثيل لفنانين وطغاة قديمين، نثرت من رذاذ روحي على الكثير من الأماكن من بيرن وبرلين حتى جزيرة باربادوس في المحيط الأطلسي وصخورها المرجانية.

وللمت من تلك الأماكن الكثير من الضوء ومن التعب والحزن والمفردات لأكمل مشاهد الحب في قصائدي، حين أكتب اليوم أكاد أتلمس كل تلك الجغرافيات من حولي، لن تنفك روحي من زبد المحيطات بعد اليوم.

لديك اهتمامات غنائية غريبة، حيث تحتل سميرة توفيق وفهد بلان وناظم الغزالي، وسواهم مكانة خاصة لديك. ما الذي شكّل هذه الذائقة؟

نعم.. إن لسميرة توفيق تأثيراً علي ربما يفوق أي تأثير آخر، لقد نمت طفولتي على صوتها وأينعت، ولا أبالغ إن قلت لك إنها تفرحني أكثر من أشعار أدونيس.

صوت سميرة توفيق يعيدني إلى نقاء الحياة، وعذرية الأرض، ويبعدني عن نفاق الحروب ودجل المنظرين، وأوهام المبشرين والمسلسلات العثمانية المدبلجة.

ماذا عن الرسم وأنت رسّام أيضاً. ما العلاقة التي تربطك بهذا الفنّ خصوصاً وأنّ شعراء كباراً وقعوا في الغواية ذاتها؟؟

للألوان عندي روائحها الخاصة، تماماً كما لكل امرأة رائحتها، ولكل شجرة، ولكل مدينة،ما زلت أرسم، لكنني لن أقدم نفسي رساماً، لأنني لو فعلت ذلك فعلي أن أقدم نفسي صياداً للسمك في بحيرة عجاجة أيضاً، أو نهر دجلة. من العبث ألا أحب ما دامت الحياة قصيرة إلى هذا الحد، فتراني أمارس ما أحبه، لأقول للموت إن جاء: انظر لقد سرقت منك أكثر مما تتصور.

■

ربما

حوار عاشقين قبل الفالنتاين وبعده

. أي حبٍّ في عالم أبجديته الكراهية؟

. بين خرائط الخوف التي تُرسم بحذاقة، من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، يمكننا أن نصنع عالماً صغيراً يتسع لمن يشبهوننا كما اتسع لنا، لمن يحلمون مثلنا بالسعادة، حتى لو شح المال، حتى لو شح كل شيء، ما دامت النار المجوسية التي فينا تأبى الانطفاء!

. لعلّك تكثرين من الرومنطيقية هذه الأيام، فمنذ مدة وأنت ملوثة بشعائر التفاؤل، وأغاني القرَويين.. دعك من كل هذا وشاركيني التفكير في الغَد الملوث بالدم، الغد الذي أنشده السياب عن أطفالنا الذين سيواجهون، شاؤوا أم أبوا، الحديد والنيران..

. أف لهذا!! الحبّ أكبر من وهمكَ.. هذا العالم زائل، الباقي هو ما يصنعه الحبّ، وما يؤسسه العشّاق..

. وهل ظل عشّاق؟

. على الأقل نحن هنا..

. وماذا بوسع اثنين أن يفعلا؟؟

. يحبّان ويحبّان ويحبّان.. حتى تصبح كل لحظة عيداً، وكل هنيهة عرساً.. حتى النهاية..

. حتى النهاية؟

. نعم..

. إذاً أنت نهايتي!

. لكنكَ بدايتي الدائمة. لا أحبّ النهايات حتى السعيدة منها، أفضلك مفتتحاً ومستهلاً، فانظر إليّ كالألف في الأبجدية، كرائحة أول الفجر..

. تعالي نبدأ إذاً..

raedwahash@kassioun.org

ماذا عن المؤسسة؟؟

◄ فواز العاسمي

جرت العادة أن يكون هذا التساؤل مطروحاً من قبل النخب العربية والعالمية أيضاً، ولكن بتهكم أكبر من دعاة التمرد منهم. على قلتهم. فما مصيري في المؤسسة وكيف تعمل هذه المؤسسة، أتساءل ككاتب يشق له غبار وثوب وبنطال أيضاً. ذهب الهزل وحل الجدُ، فما الذي يعنيني من مؤسسة ما، تكلس أعضاؤها وتمترس منظروها خلف هالة من القواعد والأعراف واللوائح، فلأطرح هذا التساؤل بشكل أوضح: لماذا يكون الكاتب في المؤسسة أصلاً؟ أو لأجتهد أكثر وبشيء من الحذلقة: كيف لمؤسسة ما أن تؤطر كاتبا بحجم كافكا أو كفافيس؟! كل ما نعرفه عن الحرية يمحى بمجرد التأقلم والعادة، وهل رأى أحد مؤسسة لا تكون مرتعاً للمهاترات والتناطح على المصالح والمراتب ومنبتاً للروتين والعادة. وهذا التوازن الذي نراه هو توازن موتور مشوب بالحذر ومطهم بالقلاقل كل حين، طبعا هذا ما يخص الكتّاب على قلتهم والكتبة على كثرتهم فماذا عن المفكرين والفلاسفة على ندرتهم.. علينا. وهنا لا أجزم ولا ألزم. تعلم معنى الحرية أو أقله معرفة فضلها وكيف تغدو رافعة لنا في عصر الانحطاط الممتد منذ عشرة قرون. إذا كان لابد من المؤسسة فما لزوم مؤسسة فكرية لا تحمي أعضاءها من غيلة الفقر أو من المد الهائل للظلامية والظلاميين في عالمنا، فصرنا نسمع عن عناوين ممنوعة وأرواح مباحة ونصال مشرعة وفتاوى مخيفة.. مَنْ منا درس المؤسسة دراسة تحليلية (وهنا أقصد جميع المؤسسات المدنية المنتجة أو المؤسسات الخاصة بالكتاب من كل نوع وصنف أو مؤسسات دينية متواطئة مع السلطات بكل ضروبها حكومية أو أمنية أو رقابية اجتماعية)..

من معرض للفنان «جابر العظمة»

الخطوط الحمراء هي القاسم المشترك الأعظم بينها والحلقة الأضعف فيها هم أعضاؤها وأخص منهم المشاغبين بالفكر.. فيفصل عضو من «اتحاد الكتاب» مثلاً لمجرد رأي قد يكون نشازاً دون إخطار صاحب الصوت النشاز أو الجلوس معه ومحاكمته بوجود محاميه أي فكره.. وقد يصدر عضو في مؤسسة دينية ما حكماً غيابياً بحق كاتب أو رجل دين متنور دون السماح له بسوق مبرراته أو تقديم دفاعه.. ليختلط الحابل بالنابل فبدل أن تكون المؤسسات مرتعاً خصباً للحريات أصبحت مع سوء الإدارة والتخطيط وضعف الإرادة والابتكار مكاناً أشبه بحلبة للمصارعة مع الوحوش المفترسة عند الرومان!! تحديد مكامن الضعف و وضع اليد على مكامن الظلم في كل نظام إداري أو قضائي أو تشريعي أهم عندي من الاصطفاف مع هذا المذهب أو تلك الشريعة أو هاتيك السياسة، ربما بقبول أو بصد منكم أنوء وحدي بفضح مثالب ما يصدّره الغرب، ليس جميعه طبعا، بل ما يكون مدعاة للاستغلال المصلحي أو النفعي بوتيرة متناغمة مع العادي والمبتذل والممجوج أيضا. الدقة لا الوضوح ما يلزمنا ونحن نتفحص شروط وجودنا وتطورنا..

■

في المنتدى الاجتماعي بدمشق:

محمد محفّل مؤرخاً للكتابة والأبجديات

ألقى الدكتور محمد محفل، يوم الاثنين الماضي، محاضرةً بعنوان «الكتابات والأبجديات»، في صالة المنتدى الاجتماعي بدمشق، وسط حضورٍ لافت شهدته صالة المنتدى، رغم تخصصية الموضوع، وطابعه الأكاديمي الصريح.

د.محفل بأعوامه الثمانين، أستطاع بفضل جاذبية حضوره، أن يلفت أنظار الحضور إلى أهمية وتشويق موضوعه، حيث بدأ محاضرته بمقدمة عامة عن الكتابة كشكل تعبيري عن محتوى أساسي هو اللغة، التي هي بدورها تعبير عن فعالية وحركة مجتمع ما، ثم بدأ بتعداد مراحل تطور الكتابة بشكل عام، ليصل إلى تتبع مراحل تطور الكتابة العربية بالتفصيل، مركزاً على نقد الكثير من المفاهيم الثابتة والمترسخة حول نشأة الكتابة العربية، وهي المفاهيم التي كرستها الدراسات الإستشراقية الحديثة.

يُذكر أن الدكتور محمد محفل هو من أهم المختصين بالتاريخ واللغات القديمة في العالم العربي، وله العديد من المؤلفات في ذلك المجال، حيث شغل كرسي أستاذ التاريخ القديم في قسم التاريخ بجامعة دمشق لسنوات طويلة، وساهم في إعداد جيل كامل من المؤرخين السوريين، وهو من أهم المعبِّرين عن العقلية الكلاسيكية العربية في التأريخ.

■

مسابقة «قاسيون» لأفضل كلمات أغنية وطنية

تذكّر جريدة «قاسيون» قرّاءها وجميع المهتمين بإعلانها عن إجراء مسابقة لاختيار أفضل كلمات أغنية وطنية..

شروط المسابقة:

المسابقة مفتوحة للجميع، بغض النظر عن أعمار المشاركين أو تجاربهم، وليس هناك قيود على أسلوب النص، علماً أنه لا يقبل للشاعر إلا نص واحد، مع أفضلية للنصوص التي تبتعد عن الإنشاء والمباشرة، كذلك لا شروط على شكل النصّ، حيث ستُقبل في هذا الإطار النصوص الشعرية بمختلف أنواعها: القصيدة العمودية، قصيدة التفعيلة، وقصيدة النثر، على أن يتقدم من يرغب بالمشاركة بإرسال نصّه عبر المراسلين المعتمدين أو على عنوان الجريدة الالكتروني: general@kassioun.org

خلال فترة تنتهي بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٣١، مع البيانات الشخصية للمشارك وعنوان الإقامة.

■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2009/2/18) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

فيلم يقدم صورة مغايرة للهند الجديدة

«مليونير العشوائيات»:
لن تصادر السلطة حق الفقراء في الحلم

◄ منار ديب

فيلم «مليونير العشوائيات» للمخرج البريطاني دان بويل، وبمشاركة المخرج الهندي لافلين تاندان، عن رواية «سؤال وجواب» للهندي فيكاس سواراب، سيناريو سيمون بوفوي، الحاصل على جائزتي «غولدن غلوب» كأفضل فيلم وإخراج، وعلى جائزة «بافتا» التي تمنحها الأكاديمية البريطانية، والمرشح لـ ١٠ جوائز أوسكار، والمنتج بميزانية صغيرة يتنطع لطرح عدد من القضايا الكبرى والمتشابكة، من خلال بنية سردية مركبة تقوم على ٣ أزمنة، وأيضاً عبر ثلاثة أجيال لأبطاله. الفيلم الذي يبدأ من قسم شرطة يتعرض فيه البطل جمال مالك (ديف باتل) للتعذيب لاتهامه بالغش في برنامج «من سيربح المليون»، ينتقل إلى استوديو البرنامج حيث وصل المتسابق القادم من حي دهارا في أفقر أحياء مومباي العاصمة المالية للهند، إلى المرحلة النهائية ولم يبق إلا أن يجيب على السؤال الأخير ويربح الجائزة الكبرى، ما يذهل ضابط الشرطة الذي يستعين بتسجيل فيديو للحلقات (سنشاهده معه)، هو كيف تمكن هذا الفتى اليتيم الذي فقد والديه في الفتنة الطائفية بين الهندوس والمسلمين، من معرفة كل هذه المعلومات. جمال الذي يروي حكايته منذ الطفولة يكشف للضابط والمشاهد (فحديثه سيتحول إلى مشاهد) أن وراء كل إجابة تجربة وخبرة، وهكذا سيتحرك المبرر السردي، فننتقل مع جمال عبر مراحل حياته المختلفة، الطفولة في الحي القريب من المطار حيث لا يتورع أطفال الحي عن لعب الكرة على مدرجه، هاربين كل مرة من مطاردة الشرطة، في المرات تحط طائرة النجم أميتاب باتشان في المطار، لكن جمال العالق في المرحاض العمومي المصنوع من الخشب، لا يتمكن من الخروج لأن الطفل المسؤول عن المراحيض، يقفل عليه الباب لأنه تأخر وجعله يخسر زبوناً (محرزا)، لكن جمال يقفز من حفرة المرحاض، ويركض وهو مغسول بالغائط نحو المطار، فيما يبتعد الحشد المحيط بالنجم باتشان مفسحاً له الطريق ليوقع الصورة التي بحوزته. بعد أن يفقد جمال والديه يتشرد هو وشقيقه الأكبر سليم ممارسين أعمالاً رثة لكسب عيشهم، ويلتقون بالطفلة لاتكا حيث سيشكلون ثلاثياً تتداخل مصائره حتى النهاية، يقع الأطفال في قبضة عصابة تستخدم الصغار للتسول، حتى أنها تحدث بهم عاهات جسدية حقيقية كي يؤثروا على الناس، يتمكن جمال من الهرب، ويذهب إلى قلب المدينة، يجاهد لتحسين ظروفه المادية يتقلب بين عدة مهن، لكن أقصى ما سيصل إليه أن يصير مستخدماً يقدم الشاي في شركة اتصالات. وهنا سنطل على هند جديدة، نلمس فيها آثار العصرنة والتكنولوجيا، فالبلد الذي ينمو بشكل متسارع حتى صار إحدى القوى الاقتصادية الكبرى عالمياً، لم تمر قفزات نموه دون تأثيرات اجتماعية وقيمية. مصير شقيقه سليم والفتاة التي أحبها (لاتكا) يظل يشغل بال جمال، وهو سيعثر على رقم هاتف شقيقه في سجل الأسماء في حاسوب الشركة، يتصل به ويتم اللقاء، يجد أن شقيقه تحول إلى شاب شرس يعمل بإمرة زعيم عصابة، أما لاتكا فقد كانت تتدرب على الرقص في حي الدعارة، وستتحول لاحقاً إلى محظية خاصة للزعيم. جمال الذي قرر الاشتراك في برنامج «من سيربح المليون» بنسخته الهندية، كي تراه لاتكا، ولكي يصير منافساً حقيقياً للرجل الذي تعيش معه، يمثل طريقة شرعية قد لا تخلو من الحظ، لتحصيل الثروة، في مقابل الأساليب القذرة وغير الشرعية التي أنتجها الانفتاح الاقتصادي، لكن ممارسته لحقه بالحلم تصطدم، بتلك المافيا الخفية المكونة من السلطة القمعية ووحشية شركات الإعلان التي تصنع البرنامج المذكور لجني الأرباح لا لكي يفوز الناس، فمقدم البرنامج يشعر بالغيظ من أن يتمكن هذا (النكرة) من تكليف الشركة هذه المبالغ الباهظة لذلك يلجأ إلى الشرطة، مدركاً أن لا حماية قانونية لشخص كجمال، لكن نزاهة الضابط المحقق تعيد جمال إلى البرنامج ليفوز بالجائزة الكبرى، وعبر تشويق حدثي لا يقل عن تشويق البرنامج نفسه، يتحول جمال مالك إلى بطل قومي هو محط آمال الملايين من الفقراء، وهو إن بدا أعزل إلا أنه يتسلح بقوة أخلاقية وذكاء وإيمان مطلق بالحب، هذه المسحة الميلودرامية والرومانسية تجعل الفيلم موظفاً لأدوات بوليوودية، لكن معمقاً لها، ولذلك لم يكن غريباً أن ينتهي «مليونير العشوائيات» بمشهد غنائي راقص. لكنه لا يبيع الأحلام للفقراء على طريقة السينما الهندية التجارية، بل يعبر عن روح فتية لأمة عظيمة، وعن القدرات الاستثنائية لأفرادها. ■■

عائلة (الحكيم) تحتج على قناة الجزيرة

نشرت جريدة القدس العربي، في عددها الصادر يوم الثلاثاء ٢٠٠٩/٢/١٧، رسالة من هيلدا حبش زوجة الزعيم الفلسطيني جورج حبش (الحكيم)، ومن ابنتيه ميساء ولما حبش، وقد تضمنت الرسالة اعتراضاً شديد اللهجة على الفيلم الوثائقي الذي بثته قناة الجزيرة القطرية حول حياة المناضل الكبير، وذلك للأسباب التالية:

– افتقاد الفيلم للعمق بشكل كبير، حيث لم يقف أمام عدد من المحطات الأساسية في تاريخ جورج حبش، بما في ذلك تجاهل دوره كمؤسس لحركة القوميين العرب، ثم للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ورأت العائلة أن ذلك يعود لانعدام الخبرة لدى مخرج العمل بهذا النوع من الأعمال.

– تغييب العديد من الشخصيات التي كان باستطاعتها أن تضيء جوانب هامة في شخصية الحكيم ومسيرته النضالية، بل أكثر من ذلك اختار المخرج شخصية لا تستحق الظهور في فيلم وثائقي لتتحدث عن الحكيم ومسيرته النضالية!!

– غياب البعد الإنساني في شخصية جورج حبش عن البرنامج، والدور الذي لعبته عائلته في حياته، بما في ذلك دورها النضالي على امتداد عقود من العيش في المنافي والشتات، وعدم الاستقرار، والظروف الأمنية القاهرة، والخطر الدائم الذي تعرضت له.

– قول المخرج في المقدمة: بأن الذين شاركوا في جنازة جورج حبش كانوا بضع مئات، وليسوا من الكادحين، وهذا الزعم ينافي الواقع والحقيقة تماماً، فالذين خرجوا في الجنازة كانوا بضعة آلاف. كما زحفت المخيمات الفلسطينية للمشاركة، ليس فقط في الأردن، ولكن أيضاً في فلسطين، حيث خرج الآلاف إلى الشوارع لحظة إعلان الوفاة، عدا مجالس العزاء التي شارك فيها عشرات الآلاف حول العالم.

– رأت العائلة أن موضوع تبني الماركسية وانشقاق الجبهة الديمقراطية عن الجبهة الشعبية، موضوع شائك وإشكالي، لا يستطيع فيلم وثائقي عام وقصير كهذا تناوله بالعمق والدقة اللازمين للأمانة التاريخية.

ونوهت العائلة بأنها قد أرسلت إلى قناة الجزيرة، وإلى مديرها العام وضاح خنفر، العديد من الرسائل لتحذر من هذا العمل غير المدروس، ولكن القناة لم تكترث بجميع تلك الرسائل، ولم تحترم رأي أو حق العائلة بالاطلاع على العمل قبل العرض.

إن هذه الرسالة الهامة توضح بشكل عام التضليل الكبير الذي تمارسه العديد من وسائل الإعلام على وعي الشعوب العربية، التي باتت البرامج الوثائقية التي تبثها الفضائيات الإخبارية من أهم مصادر ثقافتها، كما أنها تبيِّن الأسلوب الغريب والمغرض الذي تقدم به قناة الجزيرة التاريخ المعاصر للمنطقة، وتاريخ اليسار العربي بشكل خاص، وهو الأسلوب الذي يقوم أساسا على تهميش دور اليسار وتشويه صورته، ولا نعتقد أن سبب السقطات الكبيرة التي حواها الفيلم الوثائقي يعود إلى عدم براعة المخرج أو قلة خبرته، بقدر ما يرجع إلى سياسة واضحة المعالم تتبعها إدارة القناة بشكل واع ومنظم. ■■

«أسبرين» ليالي الأرق

◄ خليل صويلح

خلال شهر تقريباً، «أجهزت» على نحو خمس روايات عربية جديدة، حتى إنني نسيت إلى من تنتمي هذه الشخصية أو تلك، الأمر الذي يطرح سؤالاً جوهرياً: إلى أين يذهب ما نقرؤه، وما الذي يتبقى في «الصندوق الأسود» للدماغ؟

لاشك أن صفحات بالجملة ستُنسى، ولعل ما يتبقى.. جملة هنا، وعبارة هناك، وموقف مؤثر هنا، ولقطة حميمة هناك.

إحدى الروايات رافقها ضجيج إعلامي باعتبارها «ممنوعة»، بعد طول عناء حصلت على نسخة منها. كانت ثقيلة حقاً (بالوزن طبعاً)، صراحة كانت أشبه بالعقوبة بالنسبة لي، وحسب مقاييسي الشخصية، كان بمقدوري تحويلها إلى ثلاث روايات، نظرا لضخامتها، ويبدو أن مؤلفها ليس له علاقة بالعبارة المأثورة «البلاغة في الإيجاز». ورغم أن الرواية تدّعي رصدها للمناخ الثقافي المحلي بنزاهة، إلا أنها كانت على الأرجح، فرصة للضغينة والانتقام من أشخاص وهميين أو افتراضيين، ذلك أن المؤلف «يخترع» مناخاً غير موجود في الوسط الثقافي في الأصل، حتى إنني اعتقدت لوهلة أننا نعيش في إمبراطورية إعلامية، لكثرة المؤامرات والدسائس والخيانات والمطاردات البوليسية، في حين أن المحررين الثقافيين، في الواقع، يتثاءبون بضجر بانتظار ما يحرّك المياه الراكدة في صفحاتهم. هكذا كان عليّ أن أعالج الضجر بالالتفات إلى رواية أخرى، ثم أعودٍ إلى «الإلياذة السورية» إلى أن ختمتها أخيراً، وأزحت همّها جانباً (لن أذكر اسم الرواية لأنها ممنوعة بالطبع).

سحر مندور أهدتنا رواية لطيفة بعنوان «حب بيروتي». عمل سلس يخلو من الادعاء، ويكشف عن براعة في التقاط المهمل وشحنه بمعطى تخييلي يقوده إلى مناطق روائية نائية، على رغم تكرارها في الحياة اليومية بأشكال مختلفة. علاقة غرامية تكشف نمط التفكير الشرقي ببضع عبارات («قالت لي: «تعى نتجوّز»، فكان أوّل ما تبادر إلى ذهني: «ترى، بوابة البناية مفتوحة؟»)، وتنتهي العلاقة بالفراق ودّياً، بعد أن جرّب العاشقان خوض علاقات جديدة لاكتشاف الفرق. هذه قصة حب تنتهي بدعابة على خلفية أغانٍ لأم كلثوم وعبد الحليم وفيروز وليلى مراد.

«الحفيدة الأميركية» لإنعام كجه جي، تذهب مباشرة إلى عراق ما بعد الاحتلال بعين مترجمة أمريكية من أصل عراقي، رافقت جنود الاحتلال ورصدت عن كثب ما يحدث من فظائع يتجاهلها الإعلام. إنها رواية الشجن الخالص في بلاد منهوبة ومرتهنة للأكاذيب ولعنة بوش «انتهى عقدي مع الجيش، ولم أجدده. عدت من بغداد بهذه الحصيلة. شجن مثل عسل مصفّى. ثقيل ولزج وشفاف، يفيد في ليالي الأرق».

مع سحر خليفة في روايتها الجديدة «أصل وفصل» نستعيد فلسطين في ظل الانتداب البريطاني، وبداية مخاض جديد بدأ يتبلور تدريجياً حول فلسطين ما بعد الانتداب. هناك تفاصيل عن حياة المجتمع الفلسطيني في مطالع القرن العشرين، لم تكترث بها الرواية الفلسطينية قبلاً. بانوراما لبشر يرزحون تحت وطأة الفقر، وآخرين دخلوا لعبة التواطؤ مع اليهود كتجّار، لكن أهم ما تنطوي عليه الأحداث هو وصف حال النساء في ذلك الزمن، والصراع بين من تلبس البرنيطة الأوروبية، ومن تضع غطاء الرأس، وبداية التململ من وطأة التقاليد البالية والتطلع إلى ما هو حضري، بعيداً عن الصراع المباشر حول الأرض. كأن الرواية العربية اليوم تعود مرة أخرى إلى الأسئلة الأولى. تنبش أسباب التخلف وفشل برامج الأحزاب في تحقيق شعاراتها. ألم يكتب صنع الله إبراهيم أخيراً عن «القبعة والعمامة»؟

هكذا يجد الروائي العربي نفسه فوق أرض زلقة لا تقوده إلى يقين. ■■

وجه

هاروت وارتكيس غازاريان:
خبز الفنّ

◄ رضوان محمد - القامشلي

فنان تشكيلي، و نحات، اشتغل على الأيقونة، وفي الحفر، والغرافيك (الطباعة)، وفي النحت على الخشب والغرانيت، والرسم على الزجاج.

من مواليد القامشلي (١٩٦٠). يعمل حالياً أمين مخبر في ثانوية النابغة بالقامشلي. شارك في العديد من المعارض، لوحاته منتشرة في معظم دول العالم: هولندا - ألمانيا - أمريكا - الأردن - لبنان..

يرسم اللوحات الدينية والتاريخية والشخصيات التاريخية: العشاء الأخير، مارجرجس، مار يوحنا، مار إيليا، ماربطرس.. شاميرام، أشور بانيبال، نبوخذ نصر، ولوحات تتعلق بالتاريخ الأرمني وكذلك عمل في سقفيات الكنائس والرسوم الجدارية.

يعشق مدينته القامشلي بجنون، وتربطه بها ذكريات في كل زاوية من زوايا أحيائها الشعبية، ولم تُغره أي عرض من العروض التي قدمت له للسفر إلىَ خارج وطنه.

يحب الحكمة ويخشى من غدر الأصدقاء، ونجد ذلك من خلال الكتابات المتناثرة على جدران مرسمه الصغير: «احذر عدوك مرة، وصديقك ألف مرة، فان انقلب الصديق خانك»، «آمن أهل الشرق بالجنة فجنوا، وتنعم أهل الغرب بخيرات من جنوا».

يرى هاروت، أبو أرتين، أن الفن بالنسبة إليه هو «خبزه اليومي، وبه يحس أنه حي، وهو الشيء الوحيد الذي يعيش من أجله، الفن يعطيني الأمل في الحياة والخير في أحلك الظروف القاسية التي مرت في حياتي، والفن هو الذي يجعل الإنسان ينتقل من الحلم إلى الحقيقة، ومن الحقيقة إلى الخيال الواسع، والفن هو صلة وصل بين الفنان والطبيعة، الفن هو كل شيء في حياتي». ■■